الأربعاء 21 آب 2019
العدد 3836 السنة الرابعة عشرة
Mercredi 21 Août 2019 no 3836 14ème année

24 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com

قضية

«صفقة القرن» تعرّي سياسات «أوسلو»
هكذا نشأ جيل المال السياسي

16

الحريري يحرتف على برّي

[2]

... ما بعد خان شيخون

[14 ـ 15]

تصعّد التطورات الميدانية المتسارعة في إدلب وحماة لتحول شديد الأهمية في المشهد السوري بأكمله (هيثم الموسوي)

تقرير

شيطنة حزب الله في أميركا اللاتينية
الجاليات اللبنانية هدف واشنطن

3

تحقيق

«مجزرة» في الأشرفية
«الثقافة» تعيد العقار 1231 إلى لائحة الجرد... ولكن!

6

رياضة

كأس الأندية العربية
صورة باهتة لبطل لبنان

10

قضية اليوم

رئيس الحكومة التقى بولتون وكوشنر سرًا في واشنطن

الحريري «يحرتق» على بري

لم يتخلّ سعد الحريري عن رغبته في توليه شخصياً ملف التفاوض حول الحدود البرية والبحرية. اللقاءات التي عقدها في واشنطن، وبعضها بقي طيّ الكتمان، تطرح علامات استفهام حول اجتهادات رئيس الحكومة في حديثه مع المسؤولين الأميركيين، في ظلّ محاولاته الدائمة لسحب الملف من يد الرئيس نبيه بري

ميسم رزق

أصبحَ بالإمكان التأكيد أن الرئيس سعد الحريري لم يرضَ التسليم بواقع إدارة رئيس مجلس النواب نبيه بري لمفاوضات ترسيم الحدود البرية والبحرية بين لبنان وفلسطين المحتلة. وكل المعلومات المتقاطعة بشأن زيارته الأخيرة لواشنطن تدلّ على ذلك، ولا تخرُج عن سياق ما كان يُرسَم بعناية. فالحماسة الأميركية تجاه لبنان لإنجاز هذا الملف لم تكُن مجرّد تطور هامشي، بل في سياق عرض موسّع سبَق أن طرحه الأميركيون على الحريري، وتحديداً عبرَ صهر الرئيس دونالد ترامب، ومستشاره جاريد كوشنر، الذي ربط تسهيل الحل بالحصول على مبالغ مالية لدعم مشاريع استثمارية تصِل

> **زعم الحريري أنه اتفق مع بري على تخلي الأخير عن ملف التفاوض**

قيمتها إلى نحو 6 مليارات دولار، بالإضافة إلى مطالب أخرى (راجع «الأخبار»، 29 حزيران 2019).

هذا ما أراد له الأميركيون أن يتحقّق بواسطة الحريري. وكان الأميركيون يفضلون أن يكون الحريري هو المفاوض اللبناني، بسبب عدم معارضته الفصل بين الحدود البرية والحدود البحرية (وهو ما سعت إليه واشنطن، وفقاً للمصلحة الإسرائيلية). يومها كان موقف رئيس الجمهورية العماد ميشال عون ووزير الخارجية جبران باسيل أقرب إلى رئيس الحكومة من موقف حزب الله وبري، قبلَ أن يتوحّد الموقف اللبناني خلفَ آلية من عدة بنود أساسها ربط التفاوض على الحدود البرية بالبحرية، بالإضافة إلى رعاية الأمم المتحدة لأي مفاوضات.

الدفع القوي الذي مُنح للرئيس بري خلال إدارته التفاوض مع الموفدين الأميركيين، وعلى رأسهم وزير الخارجية مايك بومبيو، وتشدّده على قاعدة «إما قبول الآلية بكل بنودها وإما لا تفاوض» دفع الجانبين الأميركي والإسرائيلي خلال الأشهر الماضية إلى الموافقة على أغلب الشروط اللبنانية، قبلَ أن تتراجع «إسرائيل»، محمّلة الوسيط الأميركي ديفيد ساترفيلد رسالة ترفض فيها التفاوض برعاية الأمم المتحدة، وتُصر على عدم الالتزام خطياً بالتلازم بين الحدود البرّية والبحرية. طوال تلك المدة، لم يتوقف الحريري عن التعبير عن استيائه من تولي برّي إدارة هذا الملف. وكان خلال تواصله الدائم مع حزب الله يؤكّد أنه الأولى بالتفاوض لأنه «صديق شخصي لكوشنر»، إلا أن الحزب قطع الطريق عليه بالتأكيد أنه «يقف خلف بري في كل ما يقرره بشأن التفاوض»، علماً أن رئيس الحكومة كان صريحاً إلى درجة القول إنه «يريد تقديم الحلّ هديةً لكوشنر الذي تعهّد بمساعدات اقتصادية للبنان في المقابل».

بعد نحو شهرين من تعليق الوساطة الأميركية نتيجة التراجع الإسرائيلي وتسلّم ساترفيلد سفارة بلاده في تركيا، أعيد إحياء الملف خلال وجود الحريري في واشنطن. إذ أعرب في مؤتمر صحفي بعدَ لقائه بومبيو «عن تفاؤله بإمكان التوصل إلى قرار نهائي في الأشهر المقبلة، نأمل أن يكون في شهر أيلول المقبل»، ولا سيما أن وزير الخارجية الأميركي أبلغه رسمياً أن الوسيط الأميركي الجديد هو ديفيد شينكر. ما قاله الحريري لا يعني أن الأمور فعلاً تسير في اتجاه حل، بل إنها مرجحة للتعقيد أكثر إذا صحّت المعلومات التي وصلت إلى أكثر من طرف داخلي معنيّ بهذا الملف. فبحسب مصادر مطلعة، لم يتخلّ رئيس الحكومة عن رغبته في أن يكون هو المفاوض، ولا حرصه على مسايرة «صديقه الشخصي» ليُسجّل له «الإنجاز» في الإدارة الأميركية. وما أُعلن «هو الجزء اليسير من نقاشات أوسع حصلت بين الحريري وكوشنر ومستشار الأمن القومي جون بولتون في اجتماعات بقيت بعيدة من الإعلام» وفقَ ما أكدت المصادر، مشيرة إلى أن «عدم التصريح عن هذه الاجتماعات يعود إلى الحرج الكبير في لقاء مهندس صفقة القرن، وأهم صقور الإدارة الأميركية يمينية وتطرفاً لإسرائيل».

هذا التكتّم خلقَ «نقزة» في الداخل اللبناني، وطرح علامات استفهام كثيرة على اجتهادات الحريري «السرية» مع «أصدقائه» الأميركيين، وذلك بالتزامن مع انتشار الحديث عن نيته طرح ما اتُّفق عليه حول الترسيم مع بومبيو على مجلس الوزراء للتصويت عليه. الأمر الذي يؤكد محاولاته المستمرة لسحب الملف من يد الرئيس بري، بالتزامن مع ترويجه خلال وجوده في واشنطن أنه «اتفق مع رئيس المجلس على ذلك، وأن الأخير لن يعارض، لكنه سيكتفي بالتحفظ خلال التصويت». إلا أن مصادر عين التينة نفت هذا الأمر، مؤكدة أن «الملف كان وسيبقى بعهدة الرئيس بري الذي كان قد قطع شوطاً مهماً فيه، وسيكمل ذلك بالنقاشات التي ستجري مع الوسيط الجديد». وقالت المصادر إن «كتلة التنمية والتحرير سترفض أي اتفاق أو عرض يتعارض مع الآلية التي وضعها لبنان شرطاً للتفاوض».

وبحسب معلومات «الأخبار»، تواصل الحريري مع رئيس مجلس النواب خلال وجوده في العاصمة الأميركية، وسمع تشديداً من بري على «وجوب تأكيد موقف لبنان من التلازم ومحاولة الحصول على التزام من الأميركيين بذلك». وإلى حين حصول اجتماع مباشر بين بري والحريري لمعرفة نتائج البحث مع المسؤولين الأميركيين في هذا الشأن، أكدت مصادر رفيعة المستوى أن «الملف سيبقى في يد رئيس المجلس حصراً، الذي سيلتقي شينكر الشهر المقبل في بيروت»، وإذا فاتح الحريري حزب الله بالموضوع «فسيسمع هذا الجواب، رغم كل تسويقه أن الفصل بين البر والبحر سيسمح للبنان بتلزيم البلوكات البحرية للتنقيب عن النفط والغاز ويجر إليه الأموال». كذلك سيكون موقف رئيس الجمهورية ميشال عون ووزير الخارجية جبران باسيل مشابهاً، تفادياً لأيّ خلاف داخلي يُمكن أي ينتج من ذلك.

أي طرح يتعارض مع الآلية التي وضعها لبنان شرطاً للتفاوض ستصوت ضده كتلة «التنمية والتحرير» (مروان بوحيدر)

المشهد السياسي

«14 آذار» تساجل عون بشأن الاستراتيجية الدفاعية

بخفة متناهية، تتعامل القوى الشريكة في الائتلاف الحكومي مع مسألة تصنيف الدين السيادي للبنان. إذ تعتبر أن في مقدورها «رشوة» مؤسسات التصنيف الدولية بجلسة لمجلس الوزراء. في الوقت عينه، خرج إلى العلن سجال حول الاستراتيجية الدفاعية نتيجة إصرار القوى التي كانت تُعرف بـ«14 آذار» على منع أي كلام جدي في هذا الصدد، وآخره ما أعلنه رئيس الجمهورية

أثار كلام رئيس الجمهورية العماد ميشال عون، خلال حوار مع الإعلاميين أول من أمس تعليقاً على مسألة الاستراتيجية الدفاعية جملة من الردود، بعد قوله: «لقد تغيرت حالياً كل مقاييس الاستراتيجية الدفاعية التي يجب أن نضعها. فعلى ماذا سنرتكز اليوم؟ حتى مناطق النفوذ تتغيّر. وأنا أول من وضع مشروع للاستراتيجية الدفاعية. ولكن هل لا يزال صالحاً إلى اليوم؟ لقد وضعنا مشروعاً عسكرياً مبنياً على الدفاع بعيداً عن السياسة، ولكن مع الأسف مختلف الأفرقاء كانوا يتناولون هذا الموضوع انطلاقاً من خلفية سياسية». كلام عون، رغم حديثه، أزعجَ القوى التي كانت تُعرف بـ«14 آذار»، فأوعزت إلى وسائل إعلامها بالهجوم على رئيس الجمهورية، متهمة إياه بترحيل الاستراتيجية الدفاعية، علماً أن ما قاله لا يعدو كونه توصيفاً أولياً لواقع تغيّر نتيجة الحروب المدمّرة التي شهدتها دول الإقليم في السنوات العشر الماضية. وتُوج «استنكار» كلام الرئيس ببيان كتلة المستقبل أمس التي رأت أن «موضوع الاستراتيجية الدفاعية يجب أن يكون بنداً دائماً على جدول أعمال الحوار الوطني، وخصصت له في مؤتمرات الحوار جلسات ناقشت المشاريع المقدمة من القيادات المشاركة، بينها مشروع تقدم به الرئيس عون باسم التيار الوطني الحر ومشروع تقدم به الرئيس ميشال سليمان». هذه الردود استدعت رداً من المكتب الإعلامي في بعبدا، فأصدر بياناً قال فيه: «تناقلت وسائل إعلامية ومواقع إلكترونية تعليقات وتحليلات، أعطت أبعاداً وتفسيرات خاطئة لموقف فخامة الرئيس. وما قاله كان توصيفاً للواقع الذي استجد بعد عشر سنوات على طرح هذا الموضوع خلال جلسات مؤتمر الحوار الوطني، ولا سيما التطورات العسكرية التي شهدها الجوار اللبناني خلال الأعوام الماضية، والتي تفرض مقاربة جديدة لموضوع الاستراتيجية الدفاعية تأخذ في الاعتبار هذه التطورات، خصوصاً بعد دخول دول كبرى وتنظيمات إرهابية في الحروب التي شهدتها دول عدة مجاورة للبنان، ما أحدث تغييرات في الأهداف والاستراتيجيات لا بد من أخذها في الاعتبار». وأكد البيان أن «فخامة الرئيس ملتزم المواقف التي سبق أن أعلنها من موضوع الاستراتيجية الدفاعية وضرورة البحث فيها في مناخ توافقي».

من جهة أخرى، تتعامل القوى الشريكة في الائتلاف الحكومي بخفة مع مسألة تصنيف الدَّين السيادي للبنان من قبل وكالة «ستاندر آند بورز» ليل الخميس - الجمعة، إذ تعتبر أن جلسة مجلس الوزراء التي ستُعقد يومَ غد في بيت الدين (المقر الصيفي لرئاسة الجمهورية) ستكون مؤشراً على «جدية الحكومة في معالجة الأزمة المالية - الاقتصادية»، بحسب مصادر وزارية. من جهته، أكّد رئيس مجلس النواب نبيه بري، أنه «غير متشائم»، قائلاً أمام زواره يوم أمس إن «لديه انطباعاً وشعوراً بأن التصنيف لن يأتي سلبياً بقدر المخاوف التي يحكى عنها». وفيما أكد أن «ليس لديه معلومات بهذا الشأن، وإنما مجرد انطباع»، اعتبر أن «هناك عدة مؤشرات على ذلك، ومنها إنجاز الحكومة للموازنة، وخفض العجز بسقف متدنٍّ سيكون هو منطلق الموازنة المقبلة». ومن جملة الأسباب التي عددها رئيس المجلس «انطلاق أعمال مجلس الوزراء وتحقيق المصالحة بين مختلف الأفرقاء السياسيين، والمساعدة الأميركية التي تلقاها الجيش أخيراً». وأكد بري أن «موازنة عام 2020 يجب أن تحال على مجلس النواب في تشرين الأول، أي في موعدها الدستوري لإحالتها على لجنة المال»، لافتاً إلى أن «وزير المال علي حسن خليل سيدعو إلى اجتماع للكتل السياسية للخوض معها في أمر الموازنة قبل إحالتها على الحكومة».

وكان رئيس الحكومة قد تطرق إلى هذا الأمر، خلال تفقده أعمال التوسعة في المطار، قائلاً إنه «يجب أن ننتهي من موازنة 2020 قبل المهل الدستورية، وهذا الأمر يعطي انطباعاً للمؤسسات المالية الدولية أن لبنان جدي». أما في ما يتعلق بالحديث عن توسيع رقعة العقوبات الأميركية لتشمل حلفاء لـ«حزب الله»، قال الحريري: «لست أنا من يحدد العقوبات الأميركية، وواشنطن واضحة بمقاربتها لهذه المسألة».

(الأخبار)

تقرير

شيطنة حزب الله في أميركا اللاتينية:

الجاليات اللبنانية هدف واشنطن

ما الذي تستفيده الولايات المتحدة من فرضها تسمية حزب الله منظمة إرهابية في الأرجنتين والبرازيل والباراغواي تحديداً حيث لا مكاتب تمثيلية للحزب هناك ولا شركات تجارية تابعة له؟ مصادر متابعة ترى أن الهدف ربما يكون تمهيد الحملة تستهدف أكبر الجاليات العربية وأكثرها نفوذاً اقتصادياً واجتماعياً في أميركا اللاتينية

علي فرحات

أثمر الاجتماع الذي ترأسه وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو مع ممثلي البرازيل والأرجنتين والباراغواي، الذي عُقد الشهر الماضي في بيونس آيريس، عن نتائج عملية تمثلت في إعلان حكومة الباراغواي اعتبار حزب الله اللبناني منظمة إرهابية وربطه بالمنظمات الإجرامية المحلية، فيما تواصلت ضغوط الرئيس البرازيلي جايير بولسنارو على حلفائه للإسراع في تبنّي هذا القرار. هذه الإجراءات أتت بعد إعلان الأرجنتين تجميدها لأرصدة الحزب واعتباره منظمة إرهابية في 18 تموز الماضي، وذلك قبل يومين من الاجتماع الرباعي المذكور في عاصمتها. وعن تفاصيل هذا الاجتماع، أكدت مصادر مطلعة لـ«الأخبار» أن بومبيو حمل ملفاً واحداً إلى القاعة وعنوانه: مواجهة حزب الله في المثلث الحدودي بين الدول الثلاث بكل الطرق ومن دون أي مواربة، وأنه كان في رأس ذلك تصنيف الحزب كمنظمة إرهابية لتسهيل ملاحقة المشتبه فيهم والتضييق على الجاليات الإسلامية التي تتهمها واشنطن بدعم حركات المقاومة، لا سيما حزب الله وحركة حماس. لم يقتنع بومبيو بمطالعات الباراغواي والبرازيل التي لفتت الى أن مثل هذا الإجراء قد يضرّ بمصالحها السياسية والاقتصادية، فأنهى اللقاء بتحذير واضح مفاده: إن عدم ملاقاة بلاده في هذه الإجراءات سينعكس سلباً على العلاقات المشتركة، وهي الإشارة التي تلقّفها الأطراف المشاركون الذين لم يستطيعوا تسويق وجهة نظرهم لدى الأميركي. تلكأت الباراغواي في الفترة الأولى بعد الاجتماع على أمل أن تخفف واشنطن من حدة لهجتها وتفهم مصالح هذا البلد الفقير، الذي تمثل فيه الجاليات العربية والإسلامية الثقل الاقتصادي، وعليه فإن اتخاذ مثل هذه الإجراء قد يعطي إشارات سلبية في الداخل ويؤثر سلباً على الحركة الاقتصادية في البلاد التي ستخضع للرقابة السلبية، ما قد يثير الرعب لدى المستثمرين الذين سيتحولون إلى رهائن القوانين التعسفية. آنذاك، تسارعت في الباراغواي أحداث حالت دون صمود هذا البلد اللاتيني، أهمها الأزمة السياسية التي تعيشها البلاد إثر اتفاق سد «إيتايبو بينّاسيونال» بين الرئيس ماريو عبدو بنيتز ونظيره البرازيلي جايير بولسنارو. هذا الاتفاق أثار جدلاً واسعاً في الباراغواي حول صفقة مشبوهة بين الطرفين تحدث عنها الإعلام المحلي، فعمّت الإضرابات في البلاد حيث أدت إلى إقالة وزير الخارجية لويس كاستليوني الذي كان في زيارة للبنان أثناء استدعائه لتقديم استقالته. تؤكد المصادر أن لجوء الباراغواي إلى تبنّي القرار الأميركي،

> **ابتزاز واشنطن يُخضع الأرجنتين ويُفرض على الباراغواي ويُحرج البرازيل**

بعد شهر من الاجتماع مع بومبيو، أتى لاستجداء المظلة الأميركية التي قد تنقذ الحكومة الحالية من وطأة الشارع وتحرك المؤسسات الدستورية لإقالة الرئيس ونائبه.

أما على الساحة البرازيلية، فيسعى بولسنارو ونجله إدواردو إلى فرض هذه الرؤية على الحكومة وأقطابها، إذ تحدثت مصادر قريبة من القصر الجمهوري عن أن سير الاتفاقات التجارية بين البلدين يتوقف على هذا الإجراء، الذي ما زال يلاقي اعتراضاً داخلياً، لا سيما من الجهات الاقتصادية التي ترى في مثل هذا القرار خوضاً في صراعات دولية لا تفيد البرازيل في شيء، بل إنها تعكس صورة سيئة عن هذا البلد النائي بنفسه عن الصراعات الدولية المعقدة. تشير المصادر إلى أن هذا التصنيف يصطدم بشكل مباشر مع القانون البرازيلي الذي يفرض التناغم مع قرارات الأمم المتحدة في هذا الشأن، وعدم تبنّي سياسات أحادية تضر بمصالح البرازيل وتبعدها عن الشرعية الدولية التي لم تلجأ إلى تصنيف أكبر الأحزاب اللبنانية منظمة إرهابية. رفض عدد من التيارات البرازيلية الانصياع للمطلب الأميركي يأخذ في الاعتبار الأضرار الاقتصادية التي قد تنجم عن هذا القرار، وأهمها الصادرات إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وهذه تصل إلى ثلاثة مليارات دولار سنوياً، وهي في نمو مستمر، كما أنه سينجم عنه تضييق وتمييز سيطالان قطاعاً كبيراً من المستثمرين اللبنانيين والعرب، وسينعكس ذلك على الحركة التجارية الداخلية، إضافة إلى خرق النظم القيمية التي تساوي بين أبناء المجتمع الواحد في الحقوق والواجبات. هكذا، ورغم هذه التحذيرات، اعتبر إدواردو بولسنارو، ابن الرئيس اليميني المتطرف الطامح إلى تسلم سفارة بلاده في واشنطن، أن «من المعيب» اعتبار حزب الله حزباً سياسياً، وأن بلاده يجب أن تلاقي حلفاءها في إدراجه على لائحة الإرهاب. تصريحات تشي بأن الحكومة اليمينية مصرّة على هذا التصنيف بصرف النظر عن تبعاته، وأنها قد تلجأ إلى إقراره في أقرب فرصة متاحة. في المحصلة، نجحت واشنطن في ابتزاز الدول اللاتينية للتماهي مع الحرب الأميركية المفروضة على ما تسميه «البيئة الحاضنة» لحزب الله في المنطقة، وهذا ما تعلنه واشنطن وحلفاؤها، لكن الذي لم يعلن عنه وما زال يُعمل عليه في الدوائر المظلمة هو الإجراءات العملية التي ستستتبع هذا القرار، وسيكون حتماً تضييقاً خانقاً على الجاليات الإسلامية واختراق خصوصياتها، كما لا يستبعد توقيف عدد من رجال الأعمال وتجميد أصولهم المالية تحت هذا العنوان المطاط. كذلك يتخوف المصدر المطّلع من إجراءات قد تتخذ ضدّ المؤسسات التربوية والدينية الإسلامية التي تتعرض للحملات الدعائية منذ مدة طويلة، مؤكداً أن الإصرار الأميركي على هذا التصنيف ليس له أي مفعول سياسي مباشر، ولا يفيد على مستوى التأثير الدولي، حيث إن حزب الله لا يملك مكاتب تمثيلية ولا شركات تجارية في المنطقة ولا يتأثر بشكل فعلي جرّاء هذه التصنيفات، إلا أن الهدف الحقيقي يكمن في إيجاد مخارج قانونية لحملة تعسفية ستستهدف أكبر الجاليات وأكثرها نفوذاً اقتصادياً واجتماعياً في أميركا اللاتينية.

بولسنارو الابن: من المعيب اعتبار حزب الله حزباً سياسياً (أ ف ب)

قضية

لبنان على عتبة خفض التصنيف
الكارثة لم تأت بعد

سجّل سعر الصرف (غير الرسمي) ارتفاعاً جديداً أمس وبلغ 1550 ليرة مقابل الدولار الواحد. بعض سندات اليوروبوندز انخفض سعرها إلى 70 دولاراً وارتفع العائد عليها إلى 21,5%. مؤشرات ظهرا على وقع حديث متزايد عن احتمال قيام «ستاندر أند بورز» بخفض تصنيف لبنان، ووسط أقاويل عن أن رئيس الحكومة طلب مساعدة أميركية لانتزاع فترة سماح لستة أشهر... هذه البلبلة في السوق تعني أن الأزمة تشتدّ، لكن الكارثة لم تأت بعد!

محمد وهبة

«لا يزال الهلع تحت السيطرة». هذه العبارة تكرّرت خلال الأيام الماضية ربطاً بالتطورات المسجّلة على أكثر من محور. فعلى المحور النقدي، بلغت قيمة الدولار الواحد لدى الصرافين 1550 ليرة، وسط شحّ في الدولارات المتوافرة لديهم. وعلى محور سندات لبنان المتداولة في الأسواق الدولية، انخفض سعر تلك التي تستحق في عام 2021 إلى 70 دولاراً وارتفع العائد عليها إلى 21,5% وهو أعلى مستوى بلغته هذه السندات. وعلى محور تصنيف لبنان المرتقب ليل الخميس - الجمعة من «ستاندر أند بورز»، لا تزال الترجيحات تركّز على خفض من درجة (B-) إلى (CCC+) لتصبح ستاندر أند بورز ثاني وكالة تخفض التصنيف إلى هذا المستوى المتدني الذي يعبّر عن «احتمال التعثّر»... هذا المشهد كما يصفه المطلعون يعني أن خفض التصنيف ليس كارثة بحدّ ذاته، بل هو مؤشّر على اشتداد الأزمة.

هجمة بيع «يوروبوندز»

أول من أمس، رجّح المحلل في غولدمان ساكس، فاروق سوسا، أن تعمد «ستاندر أند بورز» إلى خفض تصنيف لبنان، معتبراً أن سندات اليوروبوندز ستغرق أكثر في درجة «الخردة»، وصولاً إلى «احتمال عدم السداد (التعثّر)»، فيما يعاني البلد من صعوبة من استقدام كفايته من الدولارات لتغطية حاجاته (لبنان يحتاج سنوياً إلى جذب نحو 15 مليار دولار بالعملة الخضراء لتغطية الاستهلاك العام والخاص).

> **سعر صرف الليرة في السوق السوداء ارتفع إلى 1550 ليرة مقابل الدولار الواحد**

> **هجمة بيع سندات اليوروبوندز اللبنانية في السوق الأميركية**

تصريح سوسا الصادر ظهر الاثنين لوكالة «بلومبيرغ» لم يترك أثراً سلبياً على حملة السندات في لبنان والخارج، بل بدا كأنهم يتوقعون خطوة خفض التصنيف ويتعاملون معها على أنها أمر واقع منذ أسابيع «إلا أن شيئاً ما حصل عند الخامسة من بعد ظهر الاثنين في أسواق أميركا، إذ انطلقت عمليات بيع سندات اليوروبوندز اللبنانية بوتيرة متزايدة أدّت إلى تدني قيمتها وارتفاع العائد عليها. أبرز السندات المتأثّرة سلباً يوم الاثنين الماضي هي التي تستحق في 2021: ارتفع العائد عليها إلى 21,5%، وانخفضت أسعارها إلى 70 دولاراً» يقول أحد مديري المؤسسات المالية.

لم تتضح أسباب الهجمة المفاجئة على البيع، رغم أن مسالة خفض التصنيف معروفة وترتقبها الأسواق منذ فترة، إلا أنها جاءت على وقع أقاويل وشائعات عن أن رئيس الحكومة سعد الحريري طلب من المسؤولين في الولايات المتحدة الأميركية الضغط على وكالة «ستاندر أند بورز» من أجل منح لبنان فترة سماح لستة أشهر، إضافة إلى شائعات يزعم مطلقوها أن الحريري طلب من مسؤولين اميركيين الضغط على السعودية لوضع وديعة في مصرف لبنان. قبلها بأيام، سرت أقاويل تشير إلى أن حاكم مصرف لبنان رياض سلامة طلب من وكالة ستاندر أند بورز منح لبنان فترة سماح لستة أشهر، إلا أن مسؤولي الوكالة رفضوا وأبلغوه أن خطوة خفض التصنيف واردة جداً في ضوء المؤشرات.

يصعب الركون إلى فكرة تجاوب وكالات التصنيف مع الضغوط السياسية، وإن كان لا يمكن استبعادها كلياً، إلا أن حصول مثل هذا التجاوب «يضرب صدقيتها تماماً كما يضربه تسريب خفض التصنيف قبل موعده» وفق المتابعين. تلميحات هؤلاء بأن ثمة من سرّب الخبر في أميركا ردّاً على الضغوط التي مورست، ما دفع بعض حملة الأسهم في الخارج إلى بيعها.

تصنيف مدفوع

وظيفة شركات التصنيف هي تقييم مخاطر البلدان والشركات مقابل أتعاب مالية تتقاضاها من طرفين: مصدرو السندات، وحاملو السندات. المصدرون هم الجهات التي تستدين الأموال من الأسواق بشروط معينة منصوص عليها في السندات، وحاملو السندات هم الجهات التي تقرض المصدرين الأموال بالشروط المتفق عليها. التصنيف في هذا المجال يخدم المصالح المتوافق عليها بين الطرفين، ولا يمكنه أن يخدم مصلحة طرف على حساب الثاني من خلال التلاعب بالتصنيف.

ارتفع سعر الصرف غير الرسمي في ظل شحّ في الدولارات لدى الصرافين (هيثم الموسوي)

وبحسب مصادر مطلعة، فإن «موديز»، و«فيتش» و«ستاندر أند بورز» تتقاضى أتعاباً مالية من لبنان لأنه «لا يمكن إصدار سندات وبيعها في الأسواق الدولية من دون أن يكون لديه تصنيف من هذه الوكالات». كذلك تتقاضى وكالات التصنيف مبالغ من المصارف المحلية والأجنبية والصناديق والمستثمرين الأفراد، من أجل الحصول على تقارير عن أوضاع البلدان التي يشترون سنداتها تمهيداً للاحتفاظ بهذه السندات أو بيعها بأسعار قد تحقّق لهم أرباحاً أو قد تغنيهم عن خسائر إضافية فيما لو تكبدوها.

آلية التصنيف، بحسب المدير المالي والاستراتيجي السابق في بنك عوده، فريدي باز، تستهدف تقييم قدرة كل بلد على الإيفاء بالتزاماته، بالاستناد إلى مجموعة معايير:

- التقييم المؤسسي: يتضمن الاقتصاد السياسي بما يعنيه ذلك من حوكمة وفعالية الإدارة وصوابية القرارات ومؤشرات الهدر والفساد وغيرها.
- التقييم الاقتصادي: ومن شأنه أن يظهر مقدرة البلد على تأمين معدلات نمو مستدامة وضبط التضخم وتطور أساسيات الاقتصاد بشكل عام.
- التقييم المالي: وينظر إلى مؤشرات مالية؛ منها الدين العام وقدرة البلد على خدمته، فضلاً عن نفقات الموازنة وإيراداتها...
- التقييم النقدي: يركّز على نموّ الودائع والتسليفات وسيولة القطاع وسواها من المؤشرات النقدية.
- التقييم الخارجي لوضعية لبنان: يتضمن النظر إلى التزامات لبنان قياساً إلى موجوداته الخارجية وقدرته على تدوير الديون.

ويلفت باز إلى أن اللجنة المعنية بدراسة التصنيف السيادي تضع علامات على كل مجموعة من المعايير وفق لائحة نموذجية معدّة مسبقاً. هذه العلامات تتراوح بين ضعيف جداً (6) وقوي جداً (1). وعلى أساس هذه العلامات يتم منح التصنيف الملائم لكل بلد. «في آذار 2019 عدلت وكالة موديز رؤيتها المستقبلية للبنان من مستقر إلى سلبي. في ذلك الوقت نال لبنان أربع علامات (6) على أربع مجموعات من المعايير ونال على المجموعة الخامسة علامة (5)».

يستنتج من هذا الأمر، أن تصنيف لبنان بدرجة (CCC+) هو سيئ بمقدار تصنيفه (B-)، فالأخيرة تعني أن قدرة لبنان على الإيفاء بالتزاماته ضعيفة جداً، فيما الأولى تعني أن ضعف هذه القدرة بلغ مرحلة احتمال التعثّر. وخفض التصنيف أكثر، يعني أن احتمال التعثّر يزداد وصولاً إلى درجة التعثّر.

وبحسب المطلعين، فإن وكالات التصنيف تقوم بعملية التصنيف السيادي مرتين سنوياً، لكن يمكنها في أي وقت من الأوقات أن تعدل التصنيف إذا ما رأت أن هناك حاجة لذلك ترجمةً لتطورات معينة أو أحداث كبرى قد تحدث في البلد الخاضع للتصنيف.

خفض محسوب

لا يتوقع أن يكون أثر خفض التصنيف كبيراً جداً. فمن جهة، يعكس التصنيف الأزمة التي يشهدها لبنان منذ فترة غير قصيرة، إلا أنه مؤشّر على ازدياد حدّتها. بمعنى آخر، إن تزايد صعوبة الأزمة لا يعني حصول الانهيار، وليس كارثة «وليس آخر الدنيا بل يبقى المجال مفتوحاً للمعالجة» وفق باز. فالأثر الأساسي لخفض التصنيف يصيب المصارف وحملة السندات مباشرة لأنه يرتّب عليهم معالجات محاسبية متصلة بضرورة زيادة رأس المال، لكنه يرتّب أيضاً على الدولة ارتفاعاً في كلفة الاستدانة، فهو يعني أنه لم يعد بإمكان الدولة الاستدانة إلا بفوائد أعلى «لكن اللافت أن الفائدة الفعلية التي لطالما دفعها لبنان على سندات اليوروبوندز هي أعلى بدرجتين أو ثلاث درجات من الفائدة المدفوعة على أساس تصنيف المؤسسات. بمعنى آخر، خفض التصنيف محسوب منذ فترة طويلة».

بصرف النظر عما يعنيه كلام باز من أن لبنان كان يستدين بكلفة أعلى من كلفة مستويات المخاطر في لبنان، وهذا ما يوجب محاسبة المسؤولين عن الأموال العامة المدفوعة من دون وجه حق، فالخلاصة أن خفض التصنيف يعبّر عن «حالة اضطراب» كما سمّاها رئيس لجنة الرقابة على المصارف سمير حمود، وهي حالة «يكون فيها تعداد المشاكل سهلاً»، رافضاً توصيف «حالة إفلاس أو انهيار». أي أن الكارثة لم تأت بعد.

> **احتمال التعثر «مزدوج»**

بدأ تصنيف لبنان من قبل وكالات التصنيف في عام 1997 لكل من «فيتش» و«ستاندر أند بورز» ثم تلتهما «موديز» في عام 1999. خلال هذه الفترة ولغاية مطلع 2008، تراوح تصنيف لبنان بين (BB-) و(B-)، وقد عمدت «ستاندر أند بورز» في كانون الثاني 2008 إلى خفض تصنيف لبنان إلى (CCC+) لمدّة سبعة أشهر، أي إلى الدرجة المتوقع أن ينزل إليها لبنان يوم الجمعة المقبل. كذلك يشار إلى أن «موديز» لم تخفض تصنيف لبنان إلى أقل من (B3)، قبل 21 كانون الثاني 2019 يوم خفضته إلى (Caa1). اليوم القصّة مختلفة، ففي حال خفضت «ستاندر أند بورز» تصنيف لبنان سيشهد لبنان للمرّة الأولى خفضاً للتصنيف من وكالتين إلى مستوى «احتمال التعثّر»

وجهة نظر

حين ترك حزب الله عون وجنبلاط وجهاً لوجه

هيام القصيفي

كلما بالغ السياسيون في تصوير الأوضاع على أنها بألف خير، فهذا يعني أنها سيئة. ما قاله رئيس الجمهورية العماد ميشال عون بأنه في بيت الدين زيادة في الطمأنينة، يعني أن الأمور ليست على خير. ومن يعرف عون جيداً، يعرف أن الأخير حين يكثر من المديح ومن الإشادة بقضية لا تسرّه في الأساس، فهذا يؤشر على أنه مستاء جداً ممّا حصل، ومن اضطراره إلى تدوير الزوايا في الشكل الذي حصل أخيراً.

ولأنه كذلك، بات أمام واقع لا يمكن التراجع عنه، وهو الإحاطة الشاملة بالوضع الداخلي، بناءً على نصائح خارجية وداخلية. لكن التهدئة التي لم تشمل الوزير جبران باسيل، ستضع عون أمام حالة جديدة منذ انتخابه، وهي اضطراره إلى تقديم تنازلات مباشرة «غير معلنة»، من أجل الخروج من المأزق الذي دخل فيه وأدخله فيه بعض فريقه، وهو الأمر الذي يحاول باسيل أن يحيّد نفسه عنه. فلا الحل الذي صار لأزمة قبرشمون يرضيه، ولا حكما الطريقة التي أعيد فيها تعويم رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط.

> **جنبلاط لن يغامر مجدداً في استثمار التعاطف الغربي معه، ليرتدّ على حزب الله**

مع الدعوتين إلى زيارة المختارة وخلدة، صار لزاماً على عون، الذي كان حاضراً منذ لحظات المواجهة الأولى، بخلاف مواضيع أخرى كان يترك لباسيل المواجهة فيها، إما تفاديهما وعدم تكريس هذه السابقة على رئيس الجمهورية، أو اللجوء إلى «ستة وستة مكرر»، في أن يزور كليهما. ولا سيما أن زيارة خلدة تشكل إنقاذاً لماء وجه رئيس الحزب الديموقراطي، الأمير طلال أرسلان، لأنه في نتيجة ما آلت إليه الأمور، فإن أرسلان نال حصة كبيرة من الخسارة، ومعه عائلتا ضحيتي «البساتين». فلا المجلس العدلي أبصر النور، ولا جنبلاط طُوِّق، بل العكس تماماً، إذ حصد أوسع حملة تضامن محلية ودولية معه. من هنا، يحتاج موقف عون منذ الحادثة وحتى التهدئة، إلى الكثير من الترقب، لأن التحدي الأكبر هو مفاعيل التسوية في الملفات الداخلية اللاحقة، بعد أن تطوى صفحة الحادثة وفورة العواطف والمصالحات، ويعود رئيس الجمهورية من بيت الدين إلى بعبدا، لمواجهة مرحلة جديدة، لا يمكن بعد اليوم تخطي آثارها.

حتى الآن لا يزال عون في موضع المستكين ظرفياً إلى التهدئة، بعدما انتفت عناصر المواجهة، بانسحاب حزب الله منها. فبين كلام الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله الأول والثاني خلال مرحلة قصيرة، مسافة في اللهجة المعتمدة حيال جنبلاط. في اللحظات الأخيرة التي سبقت التسوية، وقف حزب الله جانباً، وراء الرئيس نبيه بري، واختار لحظة مناسبة، لاستيعاب الحل ومباركته. لكنه بذلك ترك عون وجنبلاط، في مواجهة ثنائية، يحصد كلاهما أثمانها. خرج الحزب من التوتر ومن التهدئة، من دون أكلاف، تحملها حلفاؤه وحدهم، وفي الساحة التي لا وجود مباشراً له فيها. فما حصل على أرض الشوف، لا يمسّه ميدانياً، وأي مواجهة بين الأطراف الذين تورطوا في الحادثة وتداعياتها، لا يدفع هو ثمنه إلا بمقدار الاستغلال السياسي لفوز أي فريق على آخر. وهو ما حرص منذ اللحظة الأولى للحادثة على منع جنبلاط من تحقيقه. لذا، بقدر موافقته على إخراج الحل، لن يصرف النظر مجدداً عن استغلالها لاحقاً لتسجيل جنبلاط أي فوز تصاعدي. لكنه يدرك في الوقت نفسه أن رئيس الحزب التقدمي لن يغامر مجدداً في استثمار التعاطف الغربي معه، ليرتدّ على الحزب، ولن يصوّب سهامه إلا على الطرف الذي يخاصمه على أرضه.

وعلى هذه الأرض، من المبكر القول إن ما حصل طُوي نهائياً بين الطرفين المعنيَّين. فبقدر ما هناك مبالغة في تصوير استتباب الأوضاع، لا تكون الأمور كذلك. فأحداث الجبل ليست خلافاً سياسياً بين حزبين فحسب، بل صبّت في صورة أساسية في خلاف مسيحي درزي، تحول في لحظة مأسوية خلافاً درزياً درزياً. لا يزال هناك من يوقد نار الخلاف المسيحي - الدرزي، ولا يزال هناك من يرى أن فريقاً مسيحياً، هو التيار الوطني الحر، لن يوفر جهداً في استمرار تذكية خطاب الحقوق المسيحية وحق الوجود في الشوف من دون استئذان أحد، ولو أن هذا الخطاب مكلف ولا يصرف حقيقة في قرى جبل لبنان الجنوبي. في المقابل، إن تكثيف اللقاءات الدرزية - المسيحية (القواتية تحديداً) في الأيام الأخيرة، ليس أمراً مشجعاً، لأنه يصبّ في خانة الاعتراف بأن الآثار السلبية للحادثة كثيرة، وأن الأمور تحتاج عند كل استحقاق إلى استنفار الجهود لإعادة تأكيد الثوابت والمصالحة والعيش المشترك. وهذا في حد ذاته خطأ.

من هنا، ستكون مرحلة ما بعد لقاء بعبدا وبيت الدين، اختباراً للنيات الحقيقية، حول ماهية التسوية وصلاحيتها، فهل هي ظرفية في المكان والزمان ولا تتعدى حدود قضاءي الشوف وعاليه، والأطراف المعنيين وحدهم، أم تتوسع في إطار تطبيع الوضع الداخلي، فلا تأخذ المواجهة أشكالاً أخرى تترجم في الحكومة وفي الملفات الكثيرة العالقة، وفي العودة إلى طرح ملفات خلافية دستورية وسياسية معاً.

تقرير

المخيمات تسبق جلسة الحكومة بالإضراب

لم ينتظر الفلسطينيون طويلاً ليعرفوا مصير خطة العمالة الأجنبية التي بدأ وزير العمل كميل أبو سليمان تنفيذها قبل أقل من شهرين. وفيما أرجأ معظم الأفرقاء التعامل مع الأزمة إلى حين استئناف جلسات مجلس الوزراء، استبق أهالي المخيمات الجلسة المرتقبة يوم غد الخميس للتحرك ضد الخطة، أملاً في التأثير بقرار الحكومة تجاه فرض حيازة الفلسطيني إجازة عمل والعمل بموجب عقد موقّع منه ومن رب العمل. وتستعدّ المخيمات للإضراب بالتزامن مع عقد الجلسة التي من المفترض أن تدرج على جدولها البحث في الشق الفلسطيني في الخطة. التحركات التي تتوج بإضراب الخميس، تنطلق عصر اليوم بتجمعات وتظاهرات تنظّم في عدد من المخيمات. وفي هذا الإطار، أصدرت هيئة العمل الفلسطيني المشترك واللجان الشعبية الفلسطينية والحراك الشعبي في عين الحلوة بياناً أعلنت فيه تنظيم تظاهرة جماهيرية عصر اليوم وإقفال مداخل المخيم يوم غد من السادسة صباحاً حتى الثالثة من بعد الظهر (موعد انتهاء جلسة الحكومة). ولفتت مصادر فلسطينية إلى أن الفصائل الفلسطينية وهيئات الحراك الشعبي في عدد من المخيمات «اختلفت على شكل التحركات، ولا سيما الإقفال. وجرى التوافق على اتخاذ الإجراءات التي تناسب كل مخيم على حدة».

وبرغم شراسة التحركات الغاضبة ضد خطة العمل، لا تزال تتفاعل تداعيات الاعتصام الذي نظمه مئات الفلسطينيين أمام السفارة الكندية في جل الديب للمطالبة بفتح باب الهجرة للاجئين. السفارة أصدرت تعليقها أمس، بعد 14 يوماً من الاعتصام، قالت فيه إن «كندا تدرك أن اللاجئين الفلسطينيين يعانون من مستويات عالية من الفقر والبطالة وانعدام الأمن الغذائي، لكنها لا تقبل طلبات إعادة التوطين مباشرة، بل عبر وكالة الأمم المتحدة للاجئين». واللافت أن السفارة حذرت طالبي اللجوء من عمليات الاحتيال والتضليل التي يمارسها بعض الأفراد.

(الأخبار)

تحقيق

بعد أخذ ورد وكتب متبادلة، الأسبوع الماضي، مع محافظ بيروت زياد شبيب الذي منح الإذن بالهدم، أصدر أمس وزير الثقافة محمد داود قراره بضمّ العقار 1231 في الأشرفية وأبنيته إلى لائحة الجرد للأبنية التاريخية. الوزير أبلغ المحافظ بقراره الذي ينشر اليوم، فيما عمد أصحاب العقار إلى تركيب سقالات على أحد الأبنية الأربعة التراثية المعروفة بـ«مجموعة ضرغام»، والتي يعود عمر بعضها إلى بداية القرن الماضي

«مجزرة» في الأشرفية

وزارة الثقافة تعيد العقار 1231 إلى لائحة الجرد... ولكن!

أيلده الخصين

الكتب المتبادلة بين وزارة الثقافة ومحافظ بيروت زياد شبيب في شأن العقار 1231 في الأشرفية لم تمنع أصحابه من تركيب السقالات على البناء المطل على شارع مونو، بالقرب من أبنية تراثية أخرى تمّ الحفاظ عليها وحوّلت إلى مقاهٍ. فيما قرار وزير الثقافة محمد داود (صدر أمس وينشر اليوم) بإعادة العقار إلى لائحة الجرد، ليس الأول من نوعه، ودونه مشاكل وفق مطلعين على الملف. إذ أن قراراً مماثلاً بضمه إلى لائحة الجرد كان قد صدر عن وزير الثقافة السابق روني عريجي، يومها تقدّم مالكو العقار بطلب الى الدائرة الفنية في مصلحة الهندسة في بلدية بيروت بالكشف على العقار، فصدر في 13 آذار 2018 قرار عن شبيب ألزم المالكين بترميم الأبنية بسبب «التشقّقات والتصدّعات» فيها، ليصدر بعدها قرار عن وزير الثقافة السابق غطاس خوري بالرجوع عن قرار عريجي وإخراج العقار من لائحة الجرد، قبل أن يصل الملف إلى شورى الدولة حيث قدّمت مراجعة أفضت إلى قرار إعدادي بوقف العمل بقرار خوري. علماً أن تقريراً أعدّته نقابة المهندسين بعد كشف مهندسين اختصاصيين على المباني بأنها «سليمة ولا تعاني من تصدّعات لكنّها تتطلب القيام بأعمال الصيانة اللازمة» (5 حزيران 2018)، أتبع بكتاب من نقيب المهندسين المعمار جاد تابت إلى المعنيين يؤكد أن «وضع الأبنية كان سليماً قبل البدء بأعمال الهدم وأن هذه الأبنية لم تكن مهددة بالسقوط ولم تكن تشكل خطراً على السلامة العامة».

قرار الشورى لم يصبح نهائياً بعد، وعلى هذا الأساس فإن «قرار داود الجديد قد يشكّل فاتحة لإعادة الطعن به، كونه يلغي ما سبقه من قرارات، ويفتح الباب على عدم محاسبة كل الأعمال المخالفة التي جرت في العقار». إذ جرى التسويق للأعمال في العقار 1231 (ملك هبة شوكت ومرسال كيروز) على أساس الحفاظ على بعض واجهاته مقابل إنشاء برج تجاري داخلها.

وكيل مالكي العقار المحامي عصام صبح قال لـ«الأخبار»: «لم نتبلّغ القرار الجديد»، لافتاً الى أنه «عندما قام المالكون بشراء العقار (تبلغ مساحته 1850 متراً) عام 2010 حصلنا على إفادة من وزارة الثقافة بأن العقار غير مصنّف لنتمكّن من شرائه وإخلاء الماجور. وحين قررنا الهدم، طالبتنا الوزارة بكشف جديد فتقدّمنا بمراجعة لدى مجلس شورى الدولة... وقدمنا للوزير السابق غطاس خوري خرائط بما ننوي القيام به في العقار، أي الإبقاء على الواجهات وبناء برج ضمنه، وفي عهد الوزير عريجي اقترحنا عليهم شراءه فقالوا إن لا ميزانية لديهم. المشكلة هي في تضارب قرارات الوزراء المتعاقبين وفي تفويت فرصة الاستثمار في العقار من دون هدم واجهاته في حين ثمة أبنية في الشارع نفسه استثمرت وفق المبدأ نفسه».

انطلاقاً من ذلك، فإن الخشية تبقى قائمة من تجاوز وزارة الثقافة كما حدث في عقار آخر في الأشرفية يحمل الرقم 575 (شارع عبرين)، شهد مجزرة الأسبوع الماضي، حين هدم أحد أبنيته التراثية الخمسة تحت جنح الظلام رغم طلب الوزارة وقف أعمال الهدم. التجوّل بين الأبنية الخمسة، أو في «جزيرة مار نقولا» كما يعرفها السكان، يبيّن هول المجزرة. المباني التي كانت خمسة، يطلّ اثنان منها على الشارع العام فيما تتوارى خلفها ثلاثة مبانٍ هُدم أحدها. المباني الأربعة الباقية، تتوسّطها بركة مياه وأشجار. في الخارج، كوّمت بعض الأحجار المنحوتة التي كانت ترتفع على شرفات المبنى المهدوم، في إشارة إلى نيّة نقلها إلى مكان آخر. بينما جرى تفكيك البلاط لإعادة بيعه.

المدير العام للآثار في وزارة الثقافة سركيس خوري أوضح لـ«الأخبار» أنه «في عام 1993 كلّف مجلس الوزراء شركة خطيب وعلمي إعداد دراسة حول الأبنية التراثية في بيروت، قسّمت خلالها إلى فئات (A، B، C، D) وفي المحصلة صنّف نحو ألفي مبنى ممنوعة من الهدم. لكن الأبنية باتت نحو 250، واللائحة أوقف العمل بها عام 2010، في عهد الوزير سليم وردة الذي طلب وقف العمل بها كونها غير مكتملة والعودة إلى المديرية العامة للآثار بشأن مصير كل مبنى تاريخي». ويضيف «هناك آلاف الأبنية التي يجب تصنيفها غير أن لدينا مهندسين اثنين فقط مسؤولان عن الكشف على الأبنية وتصنيفها. وفي غياب القدرة التقنية، نقوم بالتعامل مع كل حالة بشكل منفرد». عمل المديرية «على القطعة» في تصنيف الأبنية، بغياب الشجاعة والإرادة لدى الوزراء المتعاقبين، يعود إلى عدم إقرار مشروع قانون حماية الأبنية التراثية العالق لدى اللجان النيابيّة المشتركة. خوري يوضح أن «الوزارة عملت على مشروع القانون منذ عام 2000، لأن المشكل الفعلي هو في كيفيّة التعويض على المالكين. فالمخطط التوجيهي لمدينة بيروت يمنح المالكين استثمارات مرتفعة من حيث عدد الطبقات المسموح بناؤها، وهو ما يجعل مالكي الأبنية القديمة يفكّرون في هدمها لإنشاء مبانٍ من 10 طبقات مثلاً بهدف مضاعفة الاستثمار. فيما حول العالم يتم الحفاظ على الأبنية التاريخيّة عبر منع البناء حولها إلّا في حال جرى وفق شروط مشابهة لها من حيث الارتفاع والواجهات». ولفت الى أن «المخطط التوجيهي لبيروت لم يراع النسيج العمراني القديم للأبنية الموجودة في الأشرفية وزقاق البلاط والمصيطبة ومونو والصيفي وسواها. كما أن لائحة الجرد للأبنية التاريخية غير مكتملة، ونحن نزيد عليها كل فترة، لكن ضمّ أي مبنى على اللائحة يؤدي إلى نقاش بين المالك وبيننا، عندها نلجأ إلى إصدار مرسوم للمبنى يرتّب علينا تعويضات لا يمكن دفعها. نملك الآلية القانونية للحماية لكن لا آلية لدينا للتعويض على المالكين».

> **قرار داود الجديد قد يشكّل فاتحة لإعادة الطعن به كونه يلغي ما سبقه من قرارات**

وحيال اعتبار القسم الفني في بلديّة بيروت أن الأبنية تهدّد السلامة العامة، رأى خوري أن «دور البلديات أيضاً الحفاظ على التراث والأبنية التراثية ضمن نطاقها، وذلك يمكن أن يحدث عبر طلبها إلى المالكين ترميم أبنيتهم ورفض طلبات الهدم حتى لو فاتنا كمديريّة تصنيفها. كما يمكنها الشروع بترميمها من تلقاء نفسها ووضع كلفة الترميم كدين ممتاز على العقار. فهذا عمل مشترك، ولا يمكن مطالبة وزارة الثقافة بالقيام بالأمر لوحدها!». وعن المبنى المهدوم في العقار 575، يجيب: «نطمح إلى التعاون مع المحافظ لحماية الأبنية. لكن الشركة المستثمرة أخذت موافقته لهدمه حفاظاً على السلامة العامة، بدل تدعيمه وحمايته حفاظاً عليه وعلى السلامة العامة».

احد ابنية العقار 575 بعد هدمه (مروان طحطح)

قضية

«التربية» اختارت قبول الترشيحات على مواجهة الشارع!

دورة ثالثة لطلاب المدارس الوهمية

اختارت وزارة التربية تنظيم دورة ثالثة استثنائية لطلاب غير مبررين دراسياً وليس معروفاً ما إذا كانوا خضعوا للتسلسل المنتظم حتى صف البريفيه، على مواجهة الشارع الذي حرّكته شبكة دكاكين المدارس الخاصة والتي نجحت حتى الآن في الإفلات من المحاسبة

ليس في حوزة الوزارة معلومات كافية عن طلاب المدارس واساتذتها (مروان بوحيدر)

قاتن الحاج

انطلقت أمس الدورة الاستثنائية الثالثة لامتحانات البريفيه وشارك فيها 130 طالباً من أصل 199 حصلوا على بطاقات ترشيح. وكان هؤلاء حرموا من خوض الدورة الأولى العادية، بعدما قررت مدارسهم الوهمية المنضوية في شبكة «دكاكين التعليم الخاصة» تقديم طلبات ترشيحهم في الساعات الأخيرة عشية الامتحانات. ثم سمح لهم بالترشح للدورة الاستثنائية ورسبوا، لتنظم لهم هذا الأسبوع دورة استثنائية أخرى، تحت مجهر كاميرات المراقبة، على خلفية منحهم فرصة ثانية للنجاح، أسوة بكل الممتحنين في الشهادات الرسمية.

لكن من يقصد مقر دائرة الامتحانات الرسمية في بئر حسن، المركز الوحيد المخصص لجميع الممتحنين في كل لبنان، يكتشف بوضوح كيف يتلكأ كثيرون حين يُسألون عن أسماء مدارسهم أو أساتذتهم. إذ أن معظمهم لا يعرفون أصلاً إلى أي مدارس ينتمون. أحدهم، مثلاً، بدا مقتنعاً بأن مدرسة «ابديال كولدج» هي نفسها «رواد السلام». هؤلاء دفعوا أموالاً للترشح للامتحانات فحسب، ومنهم من تسجل في معاهد تقوية بعد الظهر ولم ينتسب إلى أي مدرسة، ومنهم من كان راسباً وانتقل إلى إحدى المدارس - الدكاكين التي رفَعته الى البريفيه، ومن بينهم من أشار إلى أن إدارة مدرسته لم تسمح له بالتقدم إلى الامتحانات على لوائحها لتحافظ على نسبة نجاح 100%، فلجأ إلى مدرسة أخرى، وغيرها من اشكاليات تشوب ملفاً لم يكن ليعالج بهذه الطريقة، بإقرار مصادر مسؤولة، لو لم تهدد المدارس - الدكاكين وزارة التربية وتضعها أمام خيارين: إما قبول الترشيحات أو الشارع!

الوزارة اختارت السماح للطلاب بإجراء الامتحانات وإعطاءهم فرصاً متساوية مع أقرانهم، رغم أن تسجيل غالبية هؤلاء غير مبرر، ولم يجر التأكد ما إذا كانوا يستوفون متطلبات التسلسل الدراسي المنتظم حتى الصف الذي انتسب إليه كل منهم في السنة الدراسية 2018 - 2019، كما يشترط المرسوم الخاص بهم، الصادر في 16 تموز الماضي، والذي يسمح بإجراء الامتحان «استثنائياً ولمرة واحدة فقط للذين تابعوا الدراسة في مدارس خاصة عاملة بموجب موافقات استثنائية اعطيت سابقاً لها، ولم يتم ترشيحهم للدورة العادية 2019...». كما ان ليس في حوزة الوزارة معلومات وافية عن الهيئة التعليمية في هذه المدارس ومخالفاتها على هذا الصعيد لجهة استقدام اساتذة سوريين لا تعرف شيئاً عن شهاداتهم التعليمية وما إذا كانوا يملكون ترخيصاً بالتعليم أم لا.

> **المرشحون مدرجون على لوائح 27 مدرسة غالبيتها في جبل لبنان**

الحجج التي ساقتها الوزارة لقبول الترشيحات هي عدم تحميل الطلاب وأهاليهم وزر الصفقات والسمسرات التي تعقدها المدارس - الدكاكين مع مسؤولين وموظفين متواطئين في مصلحة التعليم الخاص، و«ما بدنا يكونوا ضحايا للتجار، وحسابنا سيكون مع المدرسة في ما بعد». مع ذلك، لم يتحرك حتى الآن الملف الذي حوّله وزير التربية إلى التفتيش المركزي بعد الدورة الأولى، كما لم يتخذ أي إجراء قانوني بحق أصحاب المدارس الوهمية الذين يتلاعبون بمستقبل الطلاب، ولم يحوّل أي موظف في وزارة التربية مرتكب إلى القضاء أو النيابة العامة المالية ولم يكشف من يدير اللعبة ويصدر فتاوى قانونية لتمرير ملفات هذه المدارس وقبض الرشاوى.

وكانت شبكة المدارس - الدكاكين فشلت هذا العام في نيل الموافقات الاستثنائية التي «تغطي تزوير أصحاب المدارس للوائح الطلاب وللإفادات وتسجيل الطلاب الوهميين منهم وترفيع الراسبين لقاء مبالغ مالية. وهذه الموافقات كانت تجدد تلقائياً بلا حسيب أو رقيب، ومن دون الحاجة إلى نيل ترخيص.

أسماء الممتحنين الاستثنائيين اندرجت ضمن لوائح 27 «مدرسة خاصة» تقع غالبيتها في المنطقة التربوية لجبل لبنان (21 مدرسة)، فيما تتوزع المدارس الأخرى على المحافظات كالآتي: الشمال (مدرسة واحدة) والبقاع (مدرستان) وبعلبك – الهرمل (3 مدارس). علماً أن عدد المدارس التي تحظى بموافقات استثنائية ولم ترتب أوضاعها يفوق هذا العدد بكثير.

الأهالي المتجمعون خارج المركز كرروا ما قالوه في الاعتصام الذي نفذوه تزامناً مع الدورة الأولى، وهو أن لا ذنب لتلميذ تعب في المدرسة وفي المعاهد الخصوصية طيلة العام، إذا كانت إدارة مدرسته فاسدة، سائلين عن الأسباب الحقيقية التي جعلت هذه المشكلة تطفو على السطح هذه السنة بالذات، علماً بأن للممتحنين أخوة تخرجوا من هذه المدارس وباتوا اليوم في الجامعات!

أمس، احتج الطلاب وأهاليهم على عدم إعداد مسابقة باللغة العربية لمادة الكيمياء، خصوصاً أنهم درسوا المادة بهذه اللغة لا سيما الطلاب السوريين منهم. مصادر دائرة الامتحانات أوضحت أنّه لم يكن لديها علم بأن المدارس الخاصة تدرس هذه المادة باللغة العربية وأن أياً منها لم يطلب تكييف المسابقة على غرار ما حصل في الدورتين الأولى والثانية، لكنها الدائرة وعدت بأنها ستفعل ذلك في مسابقات الأيام المقبلة لا سيما البيولوجيا والفيزياء والرياضيات، مؤكدة أنها ستضع علامة لإغية فقط للذين لم يكتبوا أي حرف على ورقة الإجابة.

كذلك شكا الأهالي من تغيير برنامج الامتحان عشية اليوم الأول للاستحقاق، وهو ما نفته الدائرة، إذ أعلنت تغيير البرنامج الذي وضعته سابقاً والذي يوزع المواد على 3 أيام وحولته إلى 4 أيام تنتهي السبت المقبل، عندما أوصت المفتشية العامة التربوية بذلك منذ أكثر من أسبوع، على غرار الدورتين الأولى والثانية، لتحقيق شرط العدالة مع باقي المرشحين.

يذكر أن العدد القليل للممتحنين سمح لدائرة الامتحانات باختبار تقنية face recongnition التي تؤكد حضور المرشحين إلى مركز الامتحانات بالتقاط صور للوجوه، وهي ستوصي باعتمادها في السنوات المقبلة إذا ثبتت فعاليتها. وكان لافتاً إنجاز لجان الامتحانات لأسس التصحيح والتصحيح لمواد اليوم الأول، وهو ما سيحصل طيلة أيام الامتحانات، ما يعني أن صدور النتائج لن يتأخر.

تقرير

الصحافيون إلى الشارع... قبل الانهيار الكامل

راجانا حمية

لا تنتهي «أفواج» الصحافيين المصروفين من مؤسساتهم. في أحدث تلك الجولات، وليس آخرها، المصروفون من «مؤسسات» المستقبل الإعلامية. بعدهم، سيُصرف آخرون من مؤسسات ستتذرّع بالأزمة الاقتصادية والمالية، علماً أنه في كثير من الحالات تبيّن أن الأسباب الحقيقية «غير تلك المعلن عنها»، على ما يقول نقيب المحررين جوزف القصيفي.

لتفادي ذلك المصير، ولأسباب أخرى تسهم في انهيار الجسم الصحافي، اعتصم الصحافيون في ساحة الشهداء أمس بدعوة من نقابة المحررين، وفي جعبتهم مطلبان أساسيان: أولهما مواجهة الإهمال الرسمي لقطاع الصحافة والإعلام واللامبالاة حيال تجريد المئات من الصحافيين من وظائفهم، وثانيهما «رصّ الصف» لاستعادة الحقوق والمكتسبات من خلال صياغة قانون «عصري» للصحافة يستجيب للتحديات الراهنة. اعتصام أمس كان لجسّ النبض و«فحص» رغبة الصحافيين في النزول إلى الشارع للمطالبة بحقوقهم، واستباق مصير الصرف الذي طال المئات حتى هذا اليوم. ولئن كان ما جرى أمس في الساحة التي غُلّق فيها قبل 100 عام صحافيون على المشانق، قد «شفى الغليل»، بحسب القصيفي وبعض أعضاء النقابة، إلا أنه كان حضوراً عادياً، في أحسن الحالات، وكاد يقتصر على «الرعيل الأول»، في غياب واضح للوجوه الشابة.

هي مسألة «وجود»، يقول العضو في النقابة واصف عواضة الذي بدأ كلمته بتصويب الالتباس، مؤكداً أن الاعتصام «ليس موجّهاً ضد وسائل الإعلام، وإنما هو من أجل دعم القطاع الإعلامي والصحافي ولتبقى الصحافة وتستمر». ما يحدث اليوم، «أننا وصلنا إلى مرحلة تكاد كلّ وسائل الإعلام تنهار، ما يعني حتماً انهيار الجسم الصحفي».

من هنا، كان اعتصام أمس أول جرس إنذار تطلقه النقابة لتجنّب الانهيار الكامل، وقد تليه تحركات أخرى. استعرض الصحافيون خلال هذا التحرك الحلول التي يمكن أن تحول دون الوصول إلى الهاوية، وهي مطالب تبدأ بوضع قانون عصري للصحافة والإعلام، ولا تنتهي بالطلب من مجلس القضاء الأعلى حثّ محاكم العمل على الإسراع في بتّ الدعاوى التي يرفعها الصحافيون والإعلاميون المصروفون من أجل تحصيل حقوقهم، واستحداث صندوقي تعاضد وتقاعد للصحافيين والإعلاميين يموّلان من خزينة الدولة.

في الشق الأول من المطالب، قد يكون من المفيد التذكير بأن مشروع القانون «العصري» أمضى تسع سنوات كاملة في لجنة الإعلام والاتصالات النيابية قبل أن يصل إلى لجنة الإدارة والعدل. أضف إلى ذلك مئات الدعاوى العالقة في مجالس العمل التحكيمية والتي يئس المدّعون من متابعتها. لكن، أين دور نقابة المحررين في حماية «جسمها الصحفي»؟ يتساءل العاملون في القطاع والمعتصمون، في آن، من أجل استمراريتهم، فيما يجيب القصيفي بإعلان «عجز» النقابة وحدها عن «مواجهة هذا الكمّ الهائل من الأعباء في ظلّ العدد المحدود المنتسب إليها والإمكانات المتواضعة». من هنا، تسعى النقابة لتوسيع قاعدة الانتساب للنقابة على المستويات كافة، لكي تصبح مطالبة الدولة بتحمّل مسؤولياتها «أجدى». لكنها، ليست مسؤولية محصورة فقط بالدولة، وإنما هي «مسؤولية الجميع»، بحسب مدير عام وزارة الإعلام حسان فلحا الذي لم يعفِ أحداً من مسؤولية وصول القطاع إلى هنا، بما فيهم نقابة المحررين. المطلوب، هو «العمل الجماعي والتضامن من أجل الوصول إلى نصوص تحفظ حقّ الإعلاميين»، خصوصاً أن الأزمة اليوم ليست أزمة إعلام ورقي ولا إعلام إلكتروني، وإنما «أزمة وجود وكيان».

من اعتصام نقابة المحررين امس (مروان بوحيدر)

كرة القدم الإلكترونية

لا مكان للعصاميين هنا
الفيفا المتخيّلة تشبه الفيفا في الواقع

اللعبة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بكرة القدم الحقيقية

لم يكن الباحثون والمخترعون يعلمون أن العاب الفيديو قد تتطورت إلى الحد الذي بلغته الآن. تطور رسخ أخيراً عالماً افتراضياً، دخل قلوب الاطفال والمراهقين وحتّى «الكبار». ومع التقدّم في الابحاث وغيرها من الامور التي تُصنع لمدمني العاب الفيديو يوماً بعد يوم لعبة جديدة. خرجت من هذا العالم الافتراضي لعبة. اصبحت الشغل الشاغل لجميع متابعي كرة القدم والشغوفين بهذه الرياضة. «FIFA». هو اسم لعبة الفيديو التي يتبنّاها الاتحاد الدولي لكرة القدم وليست «مصادفة» أنها على اسمها! منذ 29 عاماً. ومع بداية كل عام جديد. تنتج شركة «EA SPORTS» نسخة مطورة من «FIFA» جديدة. لكن المفارقة ان الاتحاد الدولي. وبراي كثيرين. لا «يتطور» كثيراً او لا يتغيّر كثيراً!

حسن رمضان

يختلف اسم اللعبة من سنة إلى أخرى بزيادة رقم السنة إلى جانب الاسم. نسخة السنة تقع تحت مسمّى «FIFA 19» لأنها خاصّة بسنة 2019. هذه ألِف باء اللعبة. لكن، ما يمكن شرحه عن التطوّر التكنولوجي الذي شهده عالم الألعاب الإلكترونية، هو أن هذا العالم، بات مرتبطاً كل الارتباط مع العالم الحقيقي، وتحديداً بعالم كرة القدم الحالي، الأوروبي منه والآسيوي وغيرها من القارات. كيف تكمن هذه العلاقة بين هذين العالمين؟ بدايات هذه العلاقة، كانت منذ أن أصبح هناك علاقة أخرى «على الهامش» بين اللعبة و«الانترنت» الذي اجتاح العالم في السنوات الأخيرة. فما أن اتصلَت الـ«FIFA» بالإنترنت، حتّى أصبح المستخدم لهذه اللعبة، يشعر وكأنه على دراية بكل ما يحدث في عالم كرة القدم . خاصةً الأوروبية . من خلالها. ولعلّ أبرز الجوانب التي تشهد في كل عام زخماً كبيراً من اللاعبين والمدمنين على لعبة «FIFA» والتي توزّعها كل من شركتي «PLAYSTATION-SONY» و«XBOX»، هو خانة الـ«ULTIAMTE TEAM»، أو بمعنى آخر، «إصنع فريقك بنفسك».

> باتت الأندية الأوروبية تؤسس فرقاً افتراضية وتقوم بتدريب اللاعبين للمشاركة في البطولات

يعتبر هذا الجانب، ربّما، من أنجح ما يمكن أن تنتجه لعبة في تاريخ ألعاب الفيديو. ثمة إقبال كبير يشهده هذا الجانب منذ أن بدأ في عام 2008. 11 سنة متتالية، ما انفكت شركة «EA» تنتج اللعبة، والتي بداخلها يوجد ما يعرف بـ«FIFA ULTIMATE TEAM». لا بدّ من شرح هذا التطور، وعلى ماذا يقوم، ولم هذا الإقبال الكبير من المستخدمين والناس عليه في كل سنة.

الفكرة ببساطة، تبدأ باللعب من «الصفر»، أي أنه لا يمكن لأيّ من المستخدمين أن يملك الـ«كوينز» (العملة المستخدمة داخل اللعبة، وهي عملة افتراضية ولا علاقة لها بأي عملة حقيقية). وبعد لعبه للمباريات، واحدة تلو الأخرى، يصبح بإمكان اللاعب يوماً بعد يوم، ومن خلال الـ«كوينز» التي حققها وربحها عبر لعبه لمباريات عدّة، شراء اللاعبين الذي يريدهم، وإقحامهم في فريقه الخاص، الذي سيشكّله «على مزاجه». وفي الحديث عن العلاقة الحقيقية.الافتراضية، لا يمكن نسيان «فريق الأسبوع» أو «TEAM OF THE WEEK»، الذي يتشكّل مع نهاية كل جولة من الدوريات الأوروبية، والذي يضم أفضل اللاعبين الذين تألقوا في الأسبوع الماضي.

اللاعبون هم عبارة عن بطاقات، ولكل بطاقة طاقتها الخاصّة، وفي حال تميّز لاعب في أسبوع ما، تنتج له الشركة بطاقة جديدة (بطاقة مطوّرة)، ذات طاقات أكبر وأعلى من طاقات البطاقة العاديّة للاعب. هذه الإغراءات، تدل على أن علاقة لعبة «FIFA ULTIMATE TEAM» بالعالم الواقعي، هي من بين أبرز الأسباب وراء نجاح هذا المشروع الكبير. يبقى الربط بين العالمين الافتراضي والحقيقي فكرةً بحد ذاتها، شغلت جميع محبي اللعبة ومحبي هذه الرياضة. وهذا يدفعهم ومع بداية كل عام، إلى شرائها، وبأثمان باهظة.

وكما هي الحال مع العالم الحقيقي لكرة القدم في السنوات الماضية، فالكلمة الأعلى هي لرأس المال. ما يعرفه الجميع، أنه في «الحقيقة» الفرق التي تمتلك مخزوناً كبيراً من السيولة، يمكنها شراء أفضل اللاعبين. وما يحدث في «أتيمت تيم» هو انعكاس لهذا العالم. فلا يمكن لأي شخص «عادي» على سبيل المثال، أن يصبح في فريقه لاعب مثل ليونيل ميسي نجم برشلونة، أو كريستيانو رونالدو. لماذا لا يتمكن جميع المستخدمين من شراء أفضل اللاعبين؟ سعر النجوم الكبار باهظ الثمن، حتى ولو بالـ«كوينز». اللعب والفوز في الفيديو، لا يكفي لتحصيل كمية كافية من «الكوينز». وعلى المشترك أن يدفع من «خارج اللعبة». على سبيل المثال، لو أردنا احتساب كم يساوي سعر كريستيانو رونالدو في اللعبة، بالدولار الأميركي، فلن ينخفض سعره عن الـ500$ (وهو مبلغ يعادل نحو 2 مليون «كوينز» داخل اللعبة). الأمر خلق نوعاً من الطبقيّة داخل اللعبة، فليس من العدل مثلاً، أن من يملك أموالاً أكثر، يستطيع تجربة اللاعبين الأفضل، وهذا ما يوسّع الفجوة بين مستخدمي هذه اللعبة ويؤدي إلى وجود طبقات بين المستخدمين. فلا يمكن لفريق فيه نجوم العالم، منافسة فريق عادي المستوى، ولا وجود لاعب «سوبر» فيه، ومن حالفه الحظ وقام بتجربة اللعبة، يعلم كم أن المهمّة ستكون صعبة بالنسبة لصاحب الفريق الأضعف. شركة «EA» لا تعمل لوجه الله، وكغيرها من الشركات الكبيرة التي تهدف إلى الربح في المقام الأوّل، اتّبعت تقنية الـ«FIFA POINTS»، والتي يشتريها المستخدم، ليشتري من خلالها لاعبين ذوي قيمة عالية جداً. وهنا تبلغ الرأسمالية طوراً متقدماً، بحيث أن اللعبة بحد ذاتها لا تعود كافية كلعبة، ولا تعود المعايير بين المستخدمين موحدة. بمعنى أن الفوز ليس ممكناً إلا بدفع المزيد وشراء المزيد. وهكذا تطور الرأسمالية نفسها بنفسها داخل اللعبة كما في خارجها.

> تبث منافسات بطولة العالم للالعاب الإلكترونية باكثر من 6 لغات

هكذا، خرجت لعبة «FIFA» عن مجرى العالم الافتراضي، وأصبحت لها نوافذ إضافية «للتهب». في النهاية، تبقى اللعبة لعبة، ولا أحد ملزماً بلعبها. وهي تبقى من أكثر ألعاب الفيديو رواجاً، وتتصدّر قائمة أكثر الألعاب مبيعاً في العالم، نظراً إلى الانتشار الكبير لمحبي كرة القدم، الرياضة الأكثر شعبية في العالم.

أفضل «افتراضي» سعودي: نصف مليون دولار للبطل

يعرف متابعو اللعبة السعودي مساعد الدوسري جيداً. فهو اللاعب الذي تمكّن من الفوز بجائزة أفضل «لاعب فيفا» في العالم لسنتين متتاليتن (2017 و2018). وهذا الفوز، والجهد الكبير الذي بذله مساعد في مشواره الكبير في بطولة الفيفا العالمية، لن يذهب سدى، فقد تقاضى الدوسري مبلغاً بقيمة 500 ألف دولار بسبب فوزه بهذه الجائزة (250 ألف لكل سنة فاز فيها). ويعتبر الدوسري أول لاعب في تاريخ اللعبة، يصبح بطلاً للعالم مرتين في موسم واحد، كما نال «جائزة أفضل لاعب في العالم للرياضات الإلكترونية» لعام 2018 في العاصمة البريطانية لندن، وبطل آسيا وأفريقيا FIFA17. وعلى سيرة الدوسري، يمكن الجزم، بأن أفضل لاعبي «الفيفا» في العالم العربي، هم من السعودية. فالبطل السابق كان خالد العوفي، وقبله كان عبد العزيز الشهري، وغيرهم الكثير الذين سيطرو على العالم العربي، والعالم ككل في السنوات الماضية. ولكن هنا يأتي السؤال من جديد، لماذا السعوديون هم الأقوى؟ حسب لاعبين «افتراضيين» آخرين، من دول أخرى، فإن السعوديين يملكون المال الكافي والوافر لشراء فرق «قوية»، وتطوير أدائهم عبر شراء لاعبين أقوى. ولكن للإنصاف، يجب الإشارة إلى أن السعوديين موهوبون باللعبة ويسيطرون عليها. ربّما بسبب عدد ساعات اللعب اليومية وغيرها من العوامل. واذا ارتاد المتابعون لمشاهدة القنوات الناقلة والتي تبث أبرز الأحداث والتطورات التي تخص اللعبة، سيلاحظون وجود قنوات عربية وسعودية تحديداً كثيرة على «YOUTUBE» نظراً للشغف الذي يكنّه السعوديون لهذه اللعبة.

بطل جديد من أصول لبنانية

خلال منافسات هذا العام 2019، توج السعودي مساعد الدوسري بطلًا لـ XBOX ضمن منافسات كأس العالم الإلكترونية Fifa eWorld Cup 2019، بعد تغلبه على الفرنسي رافسو (4-3) بمجموع المباراتين، ليحتفظ بلقبه للعام الثاني على التوالي، وفي المقابل خسر الدوسري نهائي Fifa eWorld Cup 2019 (بطل الـXBOX والـPlaystation) بداية الشهر الحالي أمام الألماني صاحب الأصول اللبنانية محمد حرقوص (3-2) بمجموع المباراتين، ليفقد بذلك فرصة المحافظة على لقبه العام الذي حققه في العام الماضي.

وحقق حرقوص، وتعود أصوله إلى بلدة السكسكية الجنوبية، لقب كأس العالم لكرة القدم الإلكترونية بعدما فاز على الدوسري حامل اللقب في النهائي وحصد جائزة قدرها 250 ألف دولار. ويعتبر حرقوص أحد أكثر لاعبي كرة القدم الإلكترونية خبرة، كما أنه لاعب محترف في صفوف نادي فيردر بريمن لكرة القدم الإلكترونية. وبات حرقوص أول ألماني ينال اللقب منذ انطلاق المسابقة في 2004. واللافت في الأمر أن بعض أندية كرة القدم الأوروبية، باتت تنشئ أندية لكرة القدم الإلكترونية، وتقوم بتدريبات بدنية وذهنية للاعبين، كما يتدربون لساعات طويلة في مباريات ودية على الألعاب الإلكترونية بين بعضهم البعض.

ويتابع هذه المنافسات مئات الملايين حول العالم عبر القنوات التلفزيونية، ومواقع التواصل الاجتماعي، كما يتم بث المنافسات في بطولة العالم بأكثر من 6 لغات، وهذا يعطي مؤشراً على حجم انتشار اللعبة، وحجم المتابعين والمهتمين بها.

كأس الأندية العربية

صورة باهتة لبطل لبنان

خسارة جدة الثقيلة تعقّد حسابات العودة

علي زين الدين

بثلاثة أهداف دون ردّ، خسر نادي العهد اللبناني أمام مضيفه الاتحاد السعودي، على ملعب مدينة الملك عبد الله الرياضية في جدّة، ضمن ذهاب دور الـ32 من منافسات كأس محمد السادس للأندية الأبطال. خسارةٌ ثقيلةٌ لبطل لبنان في ظهوره الفعلي الأوّل بعد لقائه الوحدات الأردني في حزيران الماضي، ومباراةٌ «آسيوية» جديدة، لم يقدّم فيها

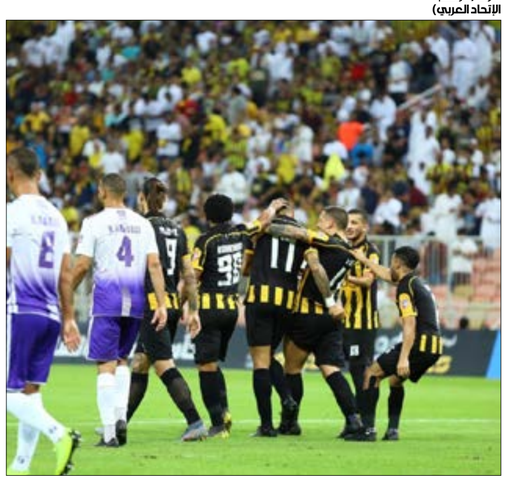

ظهر لاعبو العهد بلا روح في الشوط الاول (موقع الاتحاد العربي)

«الأصفر» ما يملكه. مشوار البطولة العربية يبدو أنه انتهى قبل أن يبدأ. المرّة الأخيرة التي تلقّى فيها العهد ثلاثة أهدافٍ في الشوط الأول، كانت أمام الأنصار في بطولة الدوري، في تشرين الثاني من عام 2016. 107 مباريات لعبها الفريق منذ ذلك التاريخ حتّى لقاء الاتحاد. حسين دقيق، نور منصور، حسين زين، خليل خميس، هيثم فاعور ومحمد حيدر، جميعهم لعبوا تلك المباراة، وبدأوا اللقاء أمام الفريق السعودي يوم أمس، لكن لسبب ما، بدا كأنهم، برفقة زملائهم، يلعبون معاً للمرة الأولى، حيث غاب الانسجام بوضوح.

الرسم الذي اعتمده المدرب باسم مرمر في مواجهة أمس ليس جديداً على الأعبين، بل هو عينه المُعتمد في مباريات كأس الاتحاد الآسيوي. طرفا الملعب، دقيق وزين، كانا بعيدين عن المدافعين الثلاثة. حين أخطأ لاعب الوسط حسين منذر في تمرير الكرة، كان يتقدّمه ثلاثة لاعبين من الاتحاد، بمواجهة ثلاثة مدافعين، ومنذر نفسه. تمريرة واحدة فقط وصلت إلى المهاجم رومارينيو، ليسجّل الهدف الأوّل بعد 14 دقيقة على انطلاق المباراة. الهدف الثاني جاء أيضاً بعد خطإٍ من وسط الملعب، حصل من خلاله الاتحاد على ركنية، سُجّل منها الهدف الثاني. اختلفت طريقة التسجيل في الهدف الثالث، الهجمة بدأت من دفاع الفريق المستضيف، والتكتّل الدفاعي للعهد لم يوقف الهجوم الاتحادي، وعبر تمريرة واحدة بالكعب، واجه رومارينيو دفاع العهد بعدما كان متأخّراً أمام ثلاثي الوسط، ليسجّل ألكسندر برجيوفيتش الهدف الثالث.

لم يسدد لاعبو العهد أي كرة على المرمى، ولمسها اللاعبون في منطقة جزاء الاتحاد ثلاث مرات فقط. نسق المباراة لم يكن سريعاً، لكن لاعبي «الأصفر» لم يجاروا منافسهم. «العهد الآسيوي»، الذي لا يُشبه نفسه في البطولات المحليّة، حضر عربياً أيضاً، لكن هذه المرة، كانت صورته باهتة، دفاعياً وهجومياً.

تغيّر العهد في الشوط الثاني مع دخول ربيع عطايا وخروج

> المرّة الأخيرة التي تلقّى فيها العهد 3 أهداف في الشوط الاول كانت في 2016

حسين منذر. الفريق أصبح يبادر إلى الهجوم، لكنّه لم يضغط على المنافسين. وصل إلى المرمى السعودي، لكنّه لم يهدده إلا مرّة واحدة عبر محمد قدوح. الاتحاد الذي تنتظره مباراة أولى في الدوري مع الرائد يوم الجمعة المقبل، وبعدها مواجهة مع الهلال السعودي في 27 الشهر الجاري ضمن دوري أبطال آسيا، تراخى بعدما ضمن النتيجة، على الرغم من أن اثنين من نجومه، التشيليين لويس خمينيز وكارلوس فيلانويفا، لم يُستدعيا، كذلك سُحب الهداف رومارينيو باكراً، فيما غاب أحمد زريق عن العهد، ولم يُشارك التونسي أحمد العكايشي. عموماً، انخفض مستوى الاتحاد في الشوط الثاني، لكنّه كان قادراً على إضافة المزيد من الأهداف، في ظل محاولة العهد تقليص الفارق، خاصةً بعد مشاركة عطايا وبعده أحمد حجازي. الفريق اللبناني حاول فعلاً، لكنه لم يتمكّن من اختراق الدفاع الاتحادي.

لقاء الإياب سيكون في بيروت نهاية الشهر الجاري، والعودة بالنتيجة تبدو مستبعدة. لقاء أمس، على الرغم من أنه لم يحمل طابعاً ودياً بالنسبة إلى العهد، لكنه يبقى محطة «استعدادية» لمواجهة الجزيرة الأردني في كأس الاتحاد الآسيوي، بعد لقاء الأنصار في كأس السوبر.

الكرة المعولمة

المحكمة تؤجل البتّ بدعوى «التمييز الجندري»

سيدات المنتخب الأميركي يواصلن النضال

اقتربت سيدات المنتخب الأميركي لكرة القدم اللواتي أحرزن الشهر الماضي لقبهن العالمي الرابع، خطوة إضافية من تحقيق المساواة في الأجور وظروف العمل مع منتخب الرجال، وذلك بعدما حددت المحكمة موعد البت بالقضية المرفوعة ضد الاتحاد المحلي للعبة. وتم رفع دعوى التمييز الجندري في ما يتعلق بعدم المساواة في الأجور وظروف العمل بين اللاعبات واللاعبين في 8 آذار/مارس من قبل 28 لاعبة، وقد حدّد المدعي العام في لوس أنجليس، أ. غاري كلاوسنر، موعد الخامس من أيار/مايو 2020 للبتّ بالقضية. وحدد هذا الموعد بعد أسبوع من وصول اللاعبات والاتحاد الأميركي لكرة القدم إلى طريق مسدود في الوساطة من أجل التوصل إلى حل يرضي الطرفين.

وأعربت المتحدثة باسم اللاعبات، مولي ليفينسون، عن ما وصفته بـ«سعادتنا بالجدولة العاجلة التي حددتها المحكمة ونحن حريصات على المضي قدماً في هذه القضية» مضيفة «نتطلع إلى المحاكمة في أيار/مايو 2020 عندما ستحظى اللاعبات بيومهن أمام المحكمة». وأردفت «لدينا كل الثقة في أن هؤلاء الرياضيات البطلات العالميات سيحصلن على ما يستحققن قانونياً - لا شيء أقل من المساواة في الأجور وظروف العمل». وستقدم اللاعبات قضيتهن أمام المحكمة في خضم التحضيرات لخوض منافسات كرة القدم في أولمبياد طوكيو 2020، حيث يسعى المنتخب الأميركي إلى استعادة الميدالية الذهبية التي أحرزها ثلاث مرات متتالية وأربع مرات من أصل خمس مشاركات قبل أن يسقط في السادسة عام 2016 في ريو عند حاجز الدور ربع النهائي بخسارته أمام السويد بركلات الترجيح. وعلى الرغم من تحديد موعد المحاكمة، لا تزال الفرصة قائمة أمام اللاعبات والاتحاد المحلي للتوصل إلى اتفاق قبل الخامس من أيار/مايو المقبل. وتصدرت قضية المساواة في الأجور وظروف العمل العناوين خلال مونديال فرنسا الذي تألق فيه منتخب الولايات المتحدة وتوّج بطلاً للعالم للمرة الثانية توالياً والرابعة من أصل ثماني بطولات، وذلك بفوزه في النهائي على هولندا بهدفين دون ردّ.

تمويه مونديال 2026

وفي الشكوى الجماعية التي قدمت في آذار/مارس الماضي والمذيلة بـ28 توقيعاً، رأت اللاعبات أن «الاتحاد الأميركي لكرة القدم فشل تماماً في تعزيز المساواة بين الجنسين، ورفض بعناد التعامل مع أعضاء المنتخب الوطني للسيدات على قدم المساواة مع أعضاء المنتخب الوطني للرجال». والتمييز في المعاملة لا ينحصر بالمكافآت والأجور بل يطال أيضاً ظروف العمل، فبين عامي 2014 و2017، لعب منتخب السيدات 21% من مبارياته البيتية على العشب الاصطناعي، مقابل 2% فقط لمنتخب الرجال. والمنتخب الأميركي يشكل مرجعاً في كرة القدم النسائية، فهو الأفضل تاريخياً إن كان من حيث مشاركاته في كأس العالم أو الألعاب الأولمبية. وفي المقابل، يبقى الوصول إلى الدور ربع النهائي لمونديال 2002 أفضل نتيجة لمنتخب الرجال في كأس العالم إلى جانب وصوله إلى نصف النهائي في النسخة الأولى عام 1930.

واعتبرت نجمة المنتخب أليكس مورغان أكثر اللاعبات انتقاداً لسياسة الاتحاد المحلي للعبة، في حديث مع مجلة «تايم» في العدد الذي ظهرت فيه على الغلاف

> فشل الاتحاد الاميركي لكرة القدم في تحقيق المساواة حتى الآن بين اللاعبين واللاعبات

قبيل مونديال فرنسا، أنه «نحن الرياضيات، يجب أن نقدم المزيد وأن نكون مثالاً يحتذى به من قبل الأجيال القادمة»، متسائلة: «هل الرياضيون (الرجال) يفعلون ذلك؟، هل يفكرون في أي شيء آخر غير أنفسهم؟ لا أعلم. ما أعرفه هو أننا نفعل أكثر منهم لكننا نتقاضى أقل منهم».

واقترح المشرعون الأميركيون حظر التمويل الفيدرالي لمونديال الرجال 2026 الذي تستضيفه الولايات المتحدة مشاركة مع المكسيك وكندا، الى أن يدفع الاتحاد الوطني لمنتخب السيدات «أجوراً عادلة ومنصفة».

وأشار متحدث باسم الاتحاد الأميركي الى أن الأخير «يواصل العمل لإيجاد حل» للنزاع.

وأصدر رئيس الاتحاد كارلوس كوردريو الشهر الماضي أرقاماً تزعم بأن العائدات التي حصلت عليها سيدات المنتخب الوطني خلال العقد الأخير كانت أكثر مما ناله منتخب الرجال، لكن اللاعبات اعتبرن أن هذه الأرقام مضللة لأنها تتضمن رواتب اللاعبات من مشاركتهن مع فرقهن في دوري كرة القدم المحلي للسيدات. وحتى أن هذه الرواتب التي تتقاضاها اللاعبات في الأندية لا تعكس بتاتاً قيمتهن الفنية إذ يصل أعلاها إلى 46,200 دولار سنوياً، في حين تتقاضى النجمة النروجية أدا هيغربرغ 400 ألف يورو سنوياً من نادي ليون الفرنسي.

(أ ف ب)

حقق منتخب السيدات إنجازات كبيرة (أ ف ب)

قبل أيام قليلة على انطلاق بطولة العالم لكرة السلة التي تستضيفها الصين (من 31 آب/أغسطس الجاري إلى 15 أيلول/سبتمبر)، تقام في العاصمة بكين وعدد من المدن الأخرى فعاليات ومعارض تحضيراً للعرس السلوي الكبير. وفي هذا الإطار، تم تسجيل إقبال كثيف جداً على معرض في العاصمة يتحدث عن الدوري الأميركي لكرة السلة للمحترفين NBA، ويهدف إلى عرض تاريخ اللعبة الغني في أميركا، وأبرز المحطات التي مرّت بها، إضافة إلى صور وتماثيل عن أبرز اللاعبين الذين لعبوا في الدوري. وتحت عنوان «Unstoppable Beijing» سيتم تنظيم معارض وأمسيات وعرض فيديوهات تتحدث عن كرة السلة في مختلف دول العالم، وخاصة الدول المشاركة في النهائيات المونديالية. (نيكولا عصفوري ـ أ ف ب)

استراحة

كلمات متقاطعة 3237

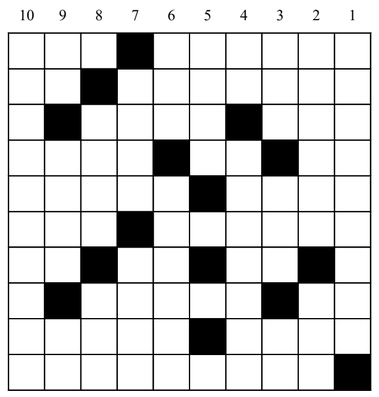

أفقيا

1- طبيب من أعظم أطباء عصره ومن أشهر الشخصيات على مر التاريخ – مدينة وخليج ليبي – 2- أحد أبواب مدينة دمشق القديمة في سوريا – إسم بوذا في الصين – 3- قل وجوده – مصباح كهربائي بالأجنبية – 4- حرف عطف – للتعريف – خلاف بطيء – 5- كثير من الناس – عاصمة ولاية كوينزلاند الأوسترالية – 6- من الألوان – من الفاكهة – 7- نوتة موسيقية – يجري في العروق – خاصتها بالأجنبية – 8- هرب من السجن – من أثرياء العبرانيين في أيام موسى اضطهد موسى فذهب الله بثروته – 9- ضد رفقي وليني – يكسو جلد بعض الحيوانات – 10- إحدى جزر البحرين مشهورة بغزلانها السود

عمودياً

1- مؤلف عربي فارسي الأصل نقل من البهلوية الى العربية كتاب كليلة ودمنة – 2- مدينة إيطالية – أدام النظر إليه بسكون الطرف – 3- لحد ورمس – نهار وليل – ثغر – 4- خنزير برّي – إحدى القارات في العالم – 5- ماركة سيارات – 6- مدينة مصرية في محافظة سوهاج – مثنى بيدر – 7- الأمر المخفي والمكتوم – مغرم وهائم بحبها – 8- قطعة أرض ضيقة محصورة بين بحرين موصلة برّاً ببرّ أو شبه جزيرة ببرّ – روح الأنسان – 9- سرب من الطيور – يقبّل اليد – جرذ بالأجنبية – 10- أحد فراعنة الأسرة المصرية الثامنة عشر في تاريخ مصر القديم ومن أشهرهم توفي في سن مبكرة

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- الأوتستراد – 2- وليم شكسبير – 3- دلّ – يرك – يدث – 4- رضي – معنا – 5- سطو – نعجة – 6- أهمس – شن – رت – 7- راين – وج – 8- خان – المنار – 9- انيسون – ادنّ – 10- الجاهلية

عمودياً

1- أوديسّا – خال – 2- ل ل ل – طهران – 3- اي – رومانيا – 4- وميض – سي – سل – 5- تشرين – نروج – 6- سكك – عش – انا – 7- تس – مجنون – 8- ربيعة – جمال – 9- ايدن – لدي – 10- درب التبانة

sudoku 3237

	8				5			
2		4		3	7			
	7			4			6	2
6		3						5
7				5	3	6		1
1	9					2		
	3		7				1	
	6				2			9
9	5				8	4		7

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3236

3	8	2	4	6	5	1	7	9
1	5	7	9	2	3	8	4	6
4	9	6	7	1	8	5	3	2
2	4	9	8	3	6	7	5	1
6	3	5	1	9	7	2	8	4
7	1	8	5	4	2	9	6	3
9	7	3	2	8	4	6	1	5
8	2	4	6	5	1	3	9	7
5	6	1	3	7	9	4	2	8

مشاهير 3237

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

ممثلة فرنسية حائزة على جائزة أفضل ممثلة ثانوية عن دورها في فيلم «المريض الإنكليزي». تُعتبر الممثلة الأغلى ثمناً في تاريخ فرنسا

6+11+4+3+5 = دولة في أميركا الجنوبية ■ 2+1+9 = خليج ■ 7+10+8 = صبي بالأجنبية

حل الشبكة الماضية: **خضير الخزامي**

إعداد **نعوم مسعود**

حول العالم

سولشاير يسامح بوغبا

رفض مدرب مانشستر يونايتد النروجي أولي غونار سولشاير لوم لاعبه الدولي الفرنسي بول بوغبا لإهداره ركلة جزاء كانت كفيلة بإهداء الفوز لفريقه على حساب مضيفه ولفرهامبتون، وذلك في ختام مباريات المرحلة الثانية من الدوري الإنكليزي الممتاز ليل الاثنين. وأهدر بوغبا ركلة الجزاء التي تسبب بها بنفسه بعدما عرقله كونور كودي، عندما كان التعادل الإيجابي (1-1) سيد الموقف بين الفريقين حيث نجح الحارس البرتغالي روي باتريسيو في صد الكرة، وفوت على فريق «الشياطين الحمر» فرصة تحقيق فوزه الثاني تواليا. وحرم اللاعب الفرنسي فريقه من اعتلاء صدارة الدوري للمرة الأولى منذ 695 يوماً. وكان من المفترض أن يسدد الكرة ماركوس راشفورد، إلا أنّ بوغبا طلبها ولكنه أضاعها. وعلق سولشاير على هذه الحادثة بالقول: «الاثنان اخترتهما لتنفيذ ركلات الجزاء والأمر عائد لهما للاختيار بينهما. في بعض الأحيان يشعر اللاعبون بثقة للتسديد، وبوغبا سجل لنا الكثير من ركلات الجزاء لكن اليوم (الاثنين) قام روي باتريسيو بصدة رائعة».

لاعب كرة مضرب أصم يدخل التاريخ

دخل الكوري الجنوبي لي داك-هي التاريخ بعدما أصبح أول لاعب أصم يفوز بمباراة في إحدى دورات رابطة المحترفين للتنس، وذلك بتغلبه على السويسري هنري لاكسونن 6-7 (7-4) و6-1 في الدور الأول لدورة وينستون-سالم الأميركية.

وكان ابن الـ21 عاماً سعيداً جداً بما حققه، مشيراً بعد المباراة التي توقفت لفترة طويلة بسبب الأمطار، إلى أن «الناس سخروا مني بسبب إعاقتي. قالوا لي بأنه لا يجب عليّ أن ألعب. كان الأمر صعباً بالتأكيد لكن أصدقائي وعائلتي ساعدوني لتجاوز ذلك». وأكد المصنف 212 عالمياً «أردت أن أظهر للجميع أن بإمكاني فعل ذلك»، مضيفاً «رسالتي

للأشخاص الذين يعانون من ضعف السمع هي ألا يشعروا بالإحباط. إذا حاولت جاهداً، يمكنك فعل أي شيء».

وأصبح لي محترفاً في الخامسة عشرة من عمره وحقق أفضل ترتيب له في تصنيف رابطة المحترفين عام 2017 حين وصل إلى المركز 130 بفضل مشاركاته بشكل أساسي في دورات التحدي التي تعتبر الثانية من حيث الأهمية من بعد دورات رابطة المحترفين «أي تي بي».

وأقر الكوري الجنوبي بأن الصمم جعل الأمور صعبة عليه في الملاعب لأنه لا يستطيع سماع الحكم الأساسي أو حكام الخط، ويعتمد على الإشارات لتوضيح أي التباس.

دولة يهودية وديمقراطية

جوزيف مسعد *

نظر الإعلام الغربي وبعض الساسة الغربيين إلى الانتخابات الإسرائيلية التي جرت في الربيع الماضي على أنها تشديد على أن المجتمع الإسرائيلي قد أصبح أقل ديمقراطية وأكثر عنصرية وشوفينية. وقيل لنا إن هذا التحوّل قد أضعف إسرائيل «دولة يهودية وديمقراطية». وقد علّقت جريدة «نيويورك تايمز» بعد الانتخابات قائلة: «بالنسبة إلى اليسار، فقد أصبحت الديمقراطية الإسرائيلية في موقع دفاعي. أما بالنسبة إلى اليمين القومي الإثنية، الذي نجح في العام الماضي في مأسسة تعريف إسرائيل لنفسها بأنها دولة وطنية لليهود حصراً في قانون أساسي، فإن الديمقراطية الإسرائيلية قد غدت بحاجة إلى تعديل». وبالفعل، فقد صوّر البعض في الإعلام الليبرالي الغربي اعتماد قانون الدولة الوطنية الإسرائيلي في تموز/يوليو 2018 على أنه قد أدخل البلاد في وضع جديد من العنصرية القانونية، لم تكن إسرائيل تعرفه من قبل. أما الوصف المهيمن والمحتفي بإسرائيل في داخلها وبين مناصريها الأجانب منذ إقامتها بأنها دولة استطاعت أن توازن بين مثلها ومبادئها الأساسية، التي تتمثل في صيغة «دولة يهودية وديمقراطية» (وهي صيغة أخذت شكلاً قانونياً في عام 1994 عبر تعديل في القانون الإسرائيلي)، فقد تحوّل أخيراً عند البعض إلى رثاء لهذا التوازن المزعوم الذي فُقد نتيجة الانتقال اليميني «الأخير» في البلد.

أما الحقيقة الأساسية التي يتجاهلها هذا التصوير (ولا سيما بين الليبراليين العرب الذين يستخدمون إسرائيل مثالاً أعلى للديمقراطية، بحثون البلاد العربية على اتباعه) فهي أن تأسيس «الديمقراطية» الإسرائيلية للمستعمرين اليهود قد جرى بعد تهجير تسعين بالمئة من الفلسطينيين في عامي 1947 و1948، وتحويل اليهود إلى أغلبية بين عشية وضحاها في بلد جرى تطهيره عرقياً. عندها فقط، اختيرت الديمقراطية الليبرالية نظامَ حكم للأغلبية من المستوطنين والمستعمرين اليهود وإقامة نظام تمييز عنصري (أبارتهايد) للمئة وخمسة وستين ألف فلسطيني التي لم تستطع إسرائيل طردهم والذين خضعوا لحكم عسكري لغاية عام 1966، ويخضعون منذ ذلك التاريخ (وقد تعدى عددهم مليوناً وربع مليون نسمة اليوم) إلى خمسة وستين قانوناً إسرائيلياً عنصرياً يميز ضدهم حتى الساعة. كان هذا الالتزام بالتطهير العرقي وبالحكم المعتمد على الفوقية العرقية اليهودية لم يكن وليد لحظة ما بعد الغزو العسكري الصهيوني لفلسطين الذي بدأ في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 1947، اليوم التالي لاعتماد الأمم المتحدة لقرار التقسيم، بل كان الحجر الأساس الأيديولوجي للحركة الصهيونية منذ بدايتها.

فقد شرع المستوطنون اليهود الأوائل الذين انتموا إلى مجموعة «أحباء صهيون»، التي تأسست قبل الحركة الصهيونية الرسمية في أوائل الثمانينيات من القرن التاسع عشر، بطرد الفلسطينيين من أراضٍ اشتراها لهم متبرعون يهود فور استيلائهم عليها. فلم يكن هدفهم إقامة مستوطنات اشتراكية زراعية ديمقراطية تشمل الجميع من دون تمييز، بل إقامة مستوطنات يهودية حصرية.

بعد ذلك بعقد من الزمن، صمم مؤسس الصهيونية ثيودور هرتسل خططاً للتعامل مع شعب فلسطين الأصلي. ففي كتيبه التأسيسي «دولة اليهود» حذّر الصهاينة من التزام صيغ ديمقراطية، ونصحهم بأنّ «لا بد لأي تسلل إمن قبل اليهود إلى الأراضي التي يرومون استعمارها] أن يصل إلى نهاية سيئة. فسيستمر التسلل حتى اللحظة التي لا يمكن تجنبها عندما يعي الشعب الأصلي الخطر الذي يتهدده ويطالب الحكومة [القائمة] بإيقاف هذا السيل المتدفق من اليهود. وبالتالي، ستفقد الهجرة [اليهودية] جدواها ما لم نمتلك الحق السيادي لمواصلة هذه الهجرة». أما في يومياته، فقد أفصح عن خطط أكثر تعقيداً عن كيف يمكن تجنب الديمقراطية الشاملة للجميع في دولة اليهود المستقبلية لمصلحة حكم قائم على الحصرية الدينية والعرقية. فقد كتب أنّ على المستعمرين اليهود أن «يهجّروا السكان الفقراء عبر الحدود بالسر وتحت غطاء الظلام، من خلال توفير وظائف لهم في البلاد المجاورة، بينما سنرفض منحهم أية وظائف في بلدنا... وسينضم إلينا ملاك الأراضي أيضاً. وستجري العمليتان - تجريدهم من الأراضي وتهجير الفقراء - في تكتم وحذر... فدعوا ملاك الأراضي يعتقدون أنهم يخدعوننا من خلال بيع أراضيهم لنا بأسعار أعلى مما هي عليه، ولكننا لن نبيعهم أياً منها بعد ذلك».

ومع ازدياد المستوطنات اليهودية، ازداد طرد الفلسطينيين. فقد أورد المستوطن اليهودي البولندي وخبير الزراعة حاييم كالفاريسكي في عام 1920، عندما كان أحد مديري جمعية الاستعمار اليهودية، وهي إحدى أذرع الحركة الصهيونية، أنه نتيجة دوره بطرد الفلسطينيين من أراضيهم لمدة 25 عاماً، أي منذ تسعينيات القرن التاسع عشر، «ظهرت مسألة العرب أمامي بجدية لأول مرة فور شرائي أول قطعة أرض هنا. كان عليّ طرد الفلسطينيين من أراضيهم والاستيلاء عليها كي يستوطنها أخوتي... ولم يتوقف نواح [الفلسطينيين] الذي ملأه الألم من الرنين في أذني لفترة طويلة من بعدها». عبّر كالفاريسكي عن شعوره بالذنب للمجلس الصهيوني المؤقت بأنه لم يكن أمامه إلا خيار طردهم، لأن «جمهور اليهود طالبني بذلك».

وقد كان خوف الصهاينة من الديمقراطية والتزامهم التطهير العرقي شديداً، لدرجة أنهم رفضوا رفضاً قاطعاً الاقتراح البريطاني بعد الحرب العالمية الأولى، الذي طرح نتيجة قلق بريطانيا من أن تؤدي المناطق الشاسعة التي كانت تسيطر عليها إلى إجهادها، بالطلب من الولايات المتحدة تحمّل جزء من مسؤولية فلسطين. عارضت المنظمة الصهيونية العالمية، التي كانت مضطلعة بمسؤولية إقامة دولة يهودية في فلسطين وتتخذ من لندن في تلك الفترة مقرّاً لمكاتبها، الاقتراح بدور أميركي على الفور وبشدة، خشية من أن تفرض الديمقراطية على فلسطين. وأصدرت المنظمة، رداً على الاقتراح المشؤوم، الوثيقة الآتية:

«تعني الديمقراطية في أميركا في أغلب الأحيان حكم الأغلبية من دون التفات إلى تنوع الأنماط أو المراحل الحضارية أوالاختلافات النوعية في الجودة. فقد جرت تسمية الديمقراطية بهذا المعنى بـ«وعاء انصهار»، حيث صُهر من هم أقل عدداً في من هم أكثر عدداً. وهذا وضع طبيعي، بلا شك، في أميركا، وهو يعمل جيداً إجمالاً. ولكن إن طُبّقت هذه الفكرة الأميركية في فلسطين، وهو ما يمكن أن تقوم به إدارة أميركية، فماذا سيحصل؟ الأغلبية العددية في فلسطين اليوم عربية وليست يهودية. من ناحية الجودة النوعية، من أبسط الحقائق القول إن اليهود الآن هم الغالبون في فلسطين. وفي ظل ظروف مواتية سيصبحون أيضاً الغالبين عددياً بعد جيل أو جيلين. ولكن إن طُبّق المفهوم الحسابي الجاف للديمقراطية الآن أو في فترة مبكرة في المستقبل القريب على الوضع الفلسطيني، فالأغلبية التي ستحكم ستكون الأغلبية العربية، حينها ستكون مهمة إقامة فلسطين وتنميتها [كدولة] يهودية عظيمة أصعب بكثير مما هي عليه الآن».

تجدر الملاحظة هنا بأن الوثيقة تجاهلت حقيقة أن الأميركيين الأفارقة والهنود الحمر وغيرهم لم يكونوا جزءاً من هذه «الديمقراطية» الأميركية.

وقد عارض يهود أميركيون بارزون مناوئون للصهيونية هذا الخوف الصهيوني من الديمقراطية المماسس على العرقية والشوفينية الدينية. ففي ذات السنة التي أصدرت فيها منظمة الصهيونية العالمية وثيقتها، قام جوليوس كاهْن، وهو عضو كونغرس يهودي من سان فرانسيسكو، بتسليم بيان للرئيس الأميركي وودرو ويلسون، الذي كانت حكومته تدعم الصهاينة، يحمل توقيع 299 شخصية يهودية أميركية، ضمت حاخامات وشخصيات عامة، يندد بالصهاينة لمحاولتهم عزل اليهود وإيقاف المسيرة التاريخية لتحرير اليهود من الانعزال، ويعارض إقامة دولة يهودية حصرية لليهود في فلسطين، لكونها تناقض «مبادئ الديمقراطية».

وقد تبنى أتباع هرتسل الصهاينة، اليمينيون واليساريون، خوف هرتسل من الديمقراطية وشوفينيته. من اليمين، تقدم فلاديمير جابوتنسكي، مؤسس الحركة الصهيونية التصحيحية، في عام 1923 بحجج تدحض حجج «اليسار» العمالي الصهيوني التي كانت خططه لطرد الفلسطينيين تقوم على الخداع والغش، موضحاً أنْ ليس ثمة سبيل لتلافي الصيغة العنفية المتمثلة بكون عملية الاستيطان اليهودي وتهجير الفلسطينيين هما ذات العملية:

«لن يسمح... أي شعب أصلي بإرادته بدخول سيد جديد عليه، ولا حتى بشريك. وهذا هو وضع العرب أيضاً. يروم المساومون في صفوفنا إقناعنا بأن العرب بلهاء يمكننا خداعهم... وأنهم سيتخلون عن حقهم في فلسطين، بلدهم الأم، مقابل مكاسب ثقافية واقتصادية. أنا أرفض هذا التقييم للعرب الفلسطينيين طراً».

وقد قام الصهاينة في العشرينيات والثلاثينيات من القرن المنصرم بنقاش تفصيلي لتطهير فلسطين عرقياً من الفلسطينيين (وهو ما سمّوه عملية «النقل» أو «ترانسفر»)، وقد كان استنتاجهم محتوماً. ففي حزيران/يونيو 1938، أعلن دافيد بن غوريون، قائد المستعمرين الاستيطانيين، في توافق مع ما طرحه جابوتنسكي مسبقاً، ما يأتي: «أنا أدعم الطرد القسري، ولا أرى فيه أيّ شيء منافٍ للأخلاق». وقد أتى إعلانه هذا في أعقاب اعتماد الوكالة اليهودية (وهي المخولة رسمياً بعملية استعمار فلسطين) سياسة الطرد القسري للفلسطينيين التي أسست أول «لجنة لطرد السكان» في تشرين الثاني/نوفمبر 1937. وقد أُنشئت لجنة ثانية لطرد الفلسطينيين في عام 1941، ولجنة ثالثة في أيار/مايو 1948 أثناء الغزو الصهيوني لفلسطين.

وقد كان رئيس منظمة الصهيونية العالمية حاييم فايتسمان، يخطط في 1941 لطرد مليون فلسطيني إلى العراق والاستعاضة عنهم بخمسة ملايين يهودي بولندي ويهود أوروبيين آخرين. وقد أعلمَ السفير السوفياتي في لندن إيفان مايسكي (وهو يهودي سوفياتي) بخططه، على أمل أن يحصل على دعم سوفياتي لمشروعه. لكن عندما استغرب مايسكي فكرة مشروع كهذا، ردّ عليه فايتسمان بحجج عنصرية لا تختلف كثيراً عن الحجج التي كان يستخدمها الفاشيون في تلك الفترة تجاه يهود أوروبا أنفسهم، فقال له: «إن كسل وبدائية [الفلسطينيين] تحوّل حديقة مزدهرة إلى صحراء. أعطني الأرض التي يسكن عليها مليون عربي، وسأستطيع بسهولة أن أجعلها وطناً لخمسة أضعاف هذا العدد من اليهود».

لقد كانت الصيغة المسماة «دولة يهودية وديمقراطية»، التي يعتمدها مناصرو إسرائيل ويحتفون بها (بمن فيهم ليبراليون عرب كثر) والتي يشعر بعضهم بقلق إزاء تعرضها للخطر اليوم، قائمة دائماً على أساس حسابي للفوقية اليهودية والتطهير العرقي، بطريقة لا تختلف كثيراً عن الديمقراطيات الليبرالية التي تعتمد التفوق العرقي الأبيض والتي أقيمَت في أعقاب عمليات التطهير العرقي في كل من الولايات المتحدة وكندا وأوستراليا ونيوزيلندة، وهي أبرز مستعمرات بريطانيا الاستيطانية. لكن بينما استطاعت المستعمرات الاستيطانية الأخرى بعد قرون من التطهير العرقي إرساء فوقية عرقية وعددية ديموغرافية للعرق الأبيض (وإن كانت السياسات المعادية للمهاجرين غير البيض المعتمدة اليوم في الولايات المتحدة والمذابح التي ترتكب ضدهم تشير إلى هشاشة هذا التوازن الديموغرافي)، فإن سكان إسرائيل من اليهود المستعمرين عادوا ليكونوا أقلية ديموغرافية تواجه أغلبية من الشعب الفلسطيني الأصلي الذي لا يكلّ عن مقاومة التطهير العرقي الصهيوني والحكم العرقي الفوقي اليهودي الذي ما انفك مناصرو إسرائيل وأعداء الشعب الفلسطيني يحتفون به ويطلقون عليه تسمية «دولة يهودية وديمقراطية».

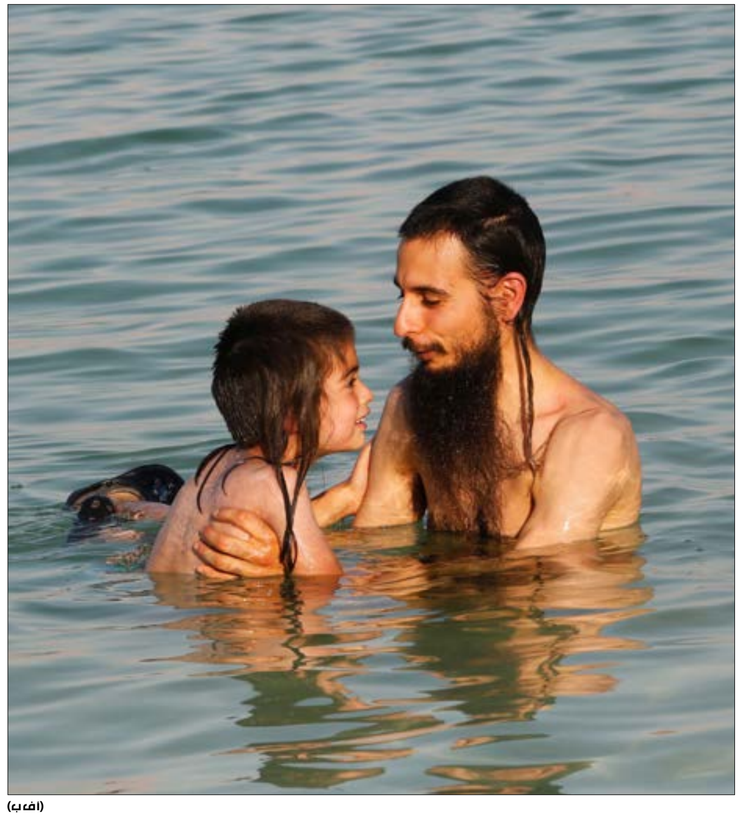

(أ ف ب)

عارضت المنظمة الصهيونية العالمية، بعد الحرب العالمية الأولى، الاقتراح البريطاني بدور أميركي في فلسطين، خشية فرض الديمقراطية!

* أستاذ السياسة وتاريخ الفكر العربي الحديث في جامعة كولومبيا في نيويورك، صدر له حديثاً كتاب «الإسلام في الليبرالية» عن جداول للنشر، بيروت (2018) وكتاب «آثار استعمارية: تشكّل الهوية الوطنية في الأردن» عن دار مدارات، القاهرة (2019).

الأخبار
al-akhbar

■ رئيس التحرير ـ المدير المسؤول:
ابراهيم الأمين

■ نائب رئيس التحرير:
بيار أبي صعب

■ مدير التحرير:
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير:
محمد زبيب
حسن عليق
إيلي حنا
أمل الأندري
شربل كريّم

■ صادرة عن شركة
أخبار بيروت

■ المكاتب بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد ـ الطابق الثامن
■ تلفاكس:
01759500
01759597
■ ص.ب 113/5963

■ الإعلانات
الوكيل الحصري
ads@al-akhbar.com
01/759500

■ التوزيع
شركة الأوائل
01/666314ـ15 ـ
03 / 828381

■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com

■ صفحات التواصل
/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnews-paper

مشهدية الصراع... والمقاومة

حسن خليل *

المشهد الأول، هو الاعتراض على بضع كلمات في أغاني فرقة فنية في لبنان، بذريعة مسّها بعض الأديان، وما تلا ذلك من تهديدات بالقتل واجتماعات دينية وسياسية وكلام في الإعلام وعلى وسائل التواصل الاجتماعي... ومن ثم إلغاء الحفل! المشهد الثاني، طفل فلسطيني ـ مقدسي، ابن أربع سنوات، يُساق إلى التحقيق بناءً على استنابة قضائية من شرطة الاحتلال بتهمة قذفه الجنود الصهاينة بالحجارة؛ يسير بكل جدارة حاملاً كيس طعامه، والأساسي فيه هي علبة الحليب!

مشهدان تصدّرا أكثرية نشرات الأخبار ذلك المساء؛ فمن الطبيعي أن يُفرد للمشهد الأول حيّز أكبر وأهمّ. كيف لا، فهنا رجال الدين بما يتمتعون به من نفوذ، في ظل نظام سياسي ـ مذهبي وطائفي، لا يرون المواطن إلّا تابعاً أو من أهل الذمّة. هنا الطوائف وأمراؤها، تفتي وتزجر وتحرّم وتحكم وتنفذ، والكل تحت عباءتها، وإن تطلّب الأمر، «فيا غيرة الدين»، لاستجرار الغرائز إلى الساحة، فيصبح الدم محلّلاً ولو وصل حدّ الركب؛ أليس هذا هو التاريخ؟ ألم تغرق أوروبا في حرب المئة عام؟ ألم تفتك محارق «محاكم التفتيش» بالعلماء والمفكّرين بحجة المس بالذات الإلهية؟ ألا نزال نعيش أيام «سجن العقل» في معتقلات الجهل؟ ألا نزال نعيش في جاهلية، تمتد عميقاً في توارث مقيت لخصال وعادات حين كان الأخ يقتل أخاه، فيما شريعة الغاب المفتوحة على السلب والنهب والانتقام هي السائدة والقائدة؟ نعم، لا نزال نعيش تحت عباءة عصور الظلام المترامية الأبعاد والمتعددة الأشكال؛ هي عصور لمّا تنته بعد، إلّا أن تحديثها أصبح على جدول أعمال من امتلك مسبباتها بغية استردادها متى استوجب ذلك: سلطة ومال وطوائف وعنصرية وكيدية وجهل وحجر وتكفير...

أمّا في المشهد الثاني، والذي كان في الدرجة الثانية من حيث التوقيت والاهتمام وبتفاوت ملحوظ، فقد جنح عرضه نحو الفعل، كفعل مباشر مرتبط بالسن والعمر والسلوك المرفوض «قانوناً» وفق ما يقولون. وهنا تكمن المشكلة: لقد كان من الضروري تبيان تلك الأمور، إلّا أنها ليست كل الصورة، فبقيتها، الواجب استكمالها، هو الحق في مواجهة الاحتلال، الذي حرم ذلك الطفل وأقرانه وشعبه دولتهم وأرضهم، وما فعله ويفعلونه هو ردة الفعل الطبيعية والمنطقية المطلوبة لرفض الاحتلال، والترجمة الحقيقية لقرار المواجهة معه وبكل الوسائل لاسترداد ما أخذ عنوة وبالقوة من أصحابه، هذا ما كان يجب أن يُقال!

إن حرية الرأي والمعتقد والموقف والسلوك، قبل أن تكون حقوقاً أساسية تكفلها القوانين والدساتير، هي فعل يومي يمارسه من يمتلك خاصية التفكير وبرية، ينتظر لحظة مؤاتية للتعويض عن هزائمه في لبنان. كما لا يمكن، ومن خلال مستحقين نجحوا في مباريات أجرتها مؤسسات رقابية، من المفترض، أنها خارج الشبهة، أن نطلب تفسير الدستور لمعنى مقتضيات الوفاق الوطني، أو اعتبار تلك المسألة خروجاً عن الطائف. فعن أي طائف تتكلمون؟

لقد سقط ذلك الاتفاق منذ سقوط الرعاية الدولية عنه، سقط عندما لم تنفذ أي من البنود الإصلاحية فيه، وليس أقلها إلغاء الطائفية السياسية، أو أقله وأضعف الإيمان، تطبيق المادة 22 من الدستور، بانتخاب أول مجلس نواب على أساس وطني لا طائفي يستحدث مجلساً للشيوخ تتمثل فيه جميع الطوائف، وهذا لم يجر بعد. هذا ما يجب السؤال عنه، وليس محاصَة الموظفين أو المواقع في الإدارات العامة، على مبدأ «عالسكين يا بطيخ»، من هنا، وبدل من أن يُستدعى ذخر الدعم الطائفي ليثقّل في الخطاب السياسي الموغل في طائفيته حدّ النخاع الشوكي، كان من الأجدى العمل على إعادة تكوين السلطة في هذا البلد من خلال تغيير أسس النظام السياسي باتجاه آخر وطني لاطائفي، ولا بأس ساعتئذ من العمل على تفسير المواد الإصلاحية في الدستور وتطبيقها، وبذلك نكون قد قدمنا نموذجاً يُقتدى به لطريقة حكم ومقاربة من نوع آخر.

وبدل أن تُستجلب الطوائف والمذاهب إلى الشارع رفضاً أو منعاً أو تهديداً لقول لم يُقلْ، سواء في الفن أو على مواقع التواصل الاجتماعي، كان من أربع جهات الأرض، وليس بخطاب كهذا يمكن أن نتصدى لاطماع عدو متربص على حدود مائية وبرية، ينتظر لحظة مؤاتية للتعويض عن هزائمه في لبنان. كما لا يمكن، ومن خلال مستحقين نجحوا في مباريات أجرتها مؤسسات رقابية، من المفترض، أنها خارج الشبهة، أن نطلب تفسير الدستور لمعنى مقتضيات الوفاق الوطني، أو اعتبار تلك المسألة خروجاً عن الطائف. فعن أي طائف تتكلمون؟

نحن مع فلسطين ليس لأنها أرض الأديان والرسل، بل لأنها عنوان المواجهة

نحن، مع حرية الرأي والإبداع والفن والمقاومة، نحن مع فلسطين ومع القدس، ليس لأنها أرض الأديان والرسل، بل لأنها عنوان المواجهة، وهي ليست عاصمة دولة فلسطين بل هي عاصمة كلّ أحرار العالم، وقبلة كل من أراد المواجهة. هنا تستقيم القضية وتصبح واضحة كوضوح الشمس: لقد انتظرت القدس مئة عام منذ احتلالها الأول كي تتحرر، وها هي اليوم، محتلة بشطرها الغربي منذ 1948 وبشطرها الشرقي منذ 1967، ولا تزال؛ فمحمد ربيع عليان، ذو السنوات الأربع، من بلدة العيسوية، هذا المقدسي الذي يسير مرفوع الهامة إلى حيث التحقيق معه، سيشكل الرد على كل من يتطاول على حرمة فلسطين، فتلك العينان الجميلتان ونظراتهما الثابتة تؤكدان بأن فلسطين وُلّدة، وأن قضيتها في أيد أمينة. لن يسقط يوسف في الجب مرة أخرى، ولن يجني عليه أحد بعد اليوم؛ فمن أوصل مارسيل خليفة إلى المحاكمة يوماً ما لن يستطيع منع ريتا ذات العيون العسلية من حمل بندقيتها والتوجه صوب فلسطين.

* عضو المكتب السياسي ومسؤول العلاقات السياسية في الحزب الشيوعي اللبناني

على الغلاف

التطورات الميدانية المتسارعة التي تشهدها محافظتا إدلب وحماة تمهّد لتحول شديد الأهمية في المشهد السوري بأكمله. وفيما عكست المجريات العسكرية حالة تخبّط شديد في صفوف المجموعات المسلحة، تبدو أنقرة في حالة «لا تُحسد عليها»، ظاهرياً على الأقل

الجيش يدخل خان شيخون:

نحو إحكام الطوق على ريف حماة

صهيب عنجريني

يواصل الجيش السوري عملياته العسكرية في ريفي حماة الشمالي وإدلب الجنوبي، في مسار تصاعدي. وفيما حمل صباح أمس أنباءً عن انسحاب شامل نفّذته المجموعات المسلّحة على مختلف مشاربها من مساحات شاسعة في ريفي إدلب الجنوبي وحماة الشمالي، جاءت الساعات التالية بمعطيات أشدّ وضوحاً وكشفاً لما آل إليه الواقع الميداني، الذي ينبئ بأن جيب ريف حماة الشمالي بات في حكم الساقط عسكرياً. وبخلاف الأنباء الأولى، اتضح أن المجموعات نفذت انسحابات من مراكز المدن والقرى، ليعيد بعضها التمركز في عدد من النقاط والتلال المحيطة بتلك المراكز. وتراشقت المجموعات الاتهامات حول المسؤولية عن الانكسار الكبير الذي مُنيت به، إذ حاولت «هيئة تحرير الشام» الإيحاء بأن المسؤولية تقع على عاتق معظم المجموعات «غير الجهادية»، ولا سيما «الجبهة الوطنية للتحرير» و«الجيش الوطني» (المدعوم تركياً)، لأنها «تخلّفت عن الانخراط في المعركة بالزخم المناسب»، فيما اتّهم «جيش العزة» بتنفيذ انسحابات «سابقة لأوانها»، وفقاً لما قاله مصدر مرتبط بـ«تحرير الشام» لـ«الأخبار». في المقابل، عزا «جيش العزة» انسحاباته من كلّ من اللطامنة وكفر زيتا إلى «فشل الهيئة في استعادة مدايا وتلة النمر، وعجزها عن منع سقوط خان شيخون»، ما يجعل «التشبث بكفر زيتا واللطامنة مهمة مستحيلة، مفتوحة على خسارات فادحة».

وتحاول أوساط المجموعات المسلّحة الإيحاء بقدرتها على شن معارك استنزاف، انطلاقاً من نقاط انتشارها على بعض التلال، نحو تمركزات الجيش السوري وحلفائه في المناطق المُستعادة حديثاً. لكن لغة الميدان تؤكد أن مدينة خان شيخون في طريقها إلى أن تصبح قريباً علامة ميدانية فارقة بين مرحلتين، قبلها وبعدها. إذ بدا لافتاً أن دمشق لم تتعجّل بإعلان نتائج العملية العسكرية، على رغم التقدم الكبير الحاصل، ما قد يُفسَّر بأن بوصلة عمليات الجيش وحلفائه لا تبدو مضبوطة على مقاس المدينة الاستراتيجية فحسب، بل تتجاوزها نحو توسيع العمليات على غير جبهة، وفي غير اتجاه. ومن بين القراءات الجديرة بالاعتبار لتطورات الميدان، أن أهداف توسيع العمليات شمال خان شيخون تتجاوز قطع خطوط الإمداد، لتشتمل على بسط السيطرة على أكبر مسافة ممكنة من أوتوستراد حلب ـ دمشق الدولي (M5). وفي الوقت نفسه، تؤشّر معطيات ريف اللاذقية الشمالي على أن تلك الجبهة مرشّحة للانعطاف نحو مستوى جديد من التصعيد، في مسعى من الجيش وحلفائه إلى إنهاء وجود المجموعات «القاعدية» في مرتفعات كباني وما يليها، تمهيداً لتدشين مسار جديد للعمليات نحو مدينة جسر الشغور الاستراتيجية. ولا يبدو مُستبعداً أن يُرجأ إعلان أي إنجاز عسكري، حتى استكمال بنك أهداف عسكرية وسياسية للمرحلة الحالية من العمليات.

الثابت أن الأسابيع الثلاثة التي تفصلنا عن موعد انعقاد القمة الرئاسية الثلاثية لـ«ضامني أستانة» (الموعد المبدئي 11 أيلول/سبتمبر) تَعِد بتطورات حافلة قد تشكل مفتاحاً لمرحلة مختلفة كلياً عمّا سبق. وتقول لـ«الأخبار» مصادر دبلوماسية (غير سورية) مواكبة لكواليس «أستانا» بنُسخه المتعددة إن «القمة الثلاثية ستحسم، على الأرجح، مسائل بالغة الأهمية، على رأسها حتمية البدء في تنفيذ الاتفاقات السابقة ووفق جداول زمنية واضحة، إضافة إلى وجهة المسارين السياسي والعسكري للشهور القادمة». ومن بين التفاصيل البالغة الأهمية في جدول الاتفاقات المبرمة سابقاً، يأتي «تفكيك هيئة تحرير الشام»، وهو ملفّ بالغ التعقيد، لا يبدو أن في وسع أنقرة (بفرض توافر النيات) تنفيذه بيسر. ويضاف إلى ذلك، تفصيل آخر يتعلق بفتح الطريقين الدوليين «M4، وM5»، والبات مراقبتهما لاحقاً. وتبرز في هذا السياق توقعاتٌ بنقل نقاط المراقبة التركية الواقعة في مربعات العمليات العسكرية الحالية إلى نقاط تشرف على طريق حماة ـ حلب الدولي، وتتحول إلى جزء من آليات إدارته مستقبلاً، على رغم التأكيدات التركية أن النقاط الحالية لن تُسحب.

> تبنى أوغلو لهجة تصعيدية، بينما تمسّك لافروف بدعم بلاده للجيش

وكان وزير الخارجية التركي، مولود تشاووش أوغلو، قد أكد أمس، أن بلاده «لا تنوي نقل نقطة المراقبة التاسعة إلى مكان آخر». جاء ذلك في إطار مؤتمر صحافي عقده أوغلو، وتبنّى فيه لهجة تصعيدية، إذ حذّر دمشق من «اللعب بالنار». وتعليقاً على قطع الطيران السوري الطريق على رتل تركي كان متجهاً نحو نقطة المراقبة التركية في مورك، قال المسؤول التركي إن «على النظام السوري ألا يلعب بالنار، وسنفعل كل ما يلزم من أجل سلامة جنودنا». وأكد أن بلاده «تجري اتصالات على جميع المستويات مع روسيا».

وفي المقابل، تمسّك المسؤولون الروس بلهجتهم الداعمة للعمليات العسكرية، إذ أكد وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، أمس، أن «الإرهابيين في إدلب يواصلون اعتداءاتهم على المدنيين، ولا يمكن السماح باستمرار الوضع على ما هو عليه». وليس من المتوقع أن تغامر موسكو بالمضي بعيداً في تأزيم العلاقة مع أنقرة، في ظل احتفاظ الأخيرة بالقدرة على التأثير في معادلات الميدان والسياسة في سوريا، علاوة على تشابك المصالح بين الطرفين في كثير من الملفات التي تتجاوز الملف السوري. وتجدر مراقبة مُجريات ريف حلب الشمالي (منطقة تل رفعت) قبل الجزم بحقيقة المسارات المعقدة التي تسلكها توافقات الطرفين. ولا تزال المنطقة المذكورة مسرحاً للاعتداءات التركية المستمرة، إذ يشكل احتلالها واحداً من أشد الأهداف التركية أولوية حتى الآن.

وفي السياق، تجدر الإشارة إلى أن أياماً قليلة تفصلنا عن الذكرى السنوية الثالثة لعملية «درع الفرات» (24 آب 2016) التي كانت عنواناً لتوغل الجيش التركي داخل الأراضي السورية، وشكّلت مقدمة لفرضه احتلالاً عسكرياً مباشراً لآلاف الكيلومترات. وعطفاً على ذلك، تكتسب تطورات الأيام القادمة أهمية استثنائية، ولا سيما في ظل الحرص التركي المعهود على ربط أي «انتصار» بواقعة تاريخية ذات دلالات (يصادف تاريخ 24 آب، ذكرى معركة «مرج دابق»). وحتى الآن، يصلح «آب 2019» عنواناً لانتكاسة تركية، كفيلة بتفريغ الذكرى من مضامينها المعنوية، وإكسائها دلالات معاكسة.

تبادلت الفصائل المسلحة الاتهامات في شأن التهاوي السريع للجبهة أمام الجيش السوري (هيثم الموسوي)

(هيثم الموسوي)

واشنطن «تدين» معارك إدلب

في أول تعليق أميركي على العمليات الأخيرة في ريفَي إدلب وحماة، قالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأميركية، مورغان أورتاغوس، في تصريح عبر حسابها على موقع «تويتر»، إنه «يجب على نظام الأسد وحلفائه العودة إلى وقف إطلاق النار في إدلب الآن». وأشارت إلى أن «غارة جوية متهورة شُنَّت على قافلة تركية في أعقاب الهجمات الوحشية المستمرة ضد المدنيين والعاملين في المجال الإنساني والبنية التحتية»، مُدينةً ما سمّته «العنف» الذي «يجب أن ينتهي».

(الأخبار)

سكان الحسكة تحت رحمة ازدواجية السلطات والضرائب

الحسكة ـ الأخبار

لا يشابه واقع مدينة الحسكة الإداري حال غيرها من المدن السورية، بوجود القوانين التي استحدثتها «الإدارة الذاتية» التي فرضت سيطرتها على معظم مساحة محافظة الحسكة. وبعد مرور أكثر من خمسة أعوام على إعلان «الإدارة الذاتية»، ووجودها في مناطق متداخلة مع مناطق سيطرة الحكومة السورية، بات على سكان المحافظة التعامل مع واقع ازدواجية بعض القوانين، بما يحمله ذلك من أعباء اقتصادية مضاعفة، لتضاف إلى الضغوط الناجمة عن ضعف خدمتي الكهرباء والمياه، والحرائق التي طاولت آلاف الدونمات المزروعة.

لوحتان لسيارة واحدة

يحتفظ أبو حسان (60 عاماً) بلوحة تسجيل سيارته لدى سلطات «الإدارة الذاتية» في جيب داخل السيارة، وذلك بعدما نزعها إثر قرار صدر أخيراً يتيح الاكتفاء بتسجيل المركبات بموجب اللوحة الحكومية الرسمية. يتحدّث أبو حسان عما مرّ به سابقاً، حين كان مضطراً إلى التوقف في منتصف المسافة التي تفصل بين آخر حاجز لـ«الأسايش» وحاجز الجيش السوري في مدينة الحسكة، لينزع لوحة سيارته الخاصة بـ«الإدارة الذاتية»، التي كان قد خصّص لها مكاناً مؤقتاً فوق اللوحة الحكومية، استعداداً للدخول إلى مناطق سيطرة الجيش في المدينة. يقول أبو خالد، وهو سائق سيارة أجرة، في حديث إلى «الأخبار»: «عانينا كثيراً قبل صدور القرار الأخير، لدرجة أن كثيرين قرروا ترك المهنة وتغييرها، لأنها لم تعد تطاق في ظل تلك القوانين». ويبدي الرجل تخوفه من أن «يكون القرار مرحلياً، وأن يصدر قرار ينسف سابقه، ما قد يؤدي إلى تدهور عملنا كثيراً».

«خدمتان إلزاميتان»

بينما أصدرت وزارة الداخلية السورية تعليمات بعدم إلقاء القبض على أي مكلّف أو متخلف عن خدمة العلم في الجيش، والاكتفاء بمنحه ورقة لمراجعة شعبة تجنيده، باتت دوريات «الشرطة العسكرية» التابعة لـ«الإدارة الذاتية» كابوساً يعيشه أغلب شبان المدينة. يروي أحمد لـ«الأخبار» أن عائلته أقامت احتفالاً بتسريح ابن عمّه بعد خدمته أكثر من ثماني سنوات في الجيش السوري «قبل أن تفاجأ بعد أيام فقط بإلقاء القبض عليه من عناصر الوحدات الكردية، وسوقه للخدمة في صفوفها قسراً، ليستشهد بعد شهر واحد في معارك بلدة الباغوز في ريف دير الزور». وكانت «الإدارة الذاتية» قد أصدرت قانوناً للخدمة الإلزامية لديها، تحت اسم «الدفاع الذاتي»، فرضت بموجبه الخدمة على الشبان ممَّن ولدوا بين عامي 1986 و2001، ما أدّى إلى حملة احتجاج شعبية (شهدت تفاعلاً على مواقع التواصل الاجتماعي) تطالب بإلغائه، أو توحيد أعمار المطلوبين في كل من الحسكة وعين العرب (مواليد عام 1990 وما بعده) أسوة بدير الزور والرقة، اللتين طُبّق فيهما القانون حديثاً.

> تسديد الضرائب لـ«الإدارة الذاتية» لا يعفي السكان من تسديدها للجهات الحكومية

والضرائب تُدفع مرتين

يتجوّل شهرياً عدد من الجباة في شوارع أحياء المدينة الخاضعة لسيطرة «الإدارة الذاتية»، برفقة أعضاء «الكومين» (مجلس الحي)، لاستحصال رسوم شهرية كبدل خدمات للنظافة والكهرباء والمياه. إلا أن تسديد سكان تلك الأحياء هذه الضرائب لا يعفيهم من تسديدها أيضاً للجهات الحكومية، التي لا تزال هي التي تقدّم فعلياً غالبية الخدمات في كامل جغرافية المحافظة، وخاصة المياه والكهرباء والخبز والاتصالات. يقول خالد (اسم مستعار)، وهو موظف حكومي في شركة كهرباء الحسكة: «نحن من نقوم بالصيانة وإصلاح الأعطال، ووفرت الدولة كل المعدات اللازمة لإعادة إقلاع سدّي تشرين والفرات، لكنهم يفرضون ضريبة على خدمة الكهرباء»، في إشارة إلى سلطات «الإدارة الذاتية». ويبتسم الشاب ثم يقول: «حتى أنا أسدّد الرسوم لهم، لأننا مضطرون إلى التعامل معهم، في ظل وجودهم كحالة أمر واقع». الأمر نفسه يتكرّر مع أصحاب المحلات التجارية الذين يسدّدون ضرائب كبيرة لمالية «الإدارة الذاتية»، مع تراكم للضرائب الحكومية التي لا تزال قائمة، على رغم خروج المناطق عن سيطرة الحكومة السورية. ويكشف رامي، صاحب محل مفروشات، أنه يسدد للجانب الحكومي 14 ألف ليرة سنوياً، فيما تطالبه «الإدارة الذاتية» بتسديد أضعاف المبلغ.

باتت دوريات «الشرطة العسكرية» التابعة لـ«الإدارة الذاتية» كابوساً يعيشه أغلب شبان الحسكة (أ ف ب)

لا سوق في الليل

يتحول السوق المركزي في مدينة الحسكة ليلاً إلى منطقة شبه مهجورة، على عكس ساعات الصباح التي يضجّ فيها بسكان الريف والمدينة. فمنذ أكثر من ستة أعوام، ونتيجة للانقطاع التام للكهرباء، وتراجع حالة الأمان، اعتاد تجار المدينة وأصحاب المحال إغلاق محالهم قبل غروب الشمس. وعلى رغم تحسن الواقع الأمني وعودة التغذية الكهربائية إلى المدينة، إلا أن سوقها لا يزال على حاله. يقول يوسف، أحد أصحاب المحال في السوق، في حديث إلى «الأخبار»، إن «المناوشات التي حدثت في سوق المدينة بين الجيش والوحدات الكردية في آب 2016 لا تزال هاجساً لإعادة النشاط الليلي للسوق... فالأغلبية تخشى من حدوث مواجهات في أي لحظة». فيما يرى رشيد أن «عدم توافر وسائل نقل عامة كالسرفيس في الفترة المسائية هو السبب الرئيس في قلّة نشاطه»، مضيفاً أن «انتشار عدد كبير من النقاط العسكرية في محيط السوق يؤثر فيه سلباً أيضاً».

قضية

25 سنة على «مصيبة أوسلو» كانت كفيلة بتغيير النسيج الاقتصادي، وحكماً السياسي والاجتماعي، للفلسطينيين. فـ«صفقة القرن» ليست مجرد حلم خرج به دونالد ترامب أو جاريد كوشنر في لحظة «صفاء»، بل مخطط متقادم لتصفية القضية الفلسطينية يستند إلى سنوات من العمل الدؤوب على ضرب الأنموذج الاقتصادي، وتحويل الفلسطينيين إلى مستهلكين بدلاً من أن تكون لهم دورة إنتاج طبيعية أو شبه طبيعية. والسلطة تحديداً هي المتهم الأول

«صفقة القرن» تعرّي سياسات «أوسلو»

هكذا نشأ جيل المال السياسي

تدور كل الحلقات لتتصل بقطاع التمويل الذي يحرك نصف الأموال في الاقتصاد الفلسطيني (أي بي أيه)

ترامب مجدداً: الصفقة قريبة

توقّع الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، أن يكون إعلان «صفقة القرن» التي صاغها مستشار البيت الأبيض، جاريد كوشنر، بعد الانتخابات الإسرائيلية التي تجري في السابع عشر من الشهر المقبل، مستدركاً، في حديث مقتضب إلى صحافيين، بأن «أجزاءً من الخطة قد تُنشر قبل انتخابات الكنيست». وحيال موقفه من السلطة الفلسطينية، قال ترامب: «خفضنا المساعدات للفلسطينيين إلى الصفر لدفع التوصل إلى اتفاق مع إسرائيل». وهذه ليست المرة الأولى التي تضع فيها الإدارة الأميركية موعداً مفترضاً لنشر التفاصيل الكاملة للصفقة، فقد سبق أن أجّلت ذلك لأسباب كثيرة، كان آخرها الانتخابات الإسرائيلية الماضية، لكنها عقدت في العاصمة البحرينية المنامة، في حزيران/ يونيو الماضي، ورشة قالت إنها تعرض «الخطوط العريضة للمستقبل الاقتصادي في المنطقة». كذلك، سبق لكوشنر أن قال إن ترامب مستعد للتواصل مع رئيس السلطة، محمود عباس، «في الوقت المناسب»، مضيفاً: «لدى واشنطن مقاربة مدروسة، ولا نزال نتحرى الدقة ونفكر في تقديم مقترحات منطقية إلى الفلسطينيين والإسرائيليين من أجل العيش بسلام وازدهار».

(الأخبار)

قسام معدي

الشارع الرئيس في رام الله يكاد يبدو كنهر من الإسفلت الذائب تحت شمس آب الحارقة. يمسح زهير العرق عن جبينه. يقف على شرفة المؤسسة التي يعمل فيها ممعناً النظر إلى الشارع. الألعاب النارية التي تصدح منذ الثامنة صباحاً هي الشيء الوحيد الذي يكسر روتين المدينة. «دعهم يحتفلوا، ففي انتظارهم ما يكفي من المتاعب»، يعلّق مبتسماً. زهير يعمل في منظمة غير حكومية تُعنى بحقوق الإنسان منذ أكثر من سنتين، موظفاً في مهمة «تجنيد الأموال». يتذكر يوم حصوله على نتيجة الثانوية العامة قبل عشر سنوات. «كنت أنوي دراسة الموسيقى أو أي تخصص فني، لكن المنحة التي حصلت عليها كانت في مجال حقوق الإنسان. عندما كنت أسمع عبارة تجنيد الأموال لم أكن أتخيل أبداً أنني سأعمل في هذا المجال، بل كنت أفكر أنني آخر شخص يمكن أن يفعلها».

هذا الشاب من مواليد عام 1988، أي خلال الانتفاضة الأولى التي تبعتها تغييرات جوهرية في فلسطين، خاصة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي. «عائلتي كانت دائماً عائلة مزارعين. بعد اتفاق أوسلو اتجه والدي ومعظم أعمامي إلى العمل في المحاجر. كانت مرحلة لانتشار المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وهناك طلب كبير على الحجر من أجل بناء هذه المؤسسات»، يقول، ويضيف: «منطقتنا، شمالي الخليل، غنية بالمحاجر. لكن خلال الانتفاضة الثانية تدهورت الأحوال، وتوجه معظم أبناء جيلي إلى إكمال تعليمهم من أجل العمل موظفين». ينفث دخان سيجارته وهو يسترجع قصة دخوله إلى عالم المؤسسات المموَّلة. هي، كما يرى، مؤسسات بُنيت بحجارة الخليل ونابلس، ودفعت ثمنها الدول المانحة في إطار مشروع سياسي عنوانه «حل الدولتين» عبر السلام الاقتصادي.

المال السياسي والهندسة الاجتماعية

في نهاية حزيران (يونيو) الماضي، وفي مقابلة على إذاعة «صوت فلسطين» الرسمية، قال أمين سر «اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير»، صائب عريقات، شارحاً الموقف الرافض لـ«ورشة البحرين» الاقتصادية، إن «الهدف من الورشة استبدال الحاجات الإنسانية بالحقوق السياسية، (عبر) طرح مشاريع البنية التحتية». توصيف عريقات يوحي بأن السلطة ترفض منطق المال مقابل السياسة، كما لو كان ذلك بدعة مستحدثة! مع أنه في الواقع، يعرف مئات الآلاف من الفلسطينيين، مثل زهير، المعنى الدقيق لهذا المنطق، لأنهم ببساطة يعيشون تطبيقه وآثاره على حياتهم اليومية منذ أكثر من خمس وعشرين سنة.

فإذا كانت «صفقة القرن»، والشق الاقتصادي منها المُعلَن في المنامة، يعنيان للقيادة الرسمية «مقايضة المال بالمواقف السياسية»، فإن الصفقة بالنسبة إلى زهير ومعظم أبناء جيله الذين كبروا خلال سنوات «أوسلو» قائمة فعلاً منذ زمن طويل. لم تكن القضية مقتصرة على شراء الموقف السياسي بالمال، بل تغيير التركيبة السياسية للشعب الفلسطيني بتغيير التركيبة الاقتصادية. ثمة اليوم جيل كامل من الفلسطينيين عاش وطأة المال المسيّس على خياراته المهنية والمعيشية. فأحفاد الفلاحين، أمثال جدّ زهير، الذين ارتبطت الأرض في ثقافتهم بالشرف نفسه («يلي مالوش أرض مالوش عرض»، كما يقتبس عن جدّه)، هم أنفسهم أبناء العمال الذين بنوا «فلسطين المؤسسات» بحجارة جبالهم، قبل أن تنقطع سلسلة الاقتصاد الإنتاجي المستمرة منذ قرون في البلد. وباتوا أنفسهم موظفين يحترفون طلب التمويل من الخارج لتُدفع به رواتبهم!

فبحسب تقرير «جهاز الإحصاء الفلسطيني» السنوي لأداء الاقتصاد عام 2015، أكثر من 50% من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة المحتلة وقطاع غزة جاء من «الخدمات والفروع الأخرى»، ويليه قطاع «التجارة بالجملة والتجزئة» المعتمد بدوره على إعادة تدوير أموال رواتب الموظفين في المؤسسات بنسبة 17,7% من المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي. تقاربت هذه الأرقام في تقرير «الإحصاء» للعام التالي 2016، إذ مثّلت «الخدمات والفروع الأخرى» 50% من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة وغزة، وتبعتها «التجارة بالجملة والتجزئة» بواقع 17,2%. أما في 2017، فقد أظهرت الأرقام أن «الخدمات والفروع الأخرى» انخفضت لتمثّل ما نسبته 38% من الناتج الإجمالي، تليها «التجارة» بنسبة 19%.

قبل ذلك، صدرت دراسة لـ«معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية» (ماس) عام 2012 حول قطاع الخدمات الفلسطيني، قالت إن 81% من أنشطة هذا القطاع في الضفة والقطاع تتكون من خدمات اجتماعية، وخدمات التوزيع، والأخيرة تشمل النقل والاتصالات والتجارة التي تراها تقارير «الإحصاء» قطاعات مستقلة! إذن، يبقى قطاع الخدمات الاجتماعية التي تشمل التعليم والصحة والأمن وبرامج المساعدات الاجتماعية، والتي تمارسها المؤسسات الحكومية وغير الحكومية بتمويل شبه كامل من الدول المانحة. هكذا تدور كل الحلقات لتتصل بقطاع التمويل الذي يحرك نصف الأموال في الاقتصاد الفلسطيني، والذي يتجه إليه الجزء الأكبر من حجم القوى العاملة ذات الكفاءة العلمية في مناطق السلطة (طبقاً لتقسيمات «أوسلو»).

جهاد (46 عاماً) هو أحد الذين اتجهوا إلى العمل في هذا القطاع، بعد أن عاش معظم حياته مزارعاً وميكانيكياً. «تأخرت في الزواج وتكوين عائلة بسبب تكاليف الحياة وقلة الدخل»، يشرح الرجل وهو يحمل ابنه الأكبر ذا السنوات الست. ويضيف: «قضيت 18 عاماً أبني هذا المنزل من عملي في الزراعة وإصلاح السيارات. لكن بعد أن صرت أباً وقد تجاوزت الأربعين، صار عليّ أن أبحث عن دخل ثابت، فحصلت على وظيفة مرافق شخصي لأحد المسؤولين في منظمة التحرير». لم يترك جهاد عمله الأول، لكنه لم يعد يعطيه كل وقته، فدوامه يبدأ من التاسعة صباحاً، حيث يسجل حضوره، ويقضي ست ساعات، كما يقول، «في شرب القهوة وتبادل الحديث مع الموظفين الآخرين». هو واع جداً لحقيقة أنه يتلقى مرتباً شهرياً قدره 1000 شيكل (277 دولاراً أميركياً تقريباً) من دون أن يعمل، إذ يصف عمله بـ«البطالة المقنّعة»، لكنه لا يشتكي من ذلك، فهو على الأقل حصل على وظيفة مع أنه لا يحمل أي شهادة علمية. يواصل: «لو أنني في صغري لم أضطر إلى العمل وتمكنت من إتمام تعليمي، لربما استطعت أن أحصل على وظيفة ذات أجر أعلى»، وظيفة مثل تلك التي يشغلها زهير الذي يصمّم مقترحات المشاريع للحصول على تمويل خارجي.

هكذا، على مدى أكثر من عقدين، أعاد التمويل المسيّس تشكيل الخريطة الاقتصادية للمجتمع الفلسطيني، بل مسار الحياة المهنية لشبابه. فبحسب «جهاز الإحصاء»، قطاع الخدمات يقدم الأجر الثاني الأعلى في فلسطين بعد «الاتصالات»، إذ يصل معدل الأجر اليومي فيه إلى 100 شيكل (36 دولاراً) يومياً، ما يعني قرابة 3000 شيكل شهرياً، أي ضعف الحد الأدنى للأجور، في الوقت الذي يصل فيه معدل الأجر اليومي في الصناعة مثلاً، التي تشغل قرابة 13% من اليد العاملة، إلى 70 شيكلاً فقط في اليوم، وفي الزراعة إلى 45 شيكلاً فقط. بعبارة أخرى: تظهر الأرقام أن ما فعله التمويل الخارجي منذ فتحت «عملية السلام» الأبواب له هو تحويل الفلسطينيين من شعب عامل منتج إلى استهلاكي يعيش من الدول المانحة، وكل ذلك في سبيل مشروع سياسي أطلق عليه يوماً «حل الدولتين»، أو بالصيغة الفلسطينية «بناء الدولة».

كذبة «الدولة»

«بناء الدولة» كان العنوان العريض لمشروع رئيس الوزراء السابق، سلام فياض، الاقتصادي بين 2007 و 2012، ثم حُرّف إلى «بناء مؤسسات الدولة» التي لم تعنِ سوى تضخيم قطاع الخدمات المموَّل من الخارج، وتحفيز الاستهلاك عبر إطلاق يد الإقراض الفردي للبنوك. في الوقت نفسه، فرض فياض مجموعة من السياسات النيوليبرالية التي أخذت الواقع الفلسطيني إلى مستوى آخر من الهندسة الاجتماعية. فقد شملت خطّته «فرض سيادة القانون»، والتي تمثلت بالدرجة الأولى في تحصيل الضرائب من صغار المنتجين والتجار. جهاد مثلاً يملك ورشة تصليح سيارات بنى منزله من العمل فيها منذ أكثر من 30 عاماً، ولم يدفع يوماً أي ضريبة، لأن الورشة الصغيرة غير مسجلة، كونها تقع في قرية ضمن مناطق «ب» بحسب اتفاق أوسلو، حيث لا وجود أمنياً مباشراً للسلطة إلا بتنسيق مسبق مع الاحتلال. يشرح: «لو أجبرت على دفع الضريبة، لاضطررت إلى إغلاق الورشة، لأن دخلها لا يحتمل دفع الضريبة ودعم بيتي وأسرتي في وقت واحد». وهو الآن لم يعد يفتح الورشة إلا يومين في الأسبوع، وخلال ساعات محدودة، كي لا يلفت أنظار سلطة الضرائب. في المقابل، عمل فياض على تخفيض الضرائب عن الشركات الكبيرة، مثل قطاع الاتصالات، عملاً بالدوغمائية النيوليبرالية القائلة بتخفيف الضرائب على رؤوس الأموال لتشجيع الاستثمار والتوظيف! مع أن «الاتصالات» لا يسهم إلا بنسبة 5,5% من الناتج الإجمالي المحلي، ولا يُشغّل سوى 1,2% من اليد العاملة، وفق تقرير «الإحصاء» لعام 2016.

> تبرّر رام الله مقاطعتها «ورشة المنامة» برفض ابتزاز المال مقابل السياسة وكأن الأخير بدعة مستحدثة

> سعت مقترحات «السلام» إلى تحويل الفلسطينيين من شعب عامل ومنتج إلى استهلاكي وفي بطالة مقنّعة

لعملية الهندسة الاقتصادية والاجتماعية المذكورة هدف وأثر سياسيان، هما جوهر ما يسمى الآن «صفقة القرن». يشرح زهير: «فياض استعمل سياسات اقتصادية منفتحة ومدعومة بشدة من الولايات المتحدة والدول المانحة والبنك الدولي، أدت كلها إلى تحويل القضية الفلسطينية إلى منتج تجاري قابل للاستهلاك ويخضع لقوانين العرض والطلب». وإذ يُسأل عن المعنى العملي لكلامه، يجيب: «أعمل في كتابة مشاريع التمويل في مؤسسة غير حكومية، وأعرف كيف تصاغ لغة المؤسسة كي تلائم المموِّلين. صار أعلى سقف لهذه المؤسسات هو دعم سبل عيش الفلسطينيين تحت ظروف الاحتلال، ولم تعد أي مؤسسة تدّعي أنها تعمل للتخلص من الاحتلال نفسه». أما جهاد، فيلخص الثمن الذي يدفعه شخصياً مقابل وظيفته بعبارة واحدة: «يدك تتوظف، تحكيش سياسة».

منافع وقف التمويل

رغم ما سبق، تعلّم الفلسطينيون الذين يعيشون منذ سنين وجهاً لوجه مع عملية التفكيك الاقتصادي والاجتماعي لهم، كيف يواجهونها. يرى زهير أن «التغيير الإيجابي سيبدأ عند توقف التمويل، وسيكون وقف التمويل في مصلحتنا، على رغم أننا سنعيش لسنوات ظروفاً صعبة جداً، ولكننا سنكون قد زرعنا بذرة لتطوير منظومة الاكتفاء الذاتي الخاصة بنا». هذه البذرة ليست مجرد نظرية عنده، بل تجربة عملية. فهو يخصص يوماً من كل أسبوع للمساعدة في العمل في إحدى التعاونيات الزراعية الصغيرة في إحدى قرى غرب رام الله (وسط الضفة). هي تعاونية بين عدد من الشباب، كلهم طلبة أو موظفون، وقد قاموا باستئجار الأرض من إحدى العائلات، ويتناوبون على العناية بها. زهير نفسه ليس عضواً في التعاونية، لكنه يساعد أصدقاءه فيها، لأنه يرى أن هذا النوع من العمل «يمكن به أن نسترجع علاقتنا بأنماط الإنتاج التقليدية، خاصة الأرض، وتطويرها بعيداً عن التمويل».

أعضاء التعاونية أيضاً هم أعضاء في مبادرة شبابية أوسع تعمل منذ 2015 على «إحياء العمل التطوعي، والتوعية بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية لفلسطين بعقد الندوات»، إضافة إلى تكوين بعض أفرادها تعاونيات إنتاجية أخرى. هذه التجارب البديلة لا تقتصر على الشباب، بل تجذب الأكبر سناً أيضاً، مثل جهاد الذي قرر أن يصحب أصدقاء زهير إلى عمل تطوعي في يوم إجازته الأسبوعية، بدلاً من فتح ورشة إصلاح السيارات. والأخير هو الأكبر سناً في حافلة المتطوعين الشباب الذين يدفعون أجرتها من جيوبهم، وقد أراد أن يتعرّف إلى تجربة مزارع آخر في طولكرم (شمال) يدعى فايز، وهو ستيني يخصص كل وقته للعمل في مزرعة واقعة بين الجدار الفاصل ومصنع كيماويات إسرائيلي. فايز، الذي قرر أن يحمي الأرض من تهديد الاحتلال المباشر، قرر أيضاً أن يتخلص من اعتماده على السوق حتى في ممارسته الزراعة. يقول: «البذور والأسمدة والمبيدات التي يستخدمها المزارع الفلسطيني في كسب رزقه تأتي كلها من شركات عالمية احتكارية، وكلها تصلنا عبر الاحتلال الذي يتحكم في سوق الزراعة عندنا». ولذلك، اتجه إلى الزراعة العضوية المعتمدة كلياً على ما توفره الأرض. يستمع جهاد، بجانب عشرات الشبان الذين يصغرونه بعشرين عاماً، إلى شرح فايز لكيفية إنتاج السماد من المواد العضوية، ويعلق: «هذا كله أستطيع أن أطبقه عندي». أما فايز، فلا يترك مجالاً للشك في مقصد تجربته. «إذا أردنا الاستقلال عن التمويل وشروطه السياسية، فلا يكفي أن نقول إننا نريد العودة إلى الأرض. علينا أن نتعلم طرق الإنتاج التي تمكننا من الاستقلال عن السوق، وفي الوقت نفسه الصمود في أرضنا وحمايتها»، يؤكد الرجل.

إذن، هي مقاومة تبدأ من العيش اليومي، ولا تنتهي بابتداع طرق استرجاع الأساس المادي للمقاومة، عبر بناء قاعدة اقتصادية تستطيع أن توقف هجمة المال السياسي على الفلسطينيين، خاصة أن «ورشة المنامة» لم تكن أول عرض علني لها، في حين أن حناجر القيادات الفلسطينية تشتعل بإعلان رفضهم «صفقة القرن». مرة أخرى، يثبت ذلك الواقع المتكرر في التاريخ الفلسطيني، واقعُ تَقَدّم الشعب في اشتباكه مع أي مشروع من الخارج يستهدف أسس وجوده، على قيادته التي باتت تلتحق به متأخرة!

فضّل كل من جهاد وزهير ألا يذكرا اسميهما الحقيقيين أو مكاني عمليهما.

مرة أخرى يثبت واقع تقدم الشعب في اشتباكه مع أي مشروع من الخارج على قيادته التي باتت تلتحق به متأخرة! (أ ف ب)

الذي لا يحق له تبرئة نفسه مما عملته يداه على مدى الأعوام الماضية، كان ما يرفضه من صيغة اليوم لم يقبله بطرق أخرى سابقاً. لولا أنه كُتب هذه المرة بطريقة «عارية» و«مستفزة». مع ذلك، رُبّ ضارة نافعة. فسقوط ورق التوت عن «السلام» يدفع تالياً إلى إسقاط الوهم المسيّس «دولة فلسطينية»، في وقت يسبق فيه الفلسطينيون قياداتهم بابتكار أساليب مواجهة اقتصادية من شأنها استرجاع الأساس المادي للمقاومة، والتوطئة لتحرير جيل بأكمله من وطأة المال المسيّس

مصر

معتقلو «الإخوان» يضجّون من قياداتهم: لعبة الدولة تنجح؟

اطلّت من جديد أزمة المعتقلين الإسلاميين في السجون المصرية على خلفية الظروف غير الإنسانية فيها، ومعاناة آلاف الأسر بسبب الأحكام الصادرة بحقّ أبنائها. يأتي ذلك وسط غموض يلفّ مستقبل علاقة «الإخوان» بالسلطة، وتأثيره في مصير هؤلاء المسجونين، ولا سيما مع تشدد قيادة الجماعة تجاه ما يمكن وصفها بـ«العروض»

إسطنبول ــ شريف إبراهيم

لا تزال قضية المعتقلين المحسوبين على التيار الإسلامي في مصر تشكل أزمة حقيقية لطرفي الصراع: السلطة وجماعة «الإخوان المسلمون» المحظورة. فعلى رغم النداءات التي تخرج كل مدة لحلحلة هذا الملف، الجديد في الملف أنه بعد وفاة الرئيس الإسلامي، محمد مرسي، تجدد الحديث عن إمكانية تراجع «الإخوان»، خاصة مع افتراض زوال الحجة التي كانوا يعتمدون عليها وهي «شرعية مرسي»، فيما فُتح الباب مرة أخرى أمام عودة الاتصالات مع السلطة. في هذا الإطار، يكشف قيادي «إخواني» مهم، وله ابن محكوم بالمؤبد في إحدى القضايا، عن تفاصيل «جسّ نبض» أو «دردشة» بين ضباط من «الأمن الوطني» («أمن الدولة سابقاً») والمرشد العام للجماعة، محمد بديع، لمعرفة ما إذا كانت لدى التنظيم رغبة في الاعتراف بالنظام وبدء مرحلة جديدة. كان النقاش يدور حول فكرة الإفراج عن معظم الموجودين في السجون إلا من ثبت اتهامه في قضايا عنف، وتهيئة ظروفهم الاجتماعية وإعادتهم إلى وظائفهم، مقابل الاعتراف بالرئيس عبد الفتاح السيسي رئيساً لهم ولكل المصريين.

وفق هذا القيادي، ردّ بديع بأنه لا بد قبل ذلك من «التحقيق في كل ما حدث في رابعة والتحقيق في وفاة مرسي»، وهو ما سدّ طريق التفاوض مجدداً. تبعات موقف المرشد لم تقتصر على تذمر بعض «الإخوانيين» من تصلب الجماعة في شأن الصيغة المطلوبة لحل الأزمة المعقدة، بل تبعتها رسالة مسربة قيل إن 1300 شاب وقّعوا عليها، يتحدثون فيها عن مآسيهم داخل السجون ويطالبون بـ«تراجع الإخوان إلى الوراء لإنقاذهم من المعتقلات التي دمرت مستقبلهم». الرسالة المسربة سببت جدلاً كبيراً داخل الجماعة ما بين مشكك ومطالب بالتضامن، كذلك نالها الكثير من الهجوم من قطاعات كبيرة داخلياً وخارجياً. و«المضحك»، كما يقول القيادي نفسه، أن المشككين لم يتعرض معظمهم لتجربة الاعتقال، ولم يعانوا في السجون، ولذلك «لا يدركون معنى تسفيه الأزمة، أو قدرها الحقيقي».

الأمر لم يتوقف عند حالة الجدل التي صاحبت «استغاثة» المعتقلين، بل تعدّاها إلى تداول مبادرة جديدة تدعو إلى تدخل الأزهر ومنظمات حقوقية دولية، وتنص على الإفراج عن المعتقلين مقابل تعهدهم بعدم المشاركة السياسية مطلقاً، واعتزال كل العمل العام، بما فيه الدعوي والخيري. وتنصّ أيضاً على أن للأجهزة الأمنية اتخاذ التدابير الاحترازية التي تراها مناسبة لضمان ذلك، لكن بما لا يخلّ بحريات المفرج عنهم، بالإضافة إلى تبرع الآخرين بما يُقدّر بخمسة آلاف دولار لصندوق «تحيا مصر»، على أن يراجع الأمن ملفات الأفراد دورياً. لم تمرّ سوى ساعات على هذه المبادرة، التي قال بعض مروجيها إنها جاءت بالتنسيق مع العشرات من أسر المعتقلين وبعد موافقتهم على بنودها، حتى واجهت أيضاً النقد والهجوم من محسوبين على «الإخوان» والتيار الإسلامي عامة. أياً يكن، تؤكد مصادر مقربة من «الأمن الوطني»، في حديث إلى «الأخبار»، أن سياسة الجهاز في التعامل مع ملف المعتقلين واضحة، وتتضمن تركهم حتى استنزاف طاقاتهم، ما سيوفر المناخ لاشتباك وخلاف فكري بينهم وبين قياداتهم في الداخل والخارج، وهذا سيضرب عصب التنظيم وتماسكه، وعندئذ تتدخل الدولة وتفحص طلبات الراغبين في «التوبة» والخروج من المعتقل، بشرط الاعتراف بالنظام كلياً وترك العمل السياسي إلى غير رجعة.

يشار إلى أن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أعلنت، أمس، تأجيل «المؤتمر الإقليمي حول تجريم التعذيب» الذي كان مقرراً عقده في القاهرة خلال الرابع والخامس من الشهر المقبل بالشراكة مع «المجلس القومي (المصري) لحقوق الإنسان»، بعدما أثار اختيار مصر لعقد هذا المؤتمر تساؤلات واحتجاجات. وسبق لوزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو، الإعراب عن «القلق» إزاء الأوضاع في السجون المصرية الشهر الماضي، حينما قال إن واشنطن ستواصل العمل مع السلطات في هذا الموضوع، وذلك في رسالة بعثها إلى «مجموعة العمل الخاصة» بمصر، ونقلها الموقع الإلكتروني لـ«مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي». وقال بومبيو في الرسالة إنه «يشاطر المجموعة قلقها إزاء الأوضاع المزرية في السجون»، وإن إدارته بحثت بصورة مكثفة التقارير عن أوضاعها.

> سُرّبت رسالة وقعها 1300 معتقل تطالب الجماعة بالتراجع عن رفضها الحل

تتمسك الجماعة بما تقول إنها استحقاقات سياسية تمثل أولوية لديها، فيما تلقي السلطة الكرة في ملعب التنظيم، بالقول إنه وحده المسؤول عن مآلات ما حدث، وبيده خيار المبادرة إلى الاعتراف بالنظام، مقابل بدء الإفراج عمّن ثبت عدم مسؤوليته عن أعمال عنف أو إرهاب.

جرى تداول مبادرة جديدة في شأن المعتقلين تدعو إلى تدخل الأزهر ومنظمات دولية (أي بي أيه)

تحليل إخباري

النتائج العكسية للعقوبات على إيران
تكتيكات الإمارات في اليمن نموذجاً

لقمان عبد الله

لم يمضِ وقت طويل على انتقال الجمهورية الإسلامية الإيرانية من استراتيجية النَّفَس الطويل أو الصبر الاستراتيجي، إلى استراتيجية الدفاع الفعال (المقاومة الفعالة) أو المواجهة والتصدي، حتى تغيّر المشهد رأساً على عقب. التغييرات السريعة التي أحدثتها الاستراتيجية الجديدة نالت إعجاب الأصدقاء، وشجّعتهم على الانخراط فيها، والتحمّس لإعلان ترابط جبهاتها (ليس خافياً أن بعض الأصدقاء شكّك في صوابية الاستمرار في الاستراتيجية السابقة). كذلك أربكت تلك التغييرات الأعداء والخصوم الذين راهنوا على نفاد الصبر الاستراتيجي الإيراني، غير مدركين قدرة طهران على الانتقال السريع من مربع التلقي والاستيعاب إلى مربع الفعل والمبادرة. ومن دون مقدمات، كسرت الاستراتيجية الجديدة، في وقت قياسي، حالة المكابرة والإنكار لدى الأطراف الإقليميين في الخليج، التي تحكّمت في عقولهم طوال السنوات الماضية، ليسارعوا إلى البحث عن مخارج للمأزق المستعصية التي أوقعوا أنفسهم فيها. لقد أحدثت الاستراتيجية الإيرانية الحالية مجموعة من الغرائب قلبت المشهد من حالة العداء والفجور في الخصومة، إلى المباشرة الفورية في إنهاء تلك الحالة. فالغريب أن تُجبَر الرياض على طلب الوساطة مع طهران، والأغرب منه تحول الإمارات من التقاطع مع إيران إلى التفاهم معها. وفقاً لمعلومات «الأخبار»، فإن تفاهمات على الكثير ممّا يشهده الإقليم اليوم قد حصلت بالفعل بين طهران وأبو ظبي، وإن كان الجانب الإماراتي الغارق مع «شقيقته الكبرى»، السعودية، في المستنقع اليمني يطلب من الجانب الإيراني تفهّم حساسية شراكته في «التحالف»، ومساعدته في إيجاد استراتيجية خروج من اليمن تحفظ نفوذه ودوره المستقبلي. وعليه، فإن المعادلة الراهنة التي تنطلق منها السياسات الإماراتية في الإقليم هي إرضاء إيران وعدم إغضاب السعودية. وهي معادلة شائكة، وتنفيذها غاية في الصعوبة وغير مضمون النتائج وسط تزاحم مصالح الأصدقاء والخصوم. لكن الإمارات بدأت تنفيذ ذلك بالفعل منذ إعلان انسحابها الجزئي من اليمن في الشهر الماضي، وتابعته بانقضاض وكلائها في جنوب اليمن على مقارّ خصومهم في عدن بداية الشهر الحالي، واستكمال هذه السيطرة اليوم في محافظة أبين. إلا أن مصادر متطابقة تؤكد أن بوابة التفهّم الإيراني في ما يختص بالحرب على اليمن هي صنعاء، وأن على الجانب الإماراتي التفاهم معها، وهذا ممرّ إلزامي لا بد منه، ولا سيما أن نيران الحرب، التي يشكل نظام أبو ظبي ثاني شريك فيها، باتت قريبة من حدوده. واللافت أن الحملات الإعلامية بين الطرفين الإيراني والإماراتي لا تزال على حالتها السابقة، في دلالة على أن الأخير يحتاج مزيداً من الوقت لتحقيق الاستدارة الإعلامية. والجدير ذكره، هنا، أن التحول الإماراتي تجاه إيران ليس نابعاً من سياسة حسن الجوار، وتغليب مصالح البلدين والشعبين، بقدر ما هو تعبير عن انسداد أفق السياسات العدائية تجاه إيران واليمن.

على المستوى الإقليمي أيضاً، نقلت استراتيجية المقاومة الفعالة العلاقات الإيرانية ـ اليمنية (الندية) من مرحلة الغموض والرمادية، إلى مرحلة مكّنت الطرفين من تبادل السفراء على المستوى الشكلي. أما في المضمون، فقد أتاح التغير في الاستراتيجية الإيرانية لصنعاء التموضع في محور المقاومة كشريك جيواستراتيجي، سيكون له دور بارز إزاء التحديات الحاضرة وفي المستقبل.

لقد أدت الوثبة الجريئة للقوات المسلحة الإيرانية على أهداف منتخبة ذات أبعاد اقتصادية وسياسية وجيواستراتيجية، بالتزامن مع وثبات أخرى نفذها الأصدقاء في المياه الإقليمية، إلى كشف سياسة الولايات المتحدة القائمة على التهويل والتلويح بالحرب من دون الوصول إليها، بل كشفت أن دوائر القرار والمؤسسات والمجتمع الأميركي لا يمتلكون التصميم والإرادة، فضلاً عن الجاهزية والاستعداد للحرب. وفجأة، غاب منظّرو الحرب الأميركيون عن الصدارة، وبات جلّ همّ مستشار الأمن القومي الأميركي، جون بولتون، إقناع حكومة جبل طارق، ومن خلفها حكومة بوريس جونسون البريطانية، بإبقاء الناقلة الإيرانية «غرايس 1» محجوزة في ميناء جبل طارق، قبل أن ينشغل لاحقاً بتعقب الناقلة في محاولة لمنعها من الرسو على شواطئ البحر المتوسط.

إلى ذلك، فشل الرهان على انهيار النظام الإيراني من الداخل، نتيجة فرض الحصار الخانق وغير المسبوق عالمياً، وحتى تاريخياً، من قِبَل إدارة الرئيس دونالد ترامب على إيران. تحوّل هدف قاطن البيت الأبيض من تطويع النظام (شروط الإذلال والإخضاع الـ12 لوزير الخارجية، مايك بومبيو، في منتصف العام الماضي) إلى لقاء، ولو شكلياً، مع وزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف. وبعدما كان الهدف تحريك الشارع الإيراني ضد تفاقم الوضع الاقتصادي والمعيشي وانهيار العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، الذي وُضعت له خطة إسناد من قِبَل الأجهزة الاستخباراتية الأميركية والعالمية والإقليمية تحت لافتة الحريات وحقوق الإنسان وحرية التعبير بالاستفادة من أدوات الحرب الناعمة النفسية والمعنوية (وفق المخطط الأميركي)، ها هو الشعب الإيراني يلتفّ حول قيادته، ويتكيّف مع الخطط الاقتصادية الجديدة المعتمدة على القدرات الذاتية، التي تشارك فيها الحكومة والمؤسسات الرسمية والرديفة، فضلاً عن حضور مميز للحرس الثوري في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

لم يقوّض قادة النظام الإيراني المخطط الأميركي فحسب، بل حوّلوا التهديد إلى فرصة، وبات طرح المرشد السيد علي خامنئي في شأن الاقتصاد المقاوم منذ قرابة عشرة أعوام خطة عمل جاهزة، ولا سيما أنه كان قد أُشبع درساً في السابق. وهي خطة قابلة للتكيف مع الظروف المختلفة التي يمكن أن تحدث في أي زمن كان. وعملياً، فإنها ستوصل اقتصاد البلاد إلى حالة مرنة، أي إنها ستمنع انكسار الاقتصاد في مواجهة التحديات المختلفة. إلا أن التوجّه نحو الاقتصاد المقاوم ليس خاصاً فقط بالجمهورية الإسلامية، بل إن جميع دول محور المقاومة وأقطابها يبنون اقتصاداتهم على هذا الأساس، ووفق ظروف كل بلد ومعادلته. ويعمل الجميع على الانفكاك عن المنظومة الغربية للاقتصاد العالمي التي تقودها الولايات المتحدة الأميركية. إلا أن أبرز تجليات فشل الحصار في تحقيق غاياته، هو الالتفاف السياسي للتيارات الإيرانية في مواجهة التحديات التي فُرضت على النظام، ووقوفها صفاً واحداً مقابل التهديدات الخارجية.

السودان

«السيادي» يرى النور: قَسم المجلس والحكومة اليوم

بعد تأجيلها ليومين، سلّمت قوى «إعلان الحرية والتغيير» في السودان، أمس، قائمة مرشحيها النهائية للمجلس العسكري، تمهيداً لتشكيل «المجلس السيادي» الذي من المقرر أن يتولى السلطة التنفيذية خلال المرحلة الانتقالية. ونُقل عن قيادي في القوى يدعى ساطع الحاج أن «القائمة النهائية للمرشحين الخمسة تضم: صديق تاور، محمد الفكي سليمان، حسين شيخ إدريس، محمد الحسن التعايشي، وعائشة محمد عثمان»، بعدما أعلن «العسكري»، أول من أمس، إرجاء إعلان أعضاء «السيادي» 48 ساعة بطلب من «الحرية والتغيير» حتى تتوافق بين مكوناتها على قائمة مرشحيها. ويتكون المجلس الجديد من 11 عضواً، 5 منهم مدنيون يرشحهم التحالف المعارض، و5 عسكريون يرشحهم «العسكري»، إضافة إلى عضو مدني آخر يتفق عليه الطرفان، كان من نصيب رجاء عيسى عبد المسيح. ويفترض أن يعقب حسمَ أسماء المرشحين حلُّ «العسكري»، وتأدية أعضاء «السيادي» اليمين الدستورية أمام رئيس القضاء.

وقال المتحدث باسم «العسكري» إنّ «مرسوماً دستورياً صدر بتشكيل مجلس السيادة» برئاسة الفريق أول ركن عبد الفتاح البرهان «الذي سيؤدي القسم صباح الأربعاء (اليوم)»، على أن يتبعه قسم رئيس الوزراء عبد الله حمدوك اليوم أيضاً.

ويأمل السودانيون أن ينهي هذا الاتفاق اضطرابات متواصلة، منذ عزلت قيادة الجيش، في 11 نيسان/ أبريل الماضي، عمر البشير من الرئاسة (1989 ـ 2019)، تحت وطأة احتجاجات شعبية منددة بتردي الأوضاع الاقتصادية، علماً أن البشير بدأت جلسات محاكمته بالتزامن، وذلك في قضايا فساد وحيازة أموال طائلة. ومن المقرر أن يصل حمدوك إلى البلاد لتأدية القسم رئيساً للوزراء بعد اكتمال «السيادي»، ليشرع في اختيار مرشحي الحقائب الوزارية، على أن يجري بعد أداء القسم اختيار رئيس القضاء من طريق مجلس القضاء، والنائب العام من طريق المجلس الأعلى للنائب العام، ثم اعتمادهم عبر «السيادي» الذي سيحكم البلاد لنحو ثلاث سنوات بالتناوب، أولاً عبر رئاسة العسكريين، ثم المدنيين. ولدى هذا المجلس سلطة إلغاء أو إسقاط العقوبات، واعتماد سفراء في الخارج وقبول اعتماد السفراء الأجانب، كذلك يمتلك سلطة إعلان الحرب بناءً على طلب من الحكومة، ورعاية قضايا السلام والحوار مع المجموعات المسلحة، وأيضاً اعتماد المعاهدات الدولية.

في شأن آخر، أعلنت حركة «تحرير السودان» أنها طالبت رئيس جنوب السودان، سلفاكير ميارديت، بإشراك دول من الجوار الإقليمي في مبادرة الأخير الهادفة إلى تحقيق السلام في السودان. جاء ذلك في تصريحات أدلى بها زعيم الحركة المتمردة التي تقاتل ضد الخرطوم في إقليم دارفور (غرب)، مني أركو مناوي، أمس، من جوبا. وقال مناوي: «طلبنا من الرئيس سلفاكير، خلال اجتماعنا معه اليوم (أمس) بالقصر الرئاسي، أن يضم إلى مبادرته عدداً من دول الجوار الإقليمي، مثل تشاد ومصر وإثيوبيا، حتى تؤدي دورها أيضاً في تحقيق السلام وإعادة الاستقرار إلى السودان»، مضيفاً أنه «يتعين على الأطراف السودانية أن تضع في اعتبارها وهي تناقش قضايا السلام أن جنوب السودان انفصل بسبب الممارسات العنصرية التي قامت بها أنظمة الحكم المتعاقبة». وبينما سبق أن التقى سلفاكير رئيس حركة «العدل والمساواة» السودانية، جبريل إبراهيم، الأسبوع الماضي، يتوقع أن تعقد في الأيام المقبلة اجتماعات مكثفة بينه وبين جميع قادة فصائل «الجبهة الثورية السودانية»، بعد حضور طرفي «الحركة الشعبية ـ شمال»، ومجموعة من «تحرير السودان» بقيادة عبد الواحد محمد نور، وذلك لتوحيد الحركات وجمعها على طاولة التفاوض مع الحكومة السودانية.

(الأخبار، الأناضول)

> تم تكليف عبد الله حمدوك رئيساً للوزراء كي يشكل الحكومة

ستتسلّم منصب العضو الـ11 في المجلس رجاء عيسى عبد المسيح (الأناضول)

درس عمر البشير

في آذار/ مارس 2017، نشرت «الأخبار» تقريراً عن السودان حمل عنوان «خيبات عمر البشير: أن تبيع أرضك وجيشك بلا مقابل!». يومها، سارعت السفارة السودانية لدى بيروت إلى نشر ردّ في الصحيفة، تحدّثت فيه عن «صدمة للوجدان العربي والسوداني» جراء اتهام الرئيس السوداني، حينها، عمر البشير، بالارتهان للرياض وأبو ظبي وواشنطن، من دون تحقيق مقابل كرفع العقوبات، على رغم الانخراط في الحرب ضد اليمن والزج بعشرات آلاف الجنود السودانيين في معركة ليست معركتهم. حاججت السفارة يومها بالقول إن «اتهام رئيس ـ أي رئيس ـ ببيعه شعبه هكذا دون دليل، جريمة تعاقب عليها الأخلاق والقانون معاً». لم تكن كل القرائن السياسية والعسكرية وإعادة التموضع المدفوع ثمنه «دليلاً» بنظر سفارة «المشير». اليوم، ها هو «الدليل»، أو بعض منه، حاضر بشهادة من فم الرئيس المعزول نفسه. أقرّ الأخير أمام المحكمة بأنه تسلّم لشخصه 90 مليون دولار من السعودية، ومليون دولار من الإمارات، تحديداً من خليفة بن زايد آل نهيان. 60 مليوناً من الـ90 السعودية هي، وفق إقرار البشير، من الملك الراحل عبد الله بن عبد العزيز، صرفت جميعها. أما الـ25 مليون دولار الباقية التي وجدت بحوزته، فهي من ولي العهد الحالي، محمد بن سلمان.

واقعة محاكمة البشير تُجدّد تلاوة الدرس على عالمنا العربي؛ ثمة في الخليج أمراء نفط وغاز يَشترون رؤساء دول بالمعنى الحرفي للكلمة، فيما هؤلاء الرؤساء يهيمنون على جيوش دولهم وكرامتها والقرار السيادي فيها بعيداً من حسابات المصالح الوطنية. ليس الرئيس السوداني الأسبق حالة يتيمة. المفيد في درس البشير أن الثمن المقبوض لا تقابله غالباً عوائد حتى من فئة المصالح الاقتصادية والتجارية وبقاء الكراسي. ماذا فعل البشير؟ باع ذمّته إلى المشتري الخليجي بثمن بخس، وفوقها عشرات الآلاف من الجنود الذين رمى بهم متاريس للحدود السعودية وفي ميدي والحديدة وغيرها من صحاري اليمن وجباله وسواحله، يقاتلون الفقراء أمثالهم بلا طائل فيُقتَلون وتدفن جثثهم المكدسة في البراري بلا حرمة يراعيها السعودي. لم يتحسّن اقتصاد السودان، لم يخمد الغضب الشعبي لسوء الحال حتى هزّ عرش البشير، كذلك لم ترضَ واشنطن بهذا القدر من الانبطاح، ولم ترفع عقوباتها الظالمة، ومن ثم باعه الخليجيون عند أول مفترق.

خيبة البشير المكتملة وهو خلف القضبان تبدو نتيجة «عادلة» لجرائمه بحق شعبه وبحق اليمنيين. لكن المؤسف أن نتائج رهانات الرجل الذي لطالما عرف بتقلباته ولعبه على حبال التناقضات وغدره بالحلفاء، لم يزل السودان يدفع ثمنها غالياً إلى اليوم وحتى أمد غير معلوم. المشكلة أن من عزل البشير ويحاكمه اليوم إنما يفعل ذلك من منطلق أن تكون هذه الملايين من العطايا ـ الرشى له لا للبشير. أما نزف الدم السوداني، فنقرأ أمس أنه مفتوح على مزيد من الاستثمار، مع خبر نقل 30 ألف جندي سوداني من جبهات اليمن الداخلية إلى الحدود الجنوبية للسعودية ليكونوا أكياس رمل ودروعاً لجند آل سعود المترفين. رحل البشير، وبقيت ظلال رهاناته الخائبة تركة قاسية تخيّم على بلاد النيل، حيث جنرالات على شاكلة «المشير» يسندون ظهورهم إلى أمراء النفط، لا إلى شعبهم، يمسكون باللعبة ويقفون سداً أمام مطالب القوى الشعبية التي لا يخفي كثير منها الرفض المطلق للارتهان للإمارات والسعودية والتورّط في اليمن، في شعارات رفعت إبان الحراك. لا شك في أن لخيارات السودان السابقة التي لا ينكر فضل البشير فيها، ثمناً من عقوبات وضربات. فـ«يد إسرائيل الطائلة» التي تحدّث بالأمس عنها بنيامين نتنياهو، ضربت السودان يوماً جراء دعمه لقوى مقاومة إسرائيل. لعل «المشير» اليوم وهو في سجنه يردد أن ذلك «الثمن» كان أقلّ بأضعاف وأخفّ كلفة من خاتمة التقلبات الخائبة.

(الأخبار)

العالم | تقرير

خلال مظاهرة أمام المفوضية العليا الهندية في لندن (الأناضول)

أزمة كشمير على هامش اجتماعات «مجموعة السبع»

متأخراً جاء تدويل أزمة كشمير التي اندلعت منذ نحو أسبوعين بعدما قررت نيودلهي إلغاء الحكم الذاتي في الجزء الهندي من الإقليم. والآن يجري تحرك أوروبي موازٍ لعرض دونالد ترامب وساطته في الملف، وسط تقاطع بريطاني ــ هندي، على أمل أن يُستغل هامش قمة «مجموعة السبع» لعقد لقاءات ذات صلة

اقترح الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، أن يجري وساطة في مواجهة «الوضع المتفجر» في كشمير، حيث تجدد النزاع الهندي الباكستاني منذ أسابيع. وقال ترامب أمس، إن «كشمير مكان معقد للغاية. هناك هندوس وهناك مسلمون لن أقول إنهم على تفاهم مع بعضهم (بعضاً)... سأبذل قصارى جهدي إذا كنت سأتوسّط في النزاع»، بعدما كان قد قال إنّه تحدث هاتفياً مع رئيس الوزراء الهندي، ناريندرا مودي، والباكستاني عمران خان، وحضّهما على تخفيف «حدّة التوتر» الذي تجدد منذ ألغت الهند في الخامس من الشهر الجاري الحكم الذاتي في الشطر الخاضع لها من كشمير.

> قرّرت باكستان رفع ملف «الانتهاكات الهندية» إلى «العدل الدولية»

وبينما من المقرّر أن يجتمع ترامب مع مودي على هامش قمة «مجموعة السبع» في نهاية هذا الأسبوع في بيريتز بفرنسا، قال رئيس الوزراء البريطاني، بوريس جونسون، إن على البلدين تسوية الوضع في كشمير «بشكل ثنائي»، خلال محادثة هاتفية مع مودي أيضاً. وقالت المتحدثة باسم جونسون أمس، إنه «قال... بوضوح إن بريطانيا ترى أن الوضع في كشمير يجب أن تتم تسويته... بالحوار» مذكرة بـ«أهمية الشراكة بين الهند وبريطانيا».

كذلك، سيبحث الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، التوتر في المنطقة مع رئيس الوزراء الهندي خلال لقاء غداً في باريس، وفق مسؤول فرنسي، وذلك في الوقت الذي دعت فيه واشنطن نيودلهي لـ«إفراج عن المعتقلين وإعادة العمل بالحريات ورفع القيود «في أقرب وقت ممكن» في كشمير الهندية، خلال تصريح لمسؤولة في الخارجية الأميركية، في إشارة إلى اعتقال الهند أكثر من 2300 كشميري في الشطر الخاضع لها خلال حملة القمع.

في غضون ذلك، أعلن وزير الخارجية الباكستاني، شاه محمود قريشي، أن بلاده قررت إحالة ملف كشمير على «محكمة العدل الدولية». وقال قريشي في تصريحات أمس، إن إسلام آباد «قررت التعامل مع محكمة العدل بشأن قضية كشمير بعد النظر في جميع الجوانب القانونية»... وزارة القانون ستصدر قريباً كل التفاصيل». أيضاً، استدعت الخارجية الباكستانية أمس، نائب المفوض السامي الهندي، غاوراف أهلواليا، احتجاجاً على «انتهاكات القوات الهندية لاتفاق وقف إطلاق النار» على الخط الفاصل في كشمير، ولاسيما «المناطق المأهولة بالمدنيين داخل باكستان (التي تقصف) بنيران المدفعية وقذائف الهاون ثقيلة العيار».

(الأخبار)

◄ وفيات ►

بسم الله الرحمن الرحيم
يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً فَادْخُلِي فِي عِبَادِي وَادْخُلِي جَنَّتِي
انتقل إلى رحمة الله المرحوم
الحاج محمد علي بلوط
(أبو علي)
(مختار بلدة كونين السابق)
أشقاؤه: الحاج حسن، المرحوم الحاج أحمد، حسين، المهندس محمود والحاج إبراهيم
أولاده: علي، دعاء، محمود وإبراهيم
أصهرته: الحاج علي العمار، يوسف حمية، حسن فياض والحاج بشار كنج
تقبل التعازي يوم الأربعاء 21 آب 2019 في حسينية المرجاوي، بئر حسن من الساعة الثالثة بعد الظهر ولغاية الساعة السادسة مساءً.
كما تُقام ذكرى مرور أسبوع على وفاته نهار الأحد الموافق فيه 25 آب 2019 الساعة العاشرة والنصف صباحاً في حسينية بلدته كونين.
الآسفون: آل بلوط، فوعاني، نعمه، عمار، فياض، حمية، كنج، غطيمي، الزين، مطر، خليل، أيوب، قارود وعموم أهلي بلدة كونين وأنسباؤهم.

نفس مطمئنة
انتقل إلى رحمته تعالى المرحوم
السيد خليل حسن هاشم
(أبو حسن)
زوجته المرحومة الحاجة فاطمة هاشم
أولاده السادة: حسن، علي، عباس، المرحومة د. وداد، نهى، نهلة ودوجا.
تقبل التعازي في منزل العائلة في بلدته الزرارية اليوم الأربعاء الواقع فيه 21 آب 2019،
وتقبل التعازي في بيروت في جمعية التخصص والتوجيه العلمي، الرملة البيضاء يوم غد الخميس 22 آب 2019، من الساعة الثالثة بعد الظهر حتى السابعة مساءً.
كما تقام ذكرى أسبوع يوم الجمعة 23 آب 2019 في حسينية بلدته الزرارية الساعة العاشرة والنصف قبل الظهر.
الآسفون: آل هاشم، جونكير، الحاج علي، عطية، عكر، برو، صالح، مروّة، شرف الدين وأهالي الزرارية.

◄ شكر على تعزية ►

بسم الله الرحمن الرحيم
«وما تدري نفس ماذا تكسب غداً وما تدري نفس بأي أرض تموت»
صدق الله العظيم
تتقدم اسرة
السيد أحمد العاملي الكريمة
بالشكر والامتنان للعائلات من الذين شاركوها مجالس عزائها في لبنان بمصابها الجلل برحيل نجلها
الأستاذ سامي أحمد العاملي
«أبا معمر» رحمة الله عليه
والشكر والتقدير لكل من واساهم بكلمات المواساة والقصائد بهذه المناسبة الأليمة.
جنّبكم الله تعالى وعوائلكم الكريمة كل مكروه وسوء...
وإنّا لله وإنّا إليه راجعون

◄ إعلانات رسمية ►

إعلان
تعلن كهرباء لبنان بأن مهلة تقديم العروض للقيام بالأعمال الإضافية المطلوبة لتقوية محطة صور، موضوع استدراج العروض رقم ث4ب/11380 تاريخ 2018/11/6، قد مددت لغاية يوم الجمعة 2019/9/13 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.
يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان - امانة السر - الطابق 12 (غرفة 1223)، مبنى كهرباء لبنان - طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /500 000/ ل.ل.
علما بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الاحوال تقديم عروض جديدة أفضل للمؤسسة.
تسلم العروض باليد الى أمانة سر كهرباء لبنان - طريق النهر - الطابق «12» - المبنى المركزي.
بيروت في 2019/8/8
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 1317

إعلان
تعلن كهرباء لبنان بأن مهلة تقديم العروض لشراء مؤشرات قياس ومعدات تحكم توتر منخفض لزوم محطات التحويل الرئيسية، موضوع استدراج العروض رقم ث4ب/3220 تاريخ 2019/3/28، قد مددت لغاية يوم الجمعة 2019/9/20 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.
يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان - امانة السر - الطابق 12 (غرفة 1223)، مبنى كهرباء لبنان - طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /100 000/ ل.ل.
علما بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الاحوال تقديم عروض جديدة أفضل للمؤسسة.
تسلم العروض باليد الى أمانة سر كهرباء لبنان - طريق النهر - الطابق «12» - المبنى المركزي.
بيروت في 2019/8/14
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 1328

إعلان
تعلن شركة كهرباء لبنان الشمالي المغفلة - القاديشا عن تمديد مهلة استدراج العروض العائد لشراء وتركيب قبان لشاحنات الفيول اويل في معمل الذوق (عدد واحد)، وذلك وفق المواصفات الفنية والشروط الادارية المحددة في دفتر الشروط الذي يمكن الحصول على نسخة عنه لقاء مبلغ مئة الف ليرة لبنانية (تضاف TVA) من دائرة الشؤون المشتركة في مركز الشركة في البحصاص ما بين الساعة 8 صباحاً و12 ظهراً من كل يوم عمل باستثناء يوم الجمعة لغاية الساعة 11 ظهراً.
تقدم العروض في أمانة السر في القاديشا - البحصاص.
تنتهي مدة تقديم العروض يوم الاثنين الواقع فيه 9 أيلول 2019 الساعة 12 ظهراً ضمناً.
مدير القاديشا
المهندس عبد الرحمن مواس
التكليف 1332

إعلان
صادر عن دائرة تنفيذ صيدا بالمعاملة التنفيذية رقم 2017/1009 غرفة الرئيس القاضي راني صادق ببيع العقار رقم 884/ شحور بالمزاد العلني.
المنفذة: اميرة احمد برو بوكالة المحامية أمينه علي عبود
المنفذ عليهم: أمنة محمد بحسون ورفاقها.
السند التنفيذي: حكم المحكمة الابتدائية في لبنان الجنوبي برقم 2017/642 تاريخ 2017/7/4 المتضمن ازالة الشيوع في العقار 884/ شحور عن طريق بيعه بالمزاد العلني.
تاريخ تبلغ الانذار:
5 و9 و10 و12 و19 و22 و24 و26 و2018/1/29
2 و2018/2/7
2 و2018/5/11.
تاريخ محضر الوصف: 2018/10/15
تاريخ تسجيله 2018/10/17.
محتويات العقار رقم 884/شحور: هو عبارة عن قطعة ارض بعل سليخ لا بناء عليها مزروعة بقسم منها بعض الاشجار والقسم الآخر مزروع بالتبغ.
مساحته: 14989/م2
بدل التخمين: 2400 سهم: /374725/د.أ.
بدل الطرح: 2400 سهم: /374725/د.أ.
حدوده: شمالاً العقارات رقم 1740 و1741 و1745 و1742 و1743
شرقاً: العقارات رقم 882 و883 و885.
جنوباً: منطقة ارزون العقارية.
غرباً: منطقة ارزون العقارية.
تاريخ ومكان البيع لقد تحدد نهار الثلاثاء الواقع في 2019/10/22 الساعة العاشرة صباحاً موعداً للبيع بالمزاد العلني امام رئيس دائرة التنفيذ في صيدا.
شروط البيع: على الراغب في الشراء ان يودع باسم رئيس دائرة التنفيذ في صيدا قبل المباشرة بالمزايدة في صندوق الخزينة أو في احد المصارف المقبولة من الدولة مبلغاً موازياً لبدل الطرح او ان يقدم كفالة مصرفية تضمن هذا المبلغ.
وعليه، اتخاذ محل اقامة مختار ضمن نطاق الدائرة اذا لم يكن له مقاماً فيه والا اعتبر قلم الدائرة مقاماً مختاراً له وعلى المشتري ايداع كامل الثمن ورسم الدلالة خلال مهلة ثلاثة ايام من تاريخ صدور قرار الاحالة والا تعاد المزايدة بالعشر وعلى مسؤوليته.
رئيس القلم
أحمد عبد الله

إعلان مناقصة عامة للمرة الثانية
صادر عن بلدية الغبيري
تعلن بلدية الغبيري عن رغبتها تلزيم شراء رافعة مع سلة لزوم ورشة الصيانة في البلدية (باعتماد طريقة المناقصة العامة)، وذلك في تمام الساعة العاشرة صباح يوم الثلاثاء الواقع في 2019/09/10 يمكن الاطلاع على دفتر الشروط الخاص لهذه المناقصة خلال أيام الدوام الرسمي وتقدم العروض وفقاً للأصول المنصوص عنها في دفتر الشروط الخاص، على ان تصل هذه العروض قبل الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق اليوم المحدد لإجراء المناقصة.
الغبيري 2019/8/14
رئيس بلدية الغبيري
معن منير خليل

إعلان صادر عن دائرة تنفيذ النبطية
برئاسة القاضي أحمد مزهر
في المعاملة التنفيذية رقم 2019/322
طالب التنفيذ: عباس خليل مراد
المنفذ عليه: شرل ادولف كتفاكو.
السند التنفيذي: الحكم الصادر بتاريخ 2019/2/26 بالرقم 2019/20 عن جانب محكمة بداية النبطية والمتضمن اعتبار العقار 326 من منطقة بريقع العقارية غير قابل للقسمة عيناً وطرحه للبيع بالمزاد العلني على اساس سعر الطرح وتوزيع الثمن وفق مندرجات الحكم.
المعاملات: تاريخ التنفيذ: 2019/5/13
تاريخ تبليغ الانذار: 2019/7/3
العقار الموصوف:
2400 سهماً من العقار 326 من منطقة بريقع العقارية عبارة عن ارض زراعية تحتوي على أشجار الزيتون المتوسط العمر.
مساحته: 3605 م2
التخمين: 180250000 ل.ل.
بدل الطرح: 180250000 ل.ل.
الرسوم المتوجبة: رسم الفراغ والدلالة
مكان المزايدة وتاريخها: نهار الخميس الواقع فيه 2019/9/26 الساعة 11:00 ظهراً أمام رئيس دائرة تنفيذ النبطية.
تطرح هذه الدائرة للبيع بالمزاد العلني العقار الموصوف اعلاه، فعلى الراغب بالشراء ايداع بدل الطرح في قلم الدائرة بموجب شيك مصرفي منظّم لأمر رئيس دائرة تنفيذ النبطية واتخاذ محل إقامة له ضمن نطاقها وإلا عدّ مقاماً مختاراً له ما لم يكن ممثلاً بمحام، وعليه الاطلاع على قيود الصحيفة العينية للعقار المطروح ودفع الثمن والرسوم ضمن المهلة القانونية تحت طائلة متابعة التنفيذ على عهدته.
رئيس القلم
حسن أيوب

إعلان تبليغ
صادر عن دائرة تنفيذ جزين
برئاسة القاضي ايهاب بعاصيري
تدعو هذه الدائرة اصحاب الحقوق العينية في العقارين رقم 1198 جزين و381 وادي جزين وهم جان نقولا اسود وبيار نقولا اسود ويوسف فيليب اسود والمجهولي محل الاقامة للحضور الى قلمها شخصياً او بواسطة وكيلهم القانوني للاطلاع على دفتر شروط بيع العقارين رقم 1198 جزين و381 وادي جزين بالمزاد العلني وذلك بمهلة عشرين يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان.
رئيس قلم دائرة التنفيذ
بتريسيا بو راشد

إعلان
ان رئيس المحكمة الاستئنافية المدنية السادسة في بعبدا المكلفة النظر بدعوى أتعاب المحاماة أساس 2019/50 تدعو من يمثل قانوناً شركة CMC DI RAVENA للحضور الى قلم المحكمة لتبلغ أوراق الدعوى المذكورة المقدمة من المحامي فادي بهاء نادر بوجهك وإلا صار ابلاغك بواسطة رئيس القلم لحين صدور القرار النهائي.
رئيس قلم محكمة
استئناف جبل لبنان
تانيا زخور

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب يوسف فرحات فرحات بصفته مشتري شهادة قيد بدل ضائع للعقار 304 شواليق باسم فرحات ابراهيم جرجس.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
لأمانة السجل العقاري الثانية بالكورة
طلب المحامي عصام جرجي فلاح بصفته احد ورثة جرجس فلاح وبوكالته عن احد ورثة زكيه سرحان سندي بدل ضائع للعقار 1826 و2771 بطرام.
للمعترض 15 عشر يوماً للمعترض
أمين السجل العقاري
مارون مقبل

إعلان
لأمانة السجل العقاري الثانية بالكورة
طلب المحامي كلود بطرس خليل بالوكاله عن احد ورثة بطرس زعيتر سند بدل ضائع للعقار 5565 تنورين الفوقا.
للمعترض 15 عشر يوماً للمعترض
أمين السجل العقاري
مارون مقبل

إعلان
لأمانة السجل العقاري الثانية بالكورة
طلب المحامي اسطفان جرجي كرم بالوكاله عن عزه الرباط سند بدل ضائع للعقار 257 كفرعبيدا.
للمعترض 15 عشر يوماً للمعترض
أمين السجل العقاري
مارون مقبل

إعلان
لأمانة السجل العقاري الثانية بالكورة
طلب انطونيوس جرجي النجار سند بدل ضائع للعقار 529 دارشمزين.
للمعترض 15 عشر يوماً للمعترض
أمين السجل العقاري
مارون مقبل

إعلان
لأمانة السجل العقاري الثانية بالكورة
طلب الياس طنوس نصار الشالوحي سند بدل ضائع للعقار 836 المجدل.
للمعترض 15 عشر يوماً للمعترض
أمين السجل العقاري
مارون مقبل

إعلان
لأمانة السجل العقاري الثانية بالكورة
طلبت كارول فاردينانو جورج بصفته احد ورثة اولغا ميناس سندات بدل ضائع للعقارات 6 و142 و192 و431 و728 و836 و889 و1011 و1041 و1042 و1301 و1463 و1536 و1537 و1632 و1877 و1884 و1894 و321 مزياره.
للمعترض 15 عشر يوماً للمعترض
أمين السجل العقاري
مارون مقبل

إعلان
صادر عن دائرة تنفيذ بيروت
القاضي مريانا عناني
يبلغ الى المنفذ عليه حسن عبد الناصر هوشر المجهول المقام
عملاً بأحكام المادة 409 أ.م. تبلغكم دائرة تنفيذ بيروت بأن لديها في المعاملة التنفيذية رقم 2018/1812 انذاراً تنفيذياً موجهاً اليكم من طالب التنفيذ بنك لبنان والمهجر ش.م.ل. ناتجاً عن طلب تنفيذ سند دين عدد 2 بقيمة 22,960,000/ل.ل. (اثنين وعشرون مليون وتسعماية وستون الف الف ليرة لبنانية) و/564/د.أ. (خمسماية واربعة وستون دولار أميركي) عدا الفوائد والرسوم والمصاريف وعليه تدعوكم هذه الدائرة للحضور اليها شخصياً أو بواسطة وكيل قانوني لاستلام الانذار التنفيذي والأوراق المرفقة به، علماً بأن التبليغ يتم قانوناً بانقضاء مهلة عشرين يوماً على نشر هذا الاعلان وعلى تعليق نسخة عنه وعن الانذار المذكور على لوحة الاعلانات لدى دائرة تنفيذ بيروت ويصار بعد انقضاء هذه المهلة ومهلة الانذار التنفيذي البالغة عشرة ايام الى متابعة التنفيذ بحقكم أصولاً حتى الدرجة الأخيرة.
19 آب 2019
مأمور تنفيذ بيروت
عبد الرحيم العاكوم

إعلان
تجري نقابة أصحاب الاشجار المثمرة في البقاع انتخاباتها كاملة في 2019/8/26 في مركز الاتحاد سعدنايل من الساعة التاسعة صباحاً حتى الواحدة ظهراً.

إعلان قضائي
صادر عن محكمة الافلاس في جبل لبنان
في تفليسة محمد علي أحمد حيدر
بتاريخ 2019/1/15 صدر قرار عن محكمة الافلاس في جبل لبنان - قضى بتعيين المحامية عطارد عبدالله وكيلة للاتحاد بدلاً من المرحوم الاستاذ منير العيد.
فعلى اصحاب الحقوق التقدم بطلباتهم لدى مكتب وكيلة الاتحاد الكائن في بيروت - كورنيش المزرعة - بناية الريفييرا سنتر - طابق سابع - هاتف 733843/03 - 703205.
رئيس القلم
جمانة المصري عويدات

إعلان قضائي
صادر عن محكمة الافلاس في جبل لبنان
في تفليسة ايفا ماري جان بيار رينو
بتاريخ 2019/2/5 صدر قرار عن حضرة المشرف على التفليسة - الرئيسة ستيفاني الراسي - قضى بايداع بيان الديون قلم المحكمة بعد اتخاذ القرارات المناسبة بشأن كل دين فيه،
وعملاً بأحكام المادة 551 ق تجارة - يحق للمفلسة والدائنين الذين طلبوا اثبات ديونهم الاعتراض على بيان الديون شخصياً أو بواسطة وكيل قانوني خلال مهلة ثمانية ايام من تاريخ النشر.
رئيس القلم
جمانة المصري عويدات

تصويب اعلان
صادر عن دائرة تنفيذ بيروت
عطفاً على الاعلان الواردة بتاريخ 2019/8/8 عدد 3828 حيث ورد أن مساحة القسم /13 -أ/ من العقار /3804/ المصيطبة هي /6140/ م.م. والصحيح هي /614/م.م.
رئيس القلم
أحمد فواز

إعلان صادر عن دائرة تنفيذ النبطية
برئاسة القاضي احمد مزهر
في المعاملة التنفيذية رقم 2017/166
طالب التنفيذ: بنك بيبلوس ش.م.ل.
المنفذ عليه: محمد محمود معتوق
السند التنفيذي: عقد قرض مالي وجدول تسديد دفعات ومحضر عقد تأمين من الدرجة الاولى وصكي كفالتين بقيمة 10,867,17 دولار أميركي عدا اللواحق والفوائد.
المعاملات: تاريخ التنفيذ: 2017/2/3
تاريخ تبليغ الانذار: 2017/4/6
تاريخ قرار الحجز: 2017/9/18 وتاريخ تسجيله في السجل العقاري 2017/9/22
تاريخ محضر وصف العقار: 2018/3/27
وتاريخ تسجيله: 2018/7/17
العقار الموصوف:
2400 سهماً من العقار 410 من منطقة صير الغربية العقارية عبارة عن قطعة ارض صغيرة مشاد عليها مبنى قديم العهد مؤلف من غرفة كبيرة من الحجر المقصب القديم وحمام جانبي من الباطون وفسحة دار وحديقة صغيرة جانبية فيها بعض الاشجار المثمرة غير انه غير صالح للسكن لافتقاره لمؤهلات ومواصفات المنزل.
مساحته: 150 م2
التخمين: 10500 د.أ.
الطرح: 6300 د.أ.
الرسوم المتوجبة: رسم الفراغ والدلالة
مكان المزايدة وتاريخها: نهار الخميس الواقع فيه 2019/9/19 الساعة 11,00 ظهراً أمام رئيس دائرة تنفيذ النبطية.
تطرح هذه الدائرة للبيع بالمزاد العلني العقار الموصوف اعلاه، فعلى الراغب بالشراء ايداع بدل الطرح في قلم الدائرة بموجب شيك مصرفي منظم لأمر رئيس دائرة تنفيذ النبطية واتخاذ محل اقامة له ضمن نطاقها والا عدّ مقاماً مختاراً له ما لم يكن ممثلاً بمحام، وعليه الاطلاع على قيود الصحيفة العينية للعقار المطروح ودفع الثمن والرسوم ضمن المهلة القانونية تحت طائلة متابعة التنفيذ على عهدته.
مأمور التنفيذ
مريم قبيسي

إعلان صادر عن دائرة تنفيذ النبطية
برئاسة القاضي احمد مزهر
في المعاملة التنفيذية رقم 2018/463
طالب التنفيذ: بنك بيبلوس ش.م.ل.
المنفذ عليه: خنجر علي شعيب
السند التنفيذي: استنابة دائرة تنفيذ بيروت رقم 2016/2641 تاريخ 2018/6/14 والمتضمن متابعة اجراءات التنفيذ على القسم 5 من العقار رقم 3544/ أنصار العقارية تحصيلاً للدين البالغ /334080/ د.أ. عدا اللواحق والفوائد.
المعاملات: تاريخ التنفيذ: 2016/11/19
تاريخ تبليغ الانذار: 2017/12/29
تاريخ قرار الحجز: 2018/2/26 وتاريخ تسجيله في السجل العقاري 2018/3/22
تاريخ محضر وصف العقار: 2018/10/18 وتاريخ تسجيله: 2018/11/6
العقار الموصوف:
2400 سهم من القسم 5 من العقار 3544 من منطقة أنصار العقارية يحتوي على مرآب في الطابق السفلي وشقة سكنية مؤلفة من صالون وجلوس وثلاث غرف نوم ومطبخ وثلاث حمامات وموزعين وغرفة مونة وشرفات.
مساحته: 216 م2
التخمين: 129600 د.أ.
الطرح: 77760 د.أ.
الرسوم المتوجبة: رسم الفراغ والدلالة
مكان المزايدة وتاريخها: نهار الخميس الواقع فيه 2019/9/19 الساعة 11,00 ظهراً أمام رئيس دائرة تنفيذ النبطية.
تطرح هذه الدائرة للبيع بالمزاد العلني العقار الموصوف اعلاه، فعلى الراغب بالشراء ايداع بدل الطرح في قلم الدائرة بموجب شيك مصرفي منظم لأمر رئيس دائرة تنفيذ النبطية واتخاذ محل اقامة له ضمن نطاقها والا عدّ مقاماً مختاراً له ما لم يكن ممثلاً بمحام، وعليه الاطلاع على قيود الصحيفة العينية للعقار المطروح ودفع الثمن والرسوم ضمن المهلة القانونية تحت طائلة متابعة التنفيذ على عهدته.
مأمور التنفيذ
ميرفت زبيب

إعلان
من امانه السجل العقاري في الشوف
طلب حكمت كامل حرفوش بوكالته عن وسام فؤاد الغصيني احد ورثة فؤاد سعيد الغصيني الذي هو نفسه فؤاد سعيد خطار الغصيني سند ملكية بدل ضائع للعقار 2963 بعقلين.
للمعترض مراجعه الأمانه خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في الشوف
هيثم طربية

تبليغ فقرة حكمية
قررت محكمة ايجارات بيروت برئاسة القاضي لارا عبد الصمد بتاريخ 2018/9/13 بالقرار 2018/904 بالدعوى 2016/1738 المقامة من عبد الرحمن عانوتي، إسقاط حق المدعى عليه محمد قصفة بالتمديد القانوني وإلزامه بإخلاء الماجور في الطابق الثالث في العقار 1170/المصيطبة، مهلة الاستئناف 15 يوماً تلي مهلة النشر.
رئيس القلم
سامر طه

تبليغ فقرة حكمية
قررت محكمة ايجارات بيروت برئاسة القاضي لارا كوزاك بتاريخ 2019/3/28 بالقرار 2019/276 بالدعوى 2018/666 المقامة من أسامة منيمنة ورفاقه، إلزام المدعى عليه أسامة البنداق بإخلاء القسم /7/ من العقار 835/المصيطبة لعدم استفادته من التمديد القانوني، مهلة الاستئناف 15 يوماً تلي مهلة النشر.
رئيس القلم
سامر طه

◄ للبيع ►

عقار للبيع (رقم ١٧٢٧ - برج البراجنة)، بلدية المريجة. مساحة اجمالية ١٠٣٣ م٢. يتضمن العقار مبنى قديم شاغر من ٧ طوابق بالإضافة الى أرض شاغرة. الموقع ما بين اوتوستراد الجامعة اللبنانية ومخفر المريجة. للمراجعة الإتصال على الرقم 81782744

قضية

انطلقت مؤسسة «القوس» للتصدي للمحاولات الصهيونية في استقطاب الشريحة المثلية في فلسطين

حملة تشهير وتحريض ضد «القوس» الفلسطيني

سلطة أوسلو تحارب المثلية... والاحتلال يقطفها

تعدّ «القوس» واحدة من أبرز المؤسسات التي خلقت تغييراً في ما يتعلّق بتقبل الشريحة المثلية في المجتمع الفلسطيني. وهي أيضاً تزعج الاحتلال بسبب موقفها الواضح والصريح المناهض للاستعمار والساعي إلى فضحه. منذ أيام، تتعرّض المؤسسة لحملة تشويه وتحريض مخيفة من قبل شرطة السلطة، على خلفية إقامة نشاط لها في مدينة نابلس. أمر يصبّ حتماً في صالح الاحتلال الذي تلقى الخبر بفرح غامر، وانبرى في استثماره سياسياً واجتماعياً وثقافياً!

طارق حمدان

لطالما ظلّ موضوع المثلية في فلسطين مهمّشاً ومتروكاً عرضة لواقع اجتماعي يرفض المختلف، ولاحتلال يستغلّ ويبتزّ هذه الشريحة التي لطالما وجدت نفسها محاصرة بخيارات ساحقة محدودة، تمثلت في الخضوع للمجتمع الذي ظل رهيناً للاستعمار ومخلفاته، وغابت عن مؤسساته أسئلة الحريات وحقوق الإنسان، أو بالارتماء في حضن المستعمر (منذ أسابيع قليلة صدمنا بحادثة طعن فتى فلسطيني مثلي في تل أبيب من قِبل أخويه)، أو بالهرب والهجرة من كل المنطقة، ويبقى الخيار الأخير هو الأصعب لدى الفلسطينيين، وخصوصاً في المدن المحتلة عام 67 أو في غزة، نظراً إلى وثائق السفر التي يحملونها.

عرف الاحتلال منذ سنوات طويلة كيف يلعب بورقة المثليين الفلسطينيين، على أكثر من صعيد، منها المحلي والسياسي والثقافي. على الصعيد المحلي، كثيراً ما سمعنا عن قصص مثليين استهدفهم الاحتلال بمخابراته وأجهزته الأمنية المختلفة لإجبارهم على التعاون معه. ولـ«أسف، فإنّ جزءاً كبيراً من هذه القصص لم توثق بعد، وسياسياً ظلت الورقة رابحة لتلميع صورة الاحتلال، وبالتالي تشويه صورة الفلسطيني من خلال «الغسيل الوردي» الذي مارسه الاحتلال من جهة، والتسويق لـ«إسرائيل واحة الحريات والديمقراطية» في المحيط «الهمجي المتخلف» كما جاء أكثر من مرة على لسان رئيس وزراء الاحتلال. وبما أن الآلة الثقافية الإسرائيلية مرتبطة ارتباطاً عضوياً بتلك السياسية رسمياً وشعبياً، وبما أن السينما هي الوسيط الفني الأكثر تأثيراً وانتشاراً؛ تعثرنا في السنوات الأخيرة بالعديد من الأفلام الإسرائيلية التي تصوّر «عذابات فلسطينيين مثليين في بيئتهم القامعة الذكورية المويوءة» وقصص «الحب الممنوع» و«الهوموفوبيا الفلسطينية» المرتبطة دائماً بالخلاص الإسرائيلي. ظلت هذه الأفلام تطوف المهرجانات العالمية وأرينا ملصقاتها موسومة بشعار وزارة ثقافة الاحتلال على باصات النقل العام والمساحات الإعلانية في المترو والشوارع والأماكن العامة في العديد من المدن الأوروبية.

هذه بعض الأسباب التي أوجَدَت مؤسسة «القوس» الفلسطينية، التي تقدم الدعم للمثليات والمثليين، وثنائيي الميول الجنسيّة، ومتحوّلي النوع الاجتماعيّ في فلسطين التاريخية، وقد تعرضت منذ أيام إلى حملة تشويه وتحريض مخيفة من قبل شرطة السلطة الفلسطينية، على خلفية إقامة نشاط لها في مدينة نابلس.

الشرطة العاجزة التي تختبئ عند أول ظهور لعربة عسكرية إسرائيلية (نقول ذلك بحزن وأسى)، والتي هي امتداد لسلطة ممعنة في الإخفاق والانحدار وإضاعة الحقوق الفلسطينية منذ أكثر من ربع قرن، كانت قد أصدرت بياناً بأنها «ستمنع أيّ نشاط لتجمّع المثليين الجنسيين» متهمة «القوس» بـ«جهات مشبوهة تحاول خلق الفتنة والمساس بالسلم الأهلي للمجتمع الفلسطيني»، متوعدة بالملاحقة والقبض على المنظمين. وطبعاً لم يغفل البيان استخدام الأسطوانة

> لم يتأخر الإعلام الإسرائيلي عن تناقل الخبر، الذي انهالت عليه تعليقات تكشف عن مشاعر التشفي والكره والسخرية من كل ما هو فلسطيني أو عربي

المشروخة نفسها التي نسمعها كل مرة عند الحديث عن أي موضوع يتعلق بالحريات في البلدان العربية بأن «مثل هذه النشاطات تعتبر ضرباً ومساساً في المثل والقيم العليا للمجتمع الفلسطيني». الأنكى من كل ذلك أنّ بيان الشرطة تضمن تحريضاً مباشراً، لا بل دعا المواطنين إلى التحول إلى مخبرين «للتواصل مع الشرطة والإبلاغ عن أي شخص له علاقة بهذا التجمع» مع «ضمان سرية المعلومات التي سيقدمها للشرطة»! بيان من هذا النوع وجد وشجع كمّاً كبيراً من رواد مواقع التواصل الاجتماعي الذين انهالوا بالتهديدات بالقتل والضرب والحرق وبالتعليقات الساخرة والمهينة لمؤسسة «القوس» ولكل المثليات والمثليين والمتضامنين معهم. لم تتأخر وسائل الإعلام الإسرائيلية عن تناقل الخبر، الذي انهالت عليه أيضاً تعليقات تكشف عن مشاعر التشفي والكره والسخرية من كل ما هو فلسطيني أو عربي، وطبعاً لم يغب الخبر عن العديد من وسائل الإعلام الغربية.

«القوس» نشرت بياناً أكدت فيه مواصلة عملها في كافة المناطق الفلسطينية، ووسعت ساعات «خط الإصغاء» الذي تتلقى من خلاله الاتصالات، ونشرت تعليمات وإجراءات أمان لكل من يتعرّض لتهديد أو مضايقة.

ردود الفعل العنيفة والرافضة لكل ما هو مختلف في المجتمع الفلسطيني ـ حاله كحال المجتمعات العربية ـ لم تأت من فراغ، بل من مجتمعات ما زالت ترزح تحت تركة الاستعمار، أولاً من ناحية عملية تتمثل بأن معظم الدساتير العربية هي دساتير وضعتها الكولونيالية البريطانية والفرنسية أثناء فترة الاستعمار والتي إما جرَّمت المثلية، أو تركتها محاطة بهالة من التعتيم القانوني الذي يتيح التجريم من خلال قوانين أخرى متعددة، ومن ناحية أخرى متمثلة باستعمار الوعي الذي تجاهل وغيَّب مواضيع الحريات والجنسانية. كل ذلك وجد دعماً كبيراً تمثّل في المد الفكري والديني المتشدد الذي جاء إلى المنطقة مع ثورة النفط وأموال دولها التي مارست نفوذاً وتأثيراً كبيراً على معظم البلدان العربية. من ضمن هذه التأثيرات كان التغييب الكبير لكل المواضيع المتعلقة بالانفتاح والحقوق الفردية، إلى درجة جعلت مجرد فكرة تدريس الثقافة الجنسية في المدارس ضرباً من الخيال.

«القوس» التي تعد واحدة من أبرز المؤسسات الفلسطينية، استطاعت خلال السنوات الأخيرة أن تخلق تغييراً في ما يتعلق بفهم وتقبل الشريحة المثلية في المجتمع الفلسطيني، وقدمت الدعم والملاذ للكثير من الأفراد، هي واحدة من أبرز المؤسسات الفلسطينية ذات الخطاب الواضح والصريح المتعلق بمناهضة الاستعمار وفضحه، وفلسطين لديها هي تلك التاريخية، لا فلسطين «أوسلو» و«السلطة»، وهي واحدة من أبرز المؤسسات التي تسبب صداعاً للمحتل داخل فلسطين وخارجها.

النضال ضد الاحتلال الذي حرمنا من حقوقنا وأرضنا، لا يمكن أن ينفصل بأي شكل من الأشكال عن النضال من أجل نيل الحريات العامة والحقوق الفردية والمساواة، ولا ينفصل عن الرفض القاطع لكل الأنظمة الأبوية والوصاية على الخيارات الفكرية أو الاتجاهات الجنسية والجندرية.

الهجوم على المثليين ومناصريهم في الأيام الماضية، صبّ في صالح الاحتلال الذي لا شك في أنه تلقاه بفرح غامر، وأكد على عجز سلطة عن توفير أدنى الحقوق لشعبها، وكرس حالة من التهميش والخوف والقلق التي يعيشها أصحاب الهويات الجنسية المختلفة، وشوّش على صورة فلسطين، تلك التي لطالما حلَمنا بها: أرض حرة من الاستعمار ومخلفاته، تستوعب اختلافات أهلها وكل من انتمى إليها.

أقبح من الهوموفوبيا... فخ استعماري اسمه Pinkwashing

جنى بليبل

«يتم التنديد بالنظام من داخل النظام نفسه»

(جاك دريدا)

«المعرفة، السلطة، الإنشاء»، تلك هي الركيزة البحثية التي استند إليها إدوارد سعيد خلال تفكيك الخطاب الاستشراقي وأدبياته المهيمنة في مؤلفه الشهير «الاستشراق» (1978)، متقفياً بذلك أثر سلفه الفرنسي ميشال فوكو، ومستعيناً بأدواته البنيوية. وإذ كان لهذه الثلاثية وقع كبير على انشغالات رواد العقد الفائت ومؤلفاتهم، إلا أنها لا تزال تختزل راهناً أوجدته مخلفات الحقبة الكولونيالية وصقلت معالمه بدقة. اللافت إذاً، أن معظم المساعي الغربية لفهم جذور الخطاب الاستشراقي، وخصوصاً الإسرائيلي منه، واتصالهما بالقطر العربي والتمثيلات المنمطة عنه، كانت تستثني قبلاً، عن قصد أو بدونه، دور علاقات القوة في عملية الإنتاج المعرفي. هكذا إذاً، تمكن اللوبي الصهيوني من فرض سرديته الاختزالية المختلَقة، وإسنادها بمرجعية شعبية وأكاديمية راسخة، غدت في ما بعد فرضاً واقعاً لا يمكن تجاوزه.

في الحقيقة، لم يعد ممكناً الانغماس في تفنيد مرحلة ما بعد الاستعمار ورصد ملامحها، من دون الاتكاء على نموذج الاستيطان الإسرائيلي، باعتباره لاعباً محورياً وفاعلاً ومتواطئاً في أحجية الهيمنة المعاصرة، لا بل انعكاساً حقيقياً لسياساتها العالم ثالثية. إلا أن نقداً كهذا، يستوجب قراءات مرحلية معمقة، تكتنف مجمل جوانب المفهوم الاستعماري ومكوناته الثقافية، لما لها من دور في تكريس التبعية والاضطهاد ورفدهما بالمسوغات الفكرية اللازمة. ولعل معاينة لسيرورة الحملات الإعلامية التي أفرزتها المضخات الترويجية الإسرائيلية على مدى القرن الفائت، تكفي لاستدراك حجم المجهود الذي يطوعه الاحتلال لدرء أكبر قدر من الشبهات عن صورته واستمالة الرأي العام الغربي، بما يتوافق مع المنطق الاستشراقي المزغول عينه.

ولما كانت استراتيجية التضليل المعهودة هذه مقرونة بالمقاربات التسطيحية المستوردة لماهية النضال وأدواته، تلك التي لا تولي اعتباراً لامتداد هذا الأخير المادي والطبقي (أمر متوقع على أي حال)، فإن قضايا مجتمع «الميم»، كغيرها من الملفات الحقوقية «الرائجة»، لن تكون استثناءً عن القاعدة بطبيعة الحال. ما انتهجته حكومة الكيان الصهيوني، وخصوصاً جناحها اليميني، في سبيل تطويب تل أبيب فردوساً للمثليين والمثليات من الأصقاع كافة، والتستر على سجلها الحافل بالبطش والتعسف، منذ 2005 حتى اليوم، تموضع ضمن مسارين: أولهما تمثل في حملات دعائية مكثفة اتخذت من Brand Israel عنواناً لها، ترعاها وتمولها الحكومة الإسرائيليّة ووزارة خارجيّتها، وتنظم هيكليتها شركات دعائية أميركيّة وصهيونيّة منبثقة من شمال أميركا، آسيا وأوروبا، كما أخرى إسرائيلية. إجراءات «الغسيل الوردي» هذه (أو ما يُعرف بالـ Pinkwashing) التي تستهدف إسباغ الشرعية على منظومة الاستعمار الصهيوني ووسمها بشعارات التقدمية والتحرر الزائفة لغواية الشابات والشبان من مختلف الهويات الجنسية، لا تقتصر على تقنيات التسويق الكلاسيكية، إنما تضم فعاليات شعبوية شاملة أخرى، كمسيرة «الفخر» السنوية التي باتت ركيزة من ركائز القطاع السياحي الصهيوني، توازياً مع دعم وتمويل السينما المثلية والترويج لها في مهرجانات عالمية، كما تنظيم محاضرات عن «ريادة» إسرائيل في حماية حقوق المثليين، خصوصاً أنها تمتلك ـ بحسب زعمها ـ الجيش الوحيد الذي يسمح للمثليين بالانضواء إلى صفوفه (سُمح بذلك سنة 1995). خطوات منهجية تستدعي أكلافاً مهولة (إحداها طال الـ90 مليون دولار)، إلا أنها كافية لزجّ بؤرة الاستعمار إلى خارطة السياحة المثلية العالمية، إلى جانب جملة من المدن المتجذرة في نطاق الاستقطاب السياحي كميامي وسان فرانسيسكو وإيبيزا. (مثلاً، أفردت صحيفة «ليبراسيون» الفرنسية عام 2013 الصفحة الأولى من ملحقها الثقافي، لمقالة تتغنى بـ«النمط المعيشي الرائع وغير المتوقع» في تل أبيب [1]).

من جهة أخرى، وفي سياق تنكيلها المطرد بالوجود الفلسطيني، تعمد الدعاية الصهيونية إلى تجريد الفلسطيني من كينونته الإنسانية وإعادة تشكيله على هيئة «الآخر» الرجعي والمبتلي بداء رهاب المثلية، بما لا يتوافق مع المقياس المعولم لـ«العربي النظيف». وإذ تنطوي هذه الآلية على أنواع مختلفة من الممارسات الإقصائية التي تسهم في إحالة المعضلة إلى ثنائية المستعمِر المتنور في وجه المستعمَر المتخلف، إلا أنها تتعمد تهميش النشاط الكويري الفلسطيني الذي يشهد تطوراً لافتاً (مؤسسة «القوس» مثالاً)، متبنية بذلك السردية العنصرية «البيضاء» من دون استدراك خصوصية هذا «المستعمَر» التاريخية والثقافية. هذه الازدواجية المُفتعلة ليست سوى نتاج طبيعي لظاهرة الـ Homonationalism أو «القومية المثلية» التي اقتحمت الأوساط الحقوقية الغربية في الفترة الأخيرة، بما تحتمله من شرعنة للإكزينوفوبيا والإسلاموفوبيا تحت غلالة حماية حقوق المثليين، تزامناً مع حصر اللاجئ و«الغريب» في خانات الهوموفوبيا والرجعية والعقم الفكري. في هذا الصدد، تستغرق الباحثة في مجال دراسات النوع الاجتماعي جاسبير بور في تشريح مفهومها لهذه الأطروحة وتبيان التمايزات ما بين اصطلاحيْ «الغسيل الوردي» و«القومية المثلية»، إذ أن «الأولى هي مظهر من مظاهر الثانية، فظاهرة القومية المثلية لا تنتجها الدولة فحسب، بل هي عبارة عن تلاقح تاريخي ما بين ممارسات الدولة وثقافة تسليع حقوق المثليين مع ظاهرة الإسلاموفوبيا المتنامية اليوم» [2]. بحسب بور كذلك، تسهم الهيكلية النيوليبرالية في تسليع قضايا الفئات المهمشة، و«تطبيع السياحة المثلية القائمة وفق المعايير الحقوقية الأوروبية. هذا إذاً هو ما تفعله إسرائيل بمساعدة من أميركا، في خلال ترويجها للأجساد المثلية على حساب قضية استيطانها لفلسطين».

بالتزامن مع دأبها المطرد لكيّ الوعي الفلسطيني واستلاب محركاته الإيديولوجية، تشتغل المنهجية الصهيونية على التلاعب بصورة المثليّ/ة الفلسطينيّ/ة وفرزها ضمن سياقين: المثليّ/ة الذي انزلق إلى حبائل الإغراءات الإسرائيلية وانضوى إلى معسكرها العقائدي، إما بفعل ابتزازها له وتوجسه من فقدان مكانته داخل المنظومة الأخلاقية لمجتمعه (وهو ما كان شائعاً في الماضي)، أو تماهياً مع مزاعمها المزورة. وهو بذلك يجسد فانتازيا «الشرقي المثالي» متماثلاً مع الرؤية الاستشراقية لجنسانية الرجل والمرأة الشرقيين في الذاكرة الأوروبية. أمر يتصدى له الكاتب الفرنسي جان ستيرن بتهكم في مؤلفه «سراب مثلي في تل أبيب» (2017) ويعدّه بمثابة «أيقنة شهوانية للمثلي الشرقي، قبل إبادته من خلال جيش يحب المثليين» [3].

> تعمد الدعاية الصهيونية إلى تصوير الفلسطيني على هيئة المبتلي بداء رهاب المثلية

في حالة موازية، يستحيل المثليّ/ة العربيّ/ة الذي يرفض الارتهان لصالح القوة الاستيطانية عنصراً لاغياً في عملية الاضطهاد اليومية، فتتوارى هويته الجندرية وميله الجنسي خلف طبقات هوياتية أخرى تحتل بدورها الأسبقية: العرق، الدين والطبقة الاجتماعية.

المفارقة أن محاولات الاحتلال الدؤوبة لاحتكار سمة النهضوية في مضامير الحرية الجنسية وأجنّتها، لا تلبث إلا أن ترتطم بواقع نسيجه المجتمعي وقيمه الشاجبة للمثلية، خصوصاً اليميني منه، إذ أن نسبة لا تستهان بها من المستوطنين توصم الأفعال المثلية بـ«الشذوذ والانحراف الأخلاقي» (46%)، ما يؤكده حلولها في المرتبة الأخيرة في الاستطلاع الأوروبي حول معدلات «تقبل المثليين» بين عدد من الدول بما فيها الأوروبية [4]، علاوة على التعقيدات الأخرى التي تلزمها العقيدة اليهودية في ما يخص تبني الأطفال من أم بديلة غير يهودية. في إحدى إسهاماتها الصادرة في صحيفة «نيويورك تايمز» (2011)، تعري الكاتبة الأميركية سارة شولمان هذا البارادوكس الفادح، مشيرة إلى أن «ما تغفله إسرائيل هو أن قانون «تجريم المثلية» الذي أوجبه الوجود الكولونيالي البريطاني في الضفة الغربية، أسقط من القانون الأردني الذي ورثته السلطة الفلسطينية عند قيامها، عقب تعديل قانون الأحوال الشخصيّة عام 1957» [5].

وفي ظل ما ترسخه منظومة الأبارتهايد من تدمير عمدي للبنيان الاجتماعي والثقافي للفئة المستعمَرة بأساليبها القمعية والشمولية كافة، فإن مجموع الإسقاطات التي تسوقها أجهزة دعايتها تسهم كذلك في تعميق الشرخ بين المثليين/ات الفلسطينيين/ات وحاضنهم المجتمعي، عبر إلحاقهم بسياقات الخيانة والعمالة والتطبّع بقيم الثقافة الغربية، ما يحول بدوره دون تحقيق أيّ تبدل نوعي في وجهة النظر الأخلاقوية السائدة لموضوعات الحرية الجنسية والفردية، ويجعل من «إسرائيل» تالياً «الترياق» الوحيد لداء الهوموفوبيا المستشري في العالم العربي. من هنا، يغدو الحديث عن استراتيجيات جذرية بنيوية لتسييس الخطاب الحقوقي المثليّ العربيّ وحرفه عن التجارب الإصلاحية الهلامية أمراً واجباً، في سبيل إعادته إلى مربعه ومحركه الأصلي: العنف الراديكاليّ المنظم.

1- Klar Eléonor, “Tel Aviv, ville à vivre”,(Next,9/9/2013).

2- Puar Jasbir, Terrorist Assemblages: Homonationalism in Queer Times (Durham, N.C.: Duke University Press, 2007).

3- Stern Jean, Mirage gay à Tel Aviv. (Paris: Libertalia,2017).

4- Lior Ian, “Israel Actually Ranks Low in Tolerance of LGBT People Survey Says”, Haaretz,23/8/ 2015.

5- Shulman Sarah, “Israel and Pinkwashing”, NYT, 2/11/2011.

الأخبار
al-akhbar
الأربعاء 21 آب 2019 العدد 3836

صورة وخبر

تعيش بذرة القمح ثلاثة أشهر في التربة الرطبة قبل أن تصبح سنبلة. ثم تظهر عليها علامات الهرم، فتصفرّ وتُثقل الحبّات كاهلها فتنحني إلى الأسفل. هكذا، يحلّ موسم الحصاد بالمنجل أو بالحصّادة الآلية ويجمع المحصول صرراً صرراً، قبل أن يحين أوان الدراسة في الحقل. عندها، تُفرط السنابل وتُفرم الجذوع، ليستحيل القمح طحيناً يتخذ شكل مخبوزات للبشر، ويذهب التبن أعلافاً للدواب. ينتج لبنان حوالى 140 طناً من القمح سنوياً، وهي زراعة منتشرة في البقاع والهرمل وعكار والجنوب. (علي حشيشو)

نزيه أبو عفش
يوميات ناقصة

صاحبُ الكلمة

أحياناً: أنتَ القويُّ، وأنا الأقوى.
أحياناً: أنا القويُّ، وأنتَ الأقوى.
فإذنْ لا تَقُلْ لي... ولا أَقُلْ لكْ!
ما نرغبُ في قولِهِ سبقَ أنْ قالهُ أسلافُنا
المائِتونْ
(قالوهُ، و ماتوا).
والكلمةُ الأخيرةُ الآن، الكلمةُ الأخيرةُ
الأخيرة،
ليست لكَ، ولا لي.
الكلمةُ الأخيرةُ... للموتْ.
..
فإذنْ، الآن، ونحنُ نَنحدرُ معاً إلى أحضانِ
أسلافِنا،
أنصحكَ وأنصحُ نفسي:
لا تَقُلْ، ولا أقُلْ!...

2018/7/26

عبد الملك سكرية: شباب ضد التطبيع

ضمن فعاليات «مخيم الشهيد غسان كنفاني الرابع» وتحت شعار «ثقافة المقاومة... بناء الذات... تفاؤل الإرادة»، تدعو «منظمة الشبيبة الفلسطينية» يوم السبت المقبل إلى حضور محاضرة يلقيها عبد الملك سكرية (الصورة) تحت عنوان «دور الشباب في مقاطعة التطبيع» في «دار الحنان» في البقاع الغربي. ومن المعلوم أنّ سكرية من أبرز الناشطين اللبنانيين على صعيد مجابهة التطبيع مع العدو الإسرائيلي، كما أنّه رئيس «الجمعية اللبنانية لمقاومة التطبيع» وعضو في «حملة مقاطعة داعمي إسرائيل».

محاضرة بعنوان «دور الشباب في مقاطعة التطبيع»: السبت 24 آب (أغسطس) الحالي ـ الساعة العاشرة صباحاً ـ «دار الحنان» في البقاع الغربي.

سهرة بيروتية مع «حكاياتنا» الشعبية

ضمن فعاليات مهرجان «حكاياتنا» الذي تنظمه جمعية «السبيل» بدعم وتمويل من «مؤسسة التعاون ـ لبنان»، تستضيف «دار النمر للفن والثقافة» (كليمنصو ـ بيروت) في 31 آب (أغسطس) الحالي أمسية حكايات شعبية للكبار. تشارك في الموعد مجموعة كبيرة من الحكواتيين والحكواتيات، تتألّف من: سالي شلبي من الأردن، وإمتنان كرّاي من تونس، وسامية جاهين من مصر، وخالد نعنع من فلسطين، وسارة قصير (الصورة) من لبنان. علماً بأنّ المهرجان يجري بين 29 و31 آب في صور وصيدا والهرمل وبيروت.

أمسية حكايات شعبية: السبت 31 آب ـ الساعة الثامنة مساءً ـ «دار النمر للفن والثقافة» (كليمنصو ـ بيروت). الدعوة عامة ومجانية.
للاستعلام: 01/367013

«يا قمر ضوّي عالناس» بـ«دوّار الشمس»

غداً الخميس، الأطفال فوق سنّ السادسة على موعد مع عرض جديد من مسرحية الدمى «يا قمر ضوّي عالناس» (سينوغرافيا وليد دكروب، موسيقى أحمد قعبور ـ 48 د/ 2015) في مسرح «دوّار الشمس». بالاعتماد على تحريك الدمى ومسرح الظل والفيديو وفي قالب شاعري، يروي الذئب قصته مع الصيد كمصدر عيش وفرح له ولأولاده. يذكر تلك الليلة القاتمة حيث وقع في فخ نصبه رجال قلبهم حجر وفكرهم ظلام. وسط العتمة والبياس، يرى الذئب نوراً يبهره. إنه الولد ذو اليد الخضراء والقلب الأبيض، والأب الذي يملك بصيرة أوسع من كل ما يراه البشر.

«يا قمر ضوّي عالناس»: غداً الخميس ـ الساعة السادسة مساءً ـ مسرح «دوّار الشمس» (الطيونة ـ بيروت).
للاستعلام: 01/391290